

استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية



بحث

في الدوافع و الآثار السياسية لسياسة القوة المسلحة

د. ضرغام الدباغ



استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية

بحث في الدوافع والآثار السياسية لسياسة القوة المسلحة

د. ضرغام الدباغ

الطبعة الأولى : عمان / 2017



الطبعة الثانية : المركز العربي / الألماني برلين / 2020

المطبوع مجاني

الرقم (34)

فهرس

4 **مقدمة:**

الفصل الأول : التطور التاريخي لأستخدام القوة المسلحة في العلاقات بين الدول . 6

1.1. القوة المسلحة كنتيجة للتوسع السياسي والاقتصادي..... 07

2.1 . القوات المسلحة كضرورة لخيارات الحرب.....14

الفصل الثاني : القوات المسلحة في الصراع العالمي المعاصر 27

1.2 . القوة المسلحة والحرب الباردة..... 28

2.2 . القوة المسلحة في ظل التعايش السلمي..... 46

3.2 . القوة المسلحة والاستخدام الشامل للتكنولوجيا 55

الفصل الثالث : القوة المسلحة الاستعمارية والبلدان النامية 75

1.3 . البلدان النامية تحت السيطرة الاستعمارية..... 76

2.3 . القوة المسلحة والنضال من أجل الاستقلال السياسي 84

3.3 . المهمات المعاصرة للتواجد العسكري الغربي 91

الفصل الرابع : القوة المسلحة في عصر العولمة 99

1 . 4 : نهاية القطبية الثنائية 100

2 . 4 : عولمة أم نظام دولي جديد..... 109

3 . 4 : للعولمة مخالف وأنياب 129

ملاحق : 145

ملحق 1: نص معاهدة حلف شمال الأطلسي..... 146

ملحق 2 : نص معاهدة حلف وارسو..... 150

مصادر : 153

مقدمة

لا ريب أن الحروب واستخدام العنف المسلح كظاهرة هي قديمة قدم التاريخ البشري، ورافقت التطور الذي شهدته البشرية منذ تشكل أولى المجتمعات البشرية وحتى عصرنا الحالي. وقد مثلت القوة المسلحة على الدوام وسيلة لتنفيذ مآرب عجز الإنسان السياسي / الدبلوماسي عن تحقيقها سلمياً بواسطة الحوار والتفاوض، فعهد بها إلى الإنسان العسكري المقاتل .

وفي سياق تطور البشرية العام، وارتقاء المجتمعات الإنسانية واشتداد المنازعات، تطور العنف المسلح إلى شكله المنظم (الحروب) وأختص بتأديتها الجيوش والعسكريون، في حين تطورت المجتمعات إلى دول وحكومات، كان العمل السياسي إحدى وسائلها وأختص بتأدية نظام العلاقات بين الدول الدبلوماسيون.

ومن الصحيح الاعتبار في قضايا الصراعات المسلحة أن إرادة التوسع تكمن لدى أحد الطرفين المتصارعين / المتحاربين، أو لدى كلاهما (قد يكون أي طرف من الطرفين معسكر يتألف من عدة عناصر) وقد تكون هذه الإرادة مستترة (وهي على الأغلب كذلك) خلف دوافع يعتبرها ذاك الطرف شرعية، وتأسيساً على ذلك فالحرب التي يخوضها عادلة. وفي بعض مراحل التاريخ كانت الحروب حرفة الملوك والإمبراطوريات القديمة ووسيلتها المفضلة والمرجحة في التوسع، ولم يكن العالم قد شهد بعد نظام المجتمعات الدولية والقانون الدولي أو التعاون الدولي، (رغم أن المؤسسات الدولية وتطور القانون الدولي لم تلغ فكرة اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة) وبذلك كان التوسع باستخدام القوة المسلحة وخوض الحروب أمراً مألوفاً في نهوض وسقوط الامبراطوريات العظمى.

وقد تطور مفهوم الحرب واستخدام القوة المسلحة (الجيوش) منذ نشوء الامبراطوريات، والذي بات مرافقاً لتطور الفكر الانساني الذي شهد أيضاً إنجازات مرموقة للبشرية في ميادين السياسة والدولة والعلاقات بين الدول، إلى جانب إنجازات أخرى في ميادين مهمة كالاختراعات والاكتشافات الجغرافية والفلكية وتطور العلوم والفلسفة، ومنجزات الثورة الصناعية، وكانت هذه المنجزات تدفع البشرية إلى وضع جديد وتفرز ظاهرة جديدة وهي الاستعمار.

ولابد من الإقرار، بأن المجتمعات الأوروبية شهدت تطوراً مبكراً نسبياً بفعل عوامل عديدة في مقدمتها عزل السلطة الروحية (الكنيسة) عن السلطة المدنية (الدولة)، ثم تقلص سلطة الاقطاع والاكتشافات الجغرافية التي ساعدت الرحالة على ارتياد أرجاء لم تكن معروفة وتطور الثقافة والفلسفة والحياة السياسية بصفة عامة.

ولم يطل الأمر حتى حل الاستعمار الأوربي وشهدت البشرية أبشع ظاهرة في تاريخها الإنساني برمته، حيث منحت بضعة دول الحق لنفسها استعباد شعوب أخرى ونهب ثرواتها ومعاملتها كالعبيد، وسوق أبناءها كمحاربين لفتح وغزو شعوباً أخرى، وإبادة السكان الأصليين في بعض القارات (أميركا الشمالية، وجزئياً في أميركا الجنوبية) وسحق حضاراتها، ونقلت ملايين من البشر كعبيد للعمل كرفيق في بلدانها (نقل الزوج من أفريقيا إلى بريطانيا والولايات المتحدة) إلى جانب ما خلفته من آثار في المستعمرات من العسير إزالتها حتى اليوم.

ومن الأمور المعروفة، أن مجد وثناء بعض الدول الأوربية اليوم، إنما هو نتيجة مباشرة لنهب أستمتر سنوات طويلة كان ضحيته شعوب كاملة في آسيا وأفريقيا، وليس سراً أن قطارات الأنفاق (Underground) في العاصمة البريطانية لندن على سبيل المثال، كان نتيجة لجهد مئات الألوف من العمال الذين جلبوا من الهند مقابل لقمة العيش فقط، وحيث فقد الألوف منهم أرواحهم خلال العمل الشاق في ظروف عمل ومعيشة تعيسة.

وقد حدثني زميل دبلوماسي عربي عمل في بلجيكا من أمر تحقق بنفسه منه، أنه يندر وجود عائلة بلجيكية لم تكتسب ثرائها ورفاهيتها خلال فترة امتلاك بلجيكا لمستعمراتها الافريقية، بخاصة النهب الفاحش والطويل للكونغو الغنية بمناجم الماس.

وكانت القوة المسلحة هي الأداة الرئيسية التي استخدمها الاستعمار في التوسع، ثم احتاج إليها أكثر حينما نشب التنافس بينها في التوسع والنهب واقتناص المكاسب والامتيازات، فغدت أهمية الجيوش أعظم من ذي قبل، وزودت الصناعة المحاربين بأسلحة الدمار، وأصبحت من معالم الحياة الدولية، وأتسع بذلك نطاق الحروب، وبالتالي دائرة الأضرار الناجمة عنه.

ومع أن شمس الاستعمار بدأ بالأفول منذ مطلع القرن العشرين بفضل أسباب وظروف متعددة، في مقدمتها انتظام مقاومة الشعوب بالإضافة إلى التناقضات العديد داخل المجتمعات الصناعية، وبين الدول الاستعمارية الصناعية بعضها مع البعض الآخر في حروب طاحنة، إلا أن المستعمرين كانوا في غضون ذلك قد نجحوا في تكديس ثروات طائلة وتمكنوا من توظيف منجزات الصناعة في آلتها العدوانية من أجل مباشرة مرحلة جديدة لا تقل شراسة وعدوانية في مرحلتها الإمبريالية عن الاستعمار القديم، وإن أتبعنا في ذلك أساليب جديدة، إلا أن جوهر السياسة الاستعمارية في الابتزاز والإرهاب والنهب لم يطرأ عليها أي تغيير.

وإذا كان من العسير، حصر الفعاليات الاستعمارية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، فذلك بحد ذاته يعد عملاً موسوعياً يتجاوز مهمة بحثنا هذا، إلا أننا حاولنا تحليل الظروف السياسية للجوء إلى القوة المسلحة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف والغايات السياسية، مع عرض وتحليل لمراحل التوسع الاستعماري الذي اشتد أبان الثورة الصناعية وبعدها باستخدام القوات المسلحة ومراحل تطورها وزجها في الحروب الاستعمارية التوسعية.

وكان لابد للبحث في فصله الثاني التركيز على المراحل الأكثر حداثة في تاريخ العلاقات الدولية ونقصد هنا، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تطوراً هائلاً سواء في قدرات القوات المسلحة الحديثة، أو في معداتها ذات القدرة التدميرية الفائقة والتي كان لها أبرز الآثار على التطورات والأحداث على مسرح العلاقات الدولية بمراحلها المختلفة.

وما كان للبحث أن يغفل الآثار التي خلفتها السياسات الاستعمارية والإمبريالية على البلدان النامية ومحاولة رصد واستجلاء آثار ومساعي تلك السياسات في المرحلة الراهنة سياسياً واقتصادياً وأشكال وأنماط التحرك والتدخل الاستعمارية والإمبريالية في البلدان النامية ومخاطرها.

وبهذا المعنى، فالبحث يهدف إلى تقديم مادة تعتمد على تحليل ظروف وأسباب التوسع باستخدام القوة المسلحة كظاهرة ملازمة للتوسع الاستعماري التي أضحت في المراحل اللاحقة سمة أساسية من سمات الصراع الدولي. وفي هذا فأنتني لا أشك أن الكتاب سيكون مفيداً لجمهور واسع من القراء متجاوزين خطيئة الاختصار والاقتضاب وهنات وثغرات لم تكن بداعي الكسل والأنانية، إلى فضيلة نشر المعرفة.

المؤلف

بغداد المنصورة

أواسط حزيران / 1986

الفصل الأول : التطور التاريخي لأستخدام القوة المسلحة في العلاقات بين الدول

1.1 . القوة المسلحة كنتيجة للتوسع السياسي والاقتصادي.

2.1 . القوات المسلحة كضرورة لخيارات الحرب.

أولاً: القوة المسلحة كنتيجة للتوسع السياسي والاقتصادي

رافق التوسع السياسي والاقتصادي تاريخ البشرية منذ فجر بزوغها حتى عصرنا الراهن، وإذا كانت هذه الحقيقة أقرب للبديهية، فإنها تتخذ أشكالاً وأساليب مختلفة بفعل تطور العوامل السياسية والاقتصادية، مع أن التوسع يضم ذات الجوهر في جميع مراحل التاريخ، ألا وهو فرض الهيمنة والإرادة السياسية والاقتصادية.

وبنتيجة معطيات تاريخية كثيرة، كانت القوة العسكرية هي العنصر الحاسم، أو بالأحرى الأكثر شيوعاً، مع أنها ليست العنصر الوحيد لا سيما في مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تتبع الدول الاستعمارية أساليب سياسية واقتصادية عديدة من أجل تحقيق التوسع، إلا أننا سنركز في مجال بحثنا على التوسع باستخدام خيار الصراع المسلح، والأساليب المتبعة.

وبهذا المعنى، فقد تطور استخدام القوة المسلحة مرافقاً للتطور العام الذي شهدته سائر الفعاليات وفي مقدمتها السياسية والاقتصادية، والشروط الطويل في مجال أبحاث الأمن والإستراتيجية، وهكذا فإن القوة العسكرية كانت ولا تزال مرادفاً للتوسع السياسي والاقتصادي. ويزخر تاريخ البشرية بالكثير مما يدل على ذلك، حيث كانت جيوش الامبراطوريات القوية تنطلق من أراضيها لغزو بلدان وشعوب أخرى، وتتوغل لمسافات بعيدة خارج معسكراتها في بلدانها، ومن البديهي أنها كانت تحرص على إدامة خطوط مواصلاتها بمركز الإمبراطورية وذلك عبر حاميات على الطرق الرئيسية لمحاور تقدم جيوشها سواء لإدامة مستلزمات الحملات من الأسلحة أو من القوى البشرية المحاربة، وأيضاً من أجل ضمان خطوط الانسحاب والتراجع، أو من أجل تأمين المناطق المحتلة وحماية ظهيرة الجيوش المتقدمة من القوى المحلية التي تحاول أن تقاوم الاحتلال.

ولا تزال في بلدان عديدة من الشرق الأوسط شواهد حاضرة لبقايا القلاع والحصون التي شيدها جيوش الامبراطوريات التي مرت بهذه الاقطار من أجل اخضاعها، ومن ثم الانطلاق إلى غزو بلدان أخرى.

فعلى سبيل المثال هناك بقايا القلاع والحصون التي شيدها الصليبيون على امتداد الساحل السوري في القرنين العاشر والحادي عشر، أو تلك التي شيدها العثمانيون في شرقي أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

والاستعمار وإن كان قد بدأ قبل الثورة الصناعية (منتصف القرن الثامن عشر) بما لا يقل عن قرنين من الزمان، وأمكن في غضون فترة قصيرة " نسيباً " التوصل إلى نظام إدارة مستعمرات كانت تتضمن أهداف الحملات الاستعمارية بالدرجة الأولى، وإلى زيادة هيبية ونفوذ الأمم والممالك الأوربية، وأيضاً نهب المستعمرات. وكانت

المواد التي تستأثر الاهتمام هي الذهب، والأحجار الكريمة والتوابل والعاج، والأخشاب المتينة لبنا المعابد والسفن.

ومثل القرنين الرابع عشر والخامس عشر مراحل مهمة في تاريخ أوروبا، إذ تحقق في غضون ذلك، إنهاء السيطرة العربية على الأندلس غرباً، وإيقاف المد العثماني الإسلامي الزاحف من الشرق عبر البلقان الشرق / أوروبية، وقد رافق ذلك انجازات ثلاثة ستكون ذات تأثير مهم للغاية على التطورات اللاحقة الأوروبية والعالمية وهي:

– الحد من سلطة الكنيسة سواء كان ذلك عبر الحركات الاصلاحية الدينية، أو بفعل النتائج المادية للتطورات الثقافية.

– النزوع الشديد نحو إصلاح الدولة وخلق أسس حديثة لأنظمة الحكم.

- عصر النهضة الذي شهد ازدهار الفلسفة والفنون والاكتشافات الفلكية والجغرافية.

وقد كانت هذه الظواهر مقرونة بتحويلات اجتماعية ذات مدلولات عميقة عجلت في بلورة الموقف الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات الأوروبية ومهدت لتطورات لاحقة أعمق، ونقصد هنا انحلال وتفسيخ الاقطاع والبدايات الجينية لنشوء الرأسمال، وإن كان ذلك يتم ببطء وبشكل بدائي، إلا أن التطورات قادت إلى مرحلة الاستعمار، وأن تتجه الدول الأوروبية بعيداً عن أراضي القارة سواء كان ذلك التوجه نحو قارات اكتشفت حديثاً (الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وأستراليا) أو باتجاه مناطق كانت غير معروفة للبشر كالقارة الأفريقية أو صوب آسيا التي انحطت حضارتها تقريباً وهي أقل مقدره على صد الغزاة الأكثر تطوراً، لا سيما في مجال المعدات الحربية.

وكان كل ذلك سيقود إلى عهد حافل بالمتغيرات والتحويلات على الصعيد العالمي، يتميز بتوسع الأمم الأوروبية واستعبادها لشعوب وأمم أخرى، دون أن تكون بينها عداوة سابقة أو تزاحم على الأرض، بل كان في جوهره اقتصادياً ومن أجل نهب ثروات الأمم الأخرى وتسخيرها في عملية إنتاجية عبودية من أجل ثراء بضعة شعوب أوروبية.

لأغراض التوسع وضرورات التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية، أضحت الحاجة إلى القوى العسكرية ماسة وضرورية، ومن المؤكد أن الأسباب الجوهرية للتوسع في اكتساب الهيمنة والتوسع، كانت تجري تحت ذرائع شني، منها: التبشير الديني، أو حماية أماكن مقدسة أو حماية أجانب موجودين في مكان ما لسبب ما، ولكنه لم يكن سوى نهب واضح ودون حدود، لصالح الرأسمالية الناشئة في أوروبا التي كونت تراكمات رأسمالياً تطور إلى نظام متكامل وشكل سمة من سمات العصر.

ومن جهة أخرى فالتوسع لم يعد يشمل أراض وبلدان مجاورة، (الأنظمة كانت في معظمها ملكية متصاهرة أو أبناء عمومة) بل تعدى ذلك إلى قارات بعيدة ونائية لم تكن

مكتشفة، وما رافق ذلك من أعمال إبادة للبشر وللتراث الحضاري لشعوب تلك الدول خاصة في أميركا الوسطى والجنوبية. وكان ذلك يعني تقسيماً دولياً للعالم بين أمم استعمارية وأمم مضطهدة، تتعرض للنهب وأعمال السخرة ومسح لثقافتها وتقاليدها بما يجعلها مجرد توابع للنظام الاستعماري العالمي.

وشهد مطلع القرن الخامس عشر أو قبل ذلك بقليل بداية الفتوحات الاستعمارية، والجدير بالملاحظة أن الأمم التي دشنت عصر الاستعمار كانت:

– أمم تقع بلدانها على البحار القديمة (البحر الأبيض المتوسط، شواطئ المحيط الأطلسي) كأسبانيا، البرتغال، بريطانيا، هولندا.
– اقتران تلك الفتوحات بالاكتشافات الجغرافية والفلكية وتطور علم الملاحة البحرية، وهنا ترد أسماء العديد من مشاهير المغامرين والرحال المستكشفين ومنجزاتهم: ماجلان، فاسكو دي غاما، كولومبوس.

وإذ انطلقت تلك الحملات الاستعمارية تجوب البحار، كان العالم الجديد المكتشف (القارتين الأمريكيتين وأستراليا) محط أنظار وأهداف تلك الحملات، وسباقاً محموماً لكسب الأراضي والممتلكات. فمنذ القرن الخامس عشر عرف الأسبان والبرتغاليون سواحل أفريقيا والهند. وفي عام 1492 اكتشف كولومبوس الأسباني القارة الأمريكية، وفي مطلع القرن السادس عشر أكتشف ماجلان البرتغالي الطريق من أوروبا إلى الشرق الأقصى عبر رأس الرجاء الصالح، وعقبهم في هذه المساعي الهولنديون الذين وصلوا إلى أستراليا، ثم فرنسا التي توسعت أولاً باتجاه أميركا الشمالية والجنوبية، ثم الإنكليز الذين أزاحوا الهولنديين من الهند في القرن السابع عشر غير أنهم " الهولنديين " تمكنوا من تثبيت أقدامهم في اندونيسيا. (1)

فبالإضافة إلى البشر الذين كانوا يشحنون للعمل كعبيد في بلدان الاستعمار، كانت أعمال السخرة الوحشية تدور في المستعمرات على شكل مزارع كبيرة لكبار الملاكين العقاريين الذين تدفقوا إلى الأراضي الجديدة وبدؤوا باستثمارها زراعياً أو باستخراج الثروات الطبيعية، من أحجار كريمة ومعادن نفيسة، وبدأت الثروات تتدفق إلى أوروبا الأمر الذي عجل لأمر أساسي وهو تصفية الاقطاع وبدء نشوء العلاقات الرأسمالية في البلدان الأوروبية الذي قاد مترافقاً مع التطور الذي شهدته أصعدة الفكر والفلسفة والفنون مما قاد إلى تحرير العقل من أغلاله، إلى الثورة الصناعية التي بدأت في انكلترا في أواسط القرن الثامن عشر، وما أن حل القرن التاسع عشر، إلا وابتدأت الثورة الصناعية في الانتشار وشملت بلداناً أوروبية أخرى. (2)

وحتى ذلك الوقت، لم تكن الدول المستعمرة تستعرض قوتها العسكرية في توسعها الاستعماري لسببين رئيسيين:

* أن الشعوب المستعمرة كانت في معظم الحالات لا قبل لها بمقاومة الغزاة بصورة فعالة.

* لم يكن التنافس بين الدول الاستعمارية قد بلغ بعد حدوده القصوى، فقد كان هناك من الأراضي والممتلكات ما يكفي لجميع المتنافسين في تلك الحقبة، إلا أن التناقضات بدأت تتصاعد تدريجياً مع اشتداد الحملات الاستعمارية وعندما لم يعد هناك ما يستولون عليه.

وفي البدء، فإن اسبانيا والبرتغال كإمبراطوريات استعمارية كانتا قد اتفقتا على تحاشي الاصطدام بينهما، فعقدتا عام 1529 معاهدة قسما العالم بموجبها إلى قسمين، فقد كانت تلك أول معاهدة لتقاسم النفوذ. وفي منتصف القرن السابع عشر، أزاح الهولنديون البرتغاليون من جنوب افريقيا، ثم أزاحوهم مرة أخرى من سيلان، إلا أن الهولنديين تراجعوا أمام الانكليز الأكثر تطوراً، فخسروا مواقع لهم في أميركا الشمالية، وكذلك فقد حسمت بريطانيا سيادتها للبحار بسحقها للأسطول الاسباني الشهير " الأرمادة " وبذلك أصبحت القوة البحرية الرئيسية، على أن الفرنسيين دخلوا ميدان المنافسة فأسسوا في القرنين السابع عشر والثامن عشر إمبراطورية استعمارية من ضمنها كندا والهند الصينية. (3)

إن تحليلاً ابتدائياً لهذه المعطيات يشير أن التنافس بين الدول باستخدام القوات المسلحة في التوسع إلى أرجاء بعيدة في الكرة الأرضية، لم يكن إلا نتيجة منطقية لنشوء المجتمعات الصناعية / الرأسمالية، إذ دشنت الثورة الصناعية عهداً جديداً من التوسع الاستعماري قائم بالدرجة الأولى على القوة لإخضاع الشعوب والأمم المتخلفة ومن ثم لينشب الصراع في المراحل اللاحقة بين القوى الاستعمارية نفسها في إطار التنافس على النهب والسلب، فاستخدمت في هذا المجال القوة المسلحة (التي تطورت هي الأخرى بمعطيات الصناعة) على نطاق واسع واتخذت من أراضي تلك الشعوب ميداناً لتنافسها الاستعماري، بل واستخدمت أبناً تلك المستعمرات وقوداً في غزواتها وفي إطار سياسة الضم والإلحاق.

ومن الصحيح القول، أن ظاهرة الحرب واستخدام القوة هي ظاهرة قديمة في تاريخ البشرية، ومن الصحيح أيضاً الاعتبار أن الاقتصاد مثل دوماً المحرك الرئيسي للصرعات البشرية، بيد أن كل ذلك لم يكن ينطوي على ذات المغزى العميق والمؤثر على التطور والاتقاء الاجتماعي وتراكم الثروات الاقتصادية، كما دشن ذلك وكرسه عصر الاستعمار الرأسمالي، كما أنه لم يكن بنفس شدة وقسوة النهب والقمع والاضطهاد كما طرحته أجهزة الاستعمار المتقدمة، الأمر الذي خلف في البلدان المستعمرة (بفتح التاء) آثاراً طويلة الأمد وعلى مختلف أصعدة الحياة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، كما سيرد ذلك في الفصول القادمة.

وساهم قيام الثورة الصناعية في أواسط القرن الثامن عشر في بلورة الموقف التنافسي بين الدول الاستعمارية، فقبل كل شيء، كانت الثورة الصناعية تعني الانتاج الغزير، الذي كان بدوره يستلزم أمرين أساسيين:

1. الحاجة دوماً إلى المزيد من المواد الخام للصناعة.
2. الحاجة إلى الاسواق لتصريف البضائع المصنعة.

فعلى سبيل المثال، فإن بريطانيا لم تحصل على القطن إلا بعد استيلائها على المستعمرات لاسيما الهند، ثم غدت المنسوجات القطنية واحدة من أبرز المنتجات البريطانية وتنافس المنسوجات الاخرى الصوفية والكتانية وتحقق الارباح الطائلة. وتشر الاحصاءات أن بريطانيا كانت تضم 20 مصنعاً للغزل عام 1780، تضاعف إلى 150 مصنعاً عام 1790.

والمستعمرات لم تلعب دور الممون لصناعات البلد المستعمر بالمواد الخام فحسب، بل أصبحت المستهلك الرئيسي لما تصدره من تلك المواد، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، ابتدأت الهند تتلقى ربع مجموع الصادرات البريطانية من المنسوجات القطنية. (4)

وفي هذه الامثلة صورة واضحة للعلاقات الاقتصادية الاستعمارية وأهمية الدور الذي لعبته المستعمرات ففي تكوين ثروات الدول الاستعمارية، فهي من جهة شكلت مخزن للمواد الخام، ثم سوقاً تجارية بعد تصنيع تلك المواد كما لاحظنا في مثال الهند. وفي الواقع فإن تلك الانماط الاستعمارية في العلاقات وإن كانت تنم في البداية بصورة بدائية، إلا أنها كانت الحجر الاساس في ثراء الإمبراطوريات الاستعمارية. فبريطانيا التي تحولت إلى أعظم دولة استعمارية، لم يكن عدد سكانها يزيد على ثلاثة ملايين ونصف نسمة عام 1850، وحتى عام 1900 لم يبلغ عدد سكانها سوى 11 مليون نسمة. (5)

وكمثال آخر على التطور السريع الذي شهدته البلدان المستعمرة الأولى، ونتيجة للثورة الصناعية وفي خدمة أهدافها، ففي بريطانيا تم إنشاء أول سكة حديدية عام 1825، وأفتتح الخد عام 1830 مباشر بين مانشستر الصناعية، وميناء ليفربول، وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان طول الخطوط الحديدية في بريطانيا قد بلغ 10 آلاف كيلو متر. (6)

وكنتيجة للتطور العام في بريطانيا، قفز عدد سكانها إلى 27,6 مليون نسمة عام 1850 وحتى عام 1900 كان عدد سكانها قد بلغ 41 مليون نسمة. (7)

وكانت هذه المعطيات تعني في ظروف نشوء الرأسمالية، اشتداد النزعة الاستعمارية باعتبارها وصف للتوسع والثراء، فالحاجة إلى أسواق خارجية تتساوى في أهميتها مع نهوض الصناعة وارتقاءها، ومن جهة أخرى فإن الصناعة التي فاقت في غزارتها إنتاج المانفكتورات، وقدرة السوق على استيعاب الناتج، وهو ما يزيد النزعة الاستعمارية عنفاً واستعاراً، في تنافس شرس بين الأطراف الاستعمارية يفوق في عنفه عما كان عليه قبل قرنين أو ثلاثة.

ولم يمض وقت طويل حتى غدا واضحاً، أن الطرف الذي سيفوز بالمكاسب والمغانم، هو الطرف الذي يستطيع أن يدعم سياسته التوسعية الاستعمارية ليس بالرحالة والمستكشفين، ولا مجرد السفن، بل بالقوة المسلحة التي غدت شرطاً ضرورياً للتوسع. ويعرض العالم الأمريكي هاري مكدوف أن " أبرد التغيرات التي طرحتها الثورة الصناعية فيما يخص عملية التوسع، هي إقامة مراكز تجارية وقلاع واستخدام القوة العسكرية المتفوقة لتأمين السيطرة على التجارة العالمية " . (8)

وبمعنى آخر، فإن الخيار العسكري كان أبرز الأسس التي استندت إليها القوى الاستعمارية من أجل بسط وتحقيق هيمنتها السياسية والاقتصادية على أرجاء شتى من العالم سواء على الأمم المضطهدة، أو حتى بممارسة التفوق في إطار تنافس سيشند تدريجياً إلى حدوده القصوى.

هوامش 1-1

1. مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، ج1، ص 274، موسكو / -.
2. نفس المصدر: ص 52
3. نفس المصدر: ص 136
4. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص29، بيروت 1981
5. عرض اقتصادي تاريخي: نفس المصدر، ص 270
6. نفس المصدر: ص 54
7. تايلور، أ. ج. ب: الصراع على السيادة في أوروبا، ص10، بغداد 1980
8. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 28

ثانياً : القوات المسلحة كضرورة لخيارات الحرب

لاحظنا في المبحث السابق أن الثورة الصناعية أطلقت تفاعلات داخلية في البلدان التي شهدت منجزات الثورة الصناعية وهي بالدرجة الأولى: بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، والولايات المتحدة في القرن الثامن عشر، وقد تمثلت تلك التحولات بتصفية آثار الكنيسة وتدخلاتها في شؤون الدولة، وإنهاء الاقطاع الذي سبب نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن وانخراطهم في العمل الصناعي، وساهمت هذه المعطيات في إبراز ملامح جديدة للمجتمعات الأوروبية كان أبرزها هي نشوء علاقات اجتماعية جديدة.

ومن جهة أخرى (وهو ما يهم بحثنا) خارجياً، فقد اشتدت النزعة الاستعمارية والتنافس بين الدول الصناعية، " وقد كانت النزعة نحو التوسع دؤوبة، مثل الضغط من أجل الحصول على أكبر فائدة ممكنة من الفرص، ولكن التوسع نشأ وسط منافسة حادة بين القوى الكبرى التي كانت مهتمة بتوزيع القوة في القارة نفسها إلى جانب امتلاكها مناطق فيما وراء البحار، وهكذا انتقلت قضايا القوة القومية والقوة العسكرية أكثر فأكثر إلى المسرح العالمي، مترافقاً مع انتشار التجارة والمكتسبات الإقليمية لتشمل اجزاء أوسع من الكرة الأرضية، بل أن المستعمرات نفسها كثيراً ما كانت تمثل دوافع للقوة العسكرية ومصادر للمؤن العسكرية والقوة البشرية العسكرية، وقواعد للأساطيل التجارية والعسكرية " . (1)

وقد أشارت لنا المعطيات في المبحث الأول إلى الثورة الصناعية منحت التوسع آفاقاً جديدة، وتطلعات إلى خارج حدودها، بل وإلى قارات بعيدة، كما لاحظنا أن الفعاليات الأولى منتها إنما كانت من قبيل اكتشاف قارات جديدة وتطور نظم الملاحة، ثم المباشرة بإنشاء مستوطنات ومستعمرات على السواحل، كانت باكورة أعمالها استغلالاً لسكان المحليين كقوة عمل شبه مجانية، في المشاريع الزراعية أو في المناجم (الذهب والماس)، إلا أن الثورة الصناعية طرحت مهام جديدة تعدت ذلك الاستغلال (الاستثمار) البدائي إلى أشكال أكثر تطوراً بناء على تقدم نظام إدارة المستعمرات، إلى جانب التطورات الشاملة التي شهدتها الميادين المختلفة في الدول الاستعمارية الرائدة، أدى ذلك أن تتحول المستعمرات إلى مصادر ومنابع للثروة، ساهمت في تسريع وتائر نمو رأس المال في الدول الاستعمارية، وشدة التمرکز الذي أطلق العنان للعديد من الفعاليات الأخرى التي لا مجال للخوض في مفرداتها إلا فيما يخص مجال بحثنا، ألا وهو التوسع بالقوة العسكرية.

وبعبارة أخرى، فإن التوسع في بناء الجيوش الضخمة، وتزويدها بالمعدات المتطورة لم يكن بطبيعة الحال أمراً لا طائل منه، بل وأن تلك الجيوش كانت الأداة الأساسية

من أجل التوسع الاقتصادي والسياسي، وفي انصباب ثروات مضاعفة إلى الدول الاستعمارية الرائدة، وكان التوسع في بناء الجيوش يخدم أمرين أساسيين:

- تجهيز الحملات الاستعمارية وسحق مقاومة الشعوب في المستعمرات.
- استخدامها في مجال التنافس بين الدول الاستعمارية.

ولم يكد عام 1871 يحل، حتى أصبح التجنيد في كافة الجيوش في القارة الأوروبية خاضعاً للخدمة الإلزامية، وبدا أن هناك تنافساً حقيقياً في بناء الجيوش وزيادة حجم الانفاق المالي من أجل توفير قوة عسكرية متفوقة، وكانت الدلائل والمعطيات تشير أن ذلك التضخم لم يكن ذو أهداف دفاعية ومحلية، وإنما من أجل أهداف استعمارية. (2)

وفي خضم التنافس الاستعماري المذكور، تراجعت مكانة عدد من الدول الاستعمارية الرائدة مثل: هولندية، اسبانيا، البرتغال، بفعل عوامل عديدة أبرزها التقدم الذي عجزت عن تحقيقه، في حين تقدمت دولاً أخرى متقدمة إلى المراكز الأولى بفضل المنجزات الصناعية، ولكن كذلك الشوط المتقدم في بناء دولاً وأنظمة حديثة، وأطلق على هذه الدول بالدول العظمى، وكان أبرز ما تميزت به هو ضخامة جيوشها وتطورها من حيث العدد والعتاد المستخدم.

وتبعاً لذلك فقد ارتفعت النفقات المخصصة للجيوش زيادة ملحوظة ومتصاعدة، ويشير الجدول أدناه إلى ذلك:

جدول (1) تخمينات الدفاع للدول العظمى 1870 - 1914 بالمليون استرليني

البلد	1870	1880	1890	1900	1910	1914
ألمانيا	10,8	2,4	28,8	41	64	110,8
النمسا - المجر	8,2	13,2	12,8	13,6	17,4	36,4
فرنسا	22	31,4	37,4	42,4	52,4	57,4
بريطانيا	23,4	25,2	31,4	116	68	76,8
إيطاليا	7,8	10	14,8	14,6	24,4	28,2
روسيا	22	29,6	29	40,8	63,4	88,2

المصدر: تايلور: أ. ج. ب. : الصراع على السيادة في أوربا، ص 14، بغداد 1980

وهكذا فقد نشبت صراعات وحروب تنافسية إلى أن أستقر الموقف الاستعماري الدولي، وبموجبه فقدت الكثير من الدول الاستعمارية امتيازاتها ومستعمراتها وفق التسلسل الآتي:

— في القرن السابع عشر: تمكن الإنكليز من إزاحة الهولنديين من الهند.
— في أواسط القرن الثامن عشر: كانت بريطانيا قد تمكنت من الاستيلاء على كافة أراضي القارة الأمريكية الشمالية تقريباً، وذلك بتقليص أو إزاحة نفوذ أسبانيا وفرنسا وهولندا، وما لبثت أن فقدت بريطانيا بدورها نتيجة حرب الاستقلال الأمريكية مواقعها في أميركا الشمالية.

— تمكن الهولنديون من إزاحة البرتغاليين في أماكن عديدة من إفريقيا وسيلان.
— بنتيجة تحطم الأسطول الأسباني الشهير " الارمادة " عام 1588 والتي مثلت نقطة الذروة في المنافسة البحرية الاستعمارية بين بريطانيا وأسبانيا، تسيدت بعدها البحرية البريطانية.

— في القرن الثامن عشر، تغلغت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى القارة الأفريقية. (3)
— بفعل التنافس بين القوى الاستعمارية، أو بفعل الثورات، فقدت أسبانيا حتى عام 1925، كافة مستعمراتها في أميركا الجنوبية.

— في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أنشأت فرنسا إمبراطورية استعمارية شملت كندا والهند الصينية. (4)

وهكذا وبفعل الحملات والفتوحات الاستعمارية والصراعات التنافسية، كانت أوروبا في عام 1800 تغطي 55% من مجموع اليابسة في الكرة الأرضية، ثم اتسعت حتى عام 1879 لتشمل 67% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية. (5)

ثم بلغ هذا التوسع أقصى مدى له عشية الحرب العالمية الأولى، حيث غطت المستعمرات نحو 85% من سطح الكرة الأرضية عام 1914. (6)

وتشير الاحصاءات أن الخسائر في الأرواح بلغت 3 ملايين و300 ألف شخص في أوروبا وحدها خلال الحروب التي نشبت في القرن السابع عشر، و5 ملايين و372 ألف شخص خلال القرن الثامن عشر، و9 ملايين و59 ألف شخص خلال الحرب العالمية الأولى، وفي تحليل الجدول يلاحظ: (7)

1. تصاعد حجم الخسائر البشرية، دليل على اتساع جبهة المعارك والمشاركين.
2. الوتائر العالية في الخسائر، دليل على تطور الأسلحة والعناد الحربي.
3. اتساع الرقعة الجغرافي، دليل على تطور وسائل النقل.

أنظر الجدول (2)

الفترة	المكان	الخسائر
القرن السابع عشر	أوروبا	3 مليون، 300,000
القرن الثامن عشر	أوروبا	5 مليون، 372,000
الحرب العالمية الأولى	أوروبا - آسيا	9 مليون، 59,000

المصدر: فوسكريسنسكي، العقيد: المجلة العسكرية السوفيتية، عدد 1 / 1974

وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، كان الموقف الدولي قد غدا شديد التوتر، فقد توصل التوسع الاستعماري إلى أقصى مداه، وكان لبروز الامبراطورية الألمانية وتبوؤها لمكانة هامة بين الدول العظمى بسبب الوحدة القومية التي أبرزتها كدولة واسعة المساحة تمتد من بروسيا الشرقية على حدود روسيا، وحتى هولندا، وتتمتع بإنتاج صناعي مرتفع يتميز بالجودة، وحجم سكاني مرتفع. وبتحالفها مع إمبراطورية النمسا شكلت قوة لا يستهان بها. وكانت ألمانيا تمتلك عدد قليل من المستعمرات الأفريقية، في حين كانت النمسا لا تمتلك أي منها، وتشعر بالغبين نتيجة لذلك، فقد كانت الامبراطوريتان الشقيقتان ترغبان بمكانة أفضل في نادي الدول العظمى، وتطالبان بتوزيع جديد للعالم ينالان فيه أكثر مما بحوزتهما. لاحظ جدول نفوس الدول العظمى، بالملايين. أنظر الجدول (8)

الجدول (3) عدد نفوس الدول العظمى

الدولة	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910
بروسيا	16	18,5	-	-	-	-	-
ألمانيا	35,9	38	41	45	49	56	65
النمسا	30,7	31,7	35,8	38	41	45	50
فرنسا	35,8	37,4	36	37	38	39	39
بريطانيا	27,6	29	31	35	38	41	45
إيطاليا	24,3	25	26	28	30	32	35
روسيا	57	63	77	89	95	103	111

المصدر: تايلور: الصراع على السيادة في أوروبا، ص 10، بغداد 1980
وعشية الحرب العالمية الأولى، كان هناك ما يقارب 160 مليار فرنك ذهب في توظيفات مالية بريطانية وفرنسية وألمانية خارج أوروبا. (9)

وكنتيجة حتمية للتمركز الشديد لرأس المال، واتساع فعالياته وآفاقه العالمية، والجنوح الشديد لجني الأرباح، فإن قوى الرأسمال بدأت منذ مطلع القرن العشرين تمارس الضغوط على الدولة وتدفعها إلى استخدام الوسائل بحوزتها (بالطبع يقع خيار

استخدام القوات المسلحة في مقدمتها) لإرضاء مصالحها المالية، وكذلك تسخير نفوذها السياسي من أجل البحث عن مجالات جديدة لتوظيفات مالية جديدة من أجل جني المزيد من الأرباح. (10)

ومثلت الحرب العالمية الأولى صداماً سياسياً / عسكرياً هائلاً سواء بالقوى البشرية التي زجت في المعارك، أو بعدد الدول التي ساهمت في الحرب، أو بخسائرها البشرية، فقد لاحظنا أن أعداد ضحايا الحرب قاربت ضعف مجموع الخسائر التي سقطت خلال الصدمات المسلحة في القرن التاسع عشر بأكمله، وكذلك إلى نتائج الحرب السياسية.

وواقعياً، فإن هول الصدام العسكري يمثل حجم التناقض في المصالح والإرادات، وذلك لم يكن سوى نتيجة التنافس على ما لم يعد التنافس عليه موجوداً، فكما ذكرنا أن 85% من اليابسة في الكرة الأرضية كانت تدار من الدول الاستعمارية، حيث كان تواصل التنافس يعني حتماً أن تسلب دولاً ما بحوزة غيرها من ممتلكات ومزايا، والتوصل إلى نظام عالمي جديد ينال فيه كل طرف بناء على ما بحوزته من قوى عسكرية واقتصادية، ومن نافلة الكلام القول أن الجيوش كانت الأداة الأساسية في حسم المواقف، وفي رسم وتحديد النفوذ الاستعماري على الأرض.

ويشير الجدول التالي (4) إلى حجم الخسائر في الأفراد للأمم المساهمة في الحرب

الدولة	القتلى	الجرحي	أسرى ومفقودون	إجمالي الخسائر
ألمانيا	1,773,700	4,216,058	1,152,800	7,142,558
روسيا	1,700,000	4,950,000	2,500,000	9,150,000
فرنسا	1,357,800	4,266,000	537,000	6,160,800
النمسا والمجر	1,200,000	3,620,000	2,200,000	7,020,000
دول الكومنولث	908,371	2,090,212	191,652	3,190,235
إيطاليا	650,000	947,000	600,000	2,197,000
رومانيا	335,706	120,000	80,000	535,706
الدولة العثمانية	325,000	400,000	250,000	975,000
الولايات المتحدة	126,000	234,300	4,500	364,800
بلغاريا	87,000	152,390	27,029	266,919
صربيا	45,000	133,148	152,958	331,106
بلجيكا	13,716	44,686	34,659	93,061
البرتغال	7,222	13,751	12,318	33,291
اليونان	5,000	21,000	1,000	27,000
مونتينيغرو	3,000	10,000	7,000	20,000
اليابان	300	907	3	1,210
المجموع	8,538,315	21,219,452	7,750,919	37,508,686

المصدر: Irving Werstein, "1914-1918: World War I", Cooper Square Publishers; Inc, New York, 1964

كما مثلت نتائج الحرب العالمية الأولى، ارضاء مؤقتاً للدول العظمى على أن التنافس أستمروا وبصيغ أخرى قائماً، وقد طرحت عناصر موقف جديد على الحياة السياسية الدولية، وإن كانت سحب الحرب والاصطدام العسكري الواسع النطاق مجدداً بين عدد كبير من الدول على غرار الحرب العالمية الأولى، وإن أبتعد، إلا أنه لم يكن بعيداً جداً .

وإذا كان موضوع بحثنا الأساسي يتركز في استخدام القوات المسلحة في العلاقات الدولية، فلا بد لنا أن نذكر ولو القليل من الفعاليات المضادة للأعمال الحربية، ولا نعني هنا سوى العمل السياسي والدبلوماسي الذي يمثل الخيار الثاني لصانعي القرارات.

ولما كانت الحرب تعني أيضاً صراع الإرادات، وفي هذه الحالة فإن إرادة المنتصرين تفرض على المهزومين، وبقدر ما تكون الهزيمة قاسية أو شاملة، وبدرجة ما تكون عليه خبرة ومهارة السياسيين والدبلوماسيين، تنعكس على شكل ومضمون الاتفاقيات التي يفرضها المنتصرون.

وفي الحرب العالمية الأولى بالغ المنتصرون في قسوة ما فرضوه على كاهل الأمم المغلوبة.

- فقدت تركيا كافة ممتلكاتها مع تعديلات على حدودها الوطنية.
- فقدت ألمانيا كافة ممتلكاتها الأفريقية مع تعديلات مهمة على حدودها الوطنية.
- تجزأت امبراطورية النمسا، حيث انفصلت عنها المجر، والصرب، وأجزاء أخرى ضمت إلى تشكوسلوفاكيا ورومانيا وبولونيا، وهكذا انهارت الامبراطورية.
- فقدت بلغاريا جزءاً مهماً من أراضيها الوطنية المطللة على بحر إيجه.

كما أقرت الأمم المنتصرة في مؤتمر باريس 1919 تأسيس منظمة عصبة الأمم (League of Nations)، وتم عند أول اجتماع لمجلس العصبة في 16 / كانون الثاني / 1920، وكانت الدول الدائمة العضوية فيه هي: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، التي سرعان ما انسحبت بسبب رفضها المصادقة على معاهدات الصلح، كما أقرت نظاماً استعماريّاً عالمياً جرى بموجبه اقتسام العالم، وكان عملاً يناقض إنسانياً وأخلاقياً ما تدعيه تلك الأمم من منجزات حضارية وعلمية ما أقرته العصبة " حق الأمم المتحضرة الأخذ بيد الأمم المتخلفة... الخ.

ولعل أبلغ ما وصفت به العصبية، ما قاله العالم الأمريكي سلفيميني " أن تاريخ عصبية الأمم بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية هو تاريخ الغدر والحيل والخيانة، وإن الدبلوماسيين الذين تعهدوا بالعمل بموجب العصبية، قد انتهجوا سبل المراوغة في إدارة العصبية " (11)

وكانت العصبية قد أقرت ثلاث فئات من المستعمرات: (12)

الفئة: A, Category: وهو نظام يختص بإدارة المناطق التي كانت ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، وبموجبه منحت سوريا ولبنان لفرنسا، وفلسطين وشرقي الأردن والعراق لبريطانيا.

الفئة: B, Category: وهو نظام يختص بإدارة المناطق التي كانت ضمن ممتلكات الامبراطورية الألمانية في الأقاليم الأفريقية، حيث تم تقسيم: توغو، الكاميرون، بين فرنسا وبريطانيا، ومنحت تنجانيقا لبريطانيا، ورواندا – أرووندي إلى بلجيكا (تعويضاً لها عن الأضرار التي لحقت بها في الحرب).

الفئة: C, Category: وهو النظام الذي فرض على جنوب غرب أفريقيا (منحت لجنوب أفريقيا) وعلى جزر المحيط الهادئ التي قسمت بين بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان.

وقد تم كل ذلك في إطار من التجاهل التام لمصالح الشعوب المستعمرة، وكذلك من خلال معاهدات منفصلة مع الدول المنحدرة.

أ. مع المانيا: في اتفاقية فرساي التي وقعتها المانيا في 28/ حزيران / 1919. (12)

ب. مع إمبراطورية النمسا والمجر: عبر اتفاقية سان جرمان التي وقعتها النمسا في 10 / أيلول / 1919، التي اعتبرت كمعاهدة صلح.

ت. ومع المجر: التي انفصلت عن النمسا عبر اتفاقية تريانون التي وقعتها المجر في 4 / حزيران / 1929 . (13)

ث. ومع الامبراطورية العثمانية: عبر اتفاقية سيفر الموقعة في لندن، شباط / 1920، إلا أن المعاهدة الظالمة رفضتها تركيا بقيادة الحركة الكمالية، وأضطر الاطراف المعنية إلى عقد مؤتمر في مدينة لوزان السويسرية في 24 / تموز / 1923، حيث أعيد النظر في الكثير من مواد اتفاقية سيفر المرفوضة. (14)

وإذا كانت الدول المنحدرة: الإمبراطورية الألمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، قد استطاعتا عبر المفاوضات من تقليص حجم الخسائر التي لحقت بها، وأبقت على الأقل على كياناتها السياسية، وكذلك الدولة التركية التي قامت على أنقاض

الإمبراطورية العثمانية، والتي رفضت اتفاقية سيفر المجحفة، وتم لها تعديل ذلك بفضل نضالها الشاق وتضحياتها الجسيمة عبر اتفاقية لوزان كما مر ذلك، أما المستعمرات، فقد انتقلت من أيدي مستعمرين قدامى إلى أيدي مستعمرين جدد، وكانت بلا حول ولا قوة، وأضعف من أن تتمكن من تعديل موقفها بشكل جوهري، ربما تمكنت من ادخال تعديلات طفيفة ولم يكن مرد ذلك إلا إلى المقاومة العفوية والغير منتظمة التي ابتدتها تلك الشعوب، أو إلى التنافس الاستعماري الذي افسح مجالاً بسيطاً للخروج بمكاسب بسيطة وآمال ووعود جديدة، كان لا يزال من المبكر اعتبار مدى جديتها وإخلاص ووفاء الدول الاستعمارية لوعودها.

وقد اجتمعت لجنة من الاخصائيين والخبراء، انكليز وفرنسيين وفق منطوق المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم بتقسيم ممتلكان الإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية وفق ثلاث فئات، وعقد المؤتمر أولى جلساته بحضور الأمير فيصل بن الحسين(الملك فيصل الأول فيما بعد) في لندن بتاريخ 6 / شباط / 1919 في خضم تيارات بريطانية / فرنسية متنافسة طامعة، وكذلك الأطماع الصهيونية في فلسطين.

ومهما كانت مقررات هذا المؤتمر، فالوقائع التاريخية تشير إلى أن الدول الاستعمارية تجاهلت إرادة الشعوب ووحدة اراضيها الوطنية، حيث سلخ لواء الاسكندرون، كما اقتطعت فلسطين من جسم الوطن العربي بنتيجة المناورات البريطانية ومساعدتها المباشرة وغير المباشرة.

إلا أن عصبة الأمم التي تشكلت أساساً من الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وشكلت مقررات ومؤتمرات الصلح إحدى ركائزها الأساسية، لم تستطع قيادة العلاقات الدولية بشكل يؤدي إلى صيانة السلام العالمي وحماية حقوق الأمم الصغيرة. فسرعان ما تضاءلت أهميتها بعد احتلال الحبشة من قبل الاستعمار الإيطالي، كما لم تستطع حماية الصين من الغزو الياباني (1936-1937)، ثم اضمحلت نهائياً في أواسط عقد الثلاثينات عندما عجزت عن كبح جماح الفاشية النازية في إيطاليا وألمانيا والتوسع الياباني، ثم انعدمت قيمتها ودورها وقام بدلاً عنها الاجتماعات بين أقطاب القوى العظمى، التي كانت في تنهج نحو التوسع في القارة وخارجها، دون أن يكون لعصبة الأمم دور يذكر.

وقد كانت بعض تلك الصفقات خطيرة بدرجة أنها أنهت استقلال بعض الدول الأوروبية مثل النمسا التي ألحقت بألمانيا، أو تم اقتطاع جزء مهم من دولة أخرى مما أدى لاحقاً إلى تفسخ كيانها كدولة كما حدث مع جيكوسلوفاكيا، عند اقتطاع منطقة السوديت (Sudeten Land) وضمها إلى ألمانيا، وما لبثت ألمانيا أن ضمت كامل جمهورية تشيكوسلوفاكيا إليها.

والجدير بالذكر، أن مؤتمر قمة لقادة الدول العظمى، كان قد عقد في مدينة ميونيخ الألمانية عام 1938 بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، في غياب تام لدور المنظمة الدولية، في حين كان العنصر الأساس في تقرير الموقف السياسي، هو القوة العسكرية الألمانية الناهضة، بالقيادة النازية الساعية إلى إزالة آثار الحرب العالمية الأولى التي كرستها اتفاقية فرساي المجحفة لألمانيا (التعويضات الثقيلة، رفع السيادة الألمانية على منطقة الروهر)، والتصعيد في الموقف السياسي الذي كان يستند أساساً على القدرة العسكرية القادرة على تحقيق الهدف السياسي إن فشلت المفاوضات. وهو حال أشبه باتفاقيات الإذعان (Compliance agreement).

ولكن ردود الفعل البريطانية والفرنسية كانت مختلفة حيال التوسع الألماني اللاحق باتجاه بولونيا، ليس بسبب العطف على بولونيا وسيادتها، وإنما بسبب الخشية من التعاطم المتزايد لنفوذ ألمانيا في القارة الأوروبية وما ينطوي عليه ذلك من إضعاف لمواقفهما الاستراتيجية العام، وانعكاسات ذلك على مكانتها كدول عظمى، وأخيراً الخشية من أبعاد التحالف الألماني - الإيطالي - الياباني، وأمن المستعمرات المنتشرة في أرجاء العالم، معطيات وهواجس شكلت الأسباب الحقيقية للمواقف البريطانية / الفرنسية اللاحقة من التوسع الألماني.

وفي إطار مثل هذه الأوضاع الدولية التي لم تكن تقيم شأناً إلا للقوة من أجل التوسع، والصراع من أجل المزيد من المكتسبات الاستعمارية، خلقت الضرورة لأن تنشأ الجيوش الضخمة، وأن تمنح أهمية متزايدة.

وكدليل واضح على تزايد العسكرة " فقد بلغت عام 1936 وهي آخر سنة من وجود عصابة الأمم، بلغ تعداد جيوش العالم 7 ملايين جندي، وبلغت حمولة الاساطيل الحربية 3 ملايين طن، وعدد الطائرات 14,000 طائرة وبلغت نفقات التسلح أربعة مليارات دولار، وفي عام 1938، وهي السنة التي عقد فيها مؤتمر ميونيخ، بلغ تعداد جيوش العالم 10 ملايين جندي، وحمولة الاساطيل الحربية 8 مليون طن، وعدد الطائرات الحربية 50,000 طائرة، ونفقات التسلح بلغت 17 مليار دولار " . (16)

الجدول (5) تعداد وسلاح الجيوش في العالم في مرحلة قبيل الحرب العالمية الثانية

السنة	عدد الجنود	الاساطيل الحربية / طن	الطائرات	نفقات التسلح
1936	7 مليون	3 مليون طن	14,000 طائرة	4 مليار دولار
1938	10 مليون	8 مليون طن	50,000 طائرة	17 مليار دولار

ومن البديهي فإن أوضاعاً كهذه تستلزم قبل كل شيء الحاجة الماسة إلى المزيد من المواد الخام الضرورية للصناعات الحربية، أو للإنتاج الصناعي بصورة عامة،

وأيضاً تحركاً سريعاً في المستعمرات وأشباه المستعمرات، وتشديد العلاقات التي تزيد من ارتباطها (المستعمرات) على الأصعدة المختلفة مع الدولة الاستعمارية.

وهكذا فقد سجلت المرحلة القريبة السابقة للحرب العالمية الثانية، العديد من الفعاليات في هذا الاتجاه، فقد حرصت بريطانيا على فرض الاتفاقيات السياسية والعسكرية الغير متكافئة مع الدول التي كانت تحت الانتداب، تتضمن صراحة بوجود القوات العسكرية، وحق اتخاذها من أراضي البلاد مقراً وممراً لجيوشها، وأكثر من ذلك، أن تعلن تلك الدول، الحرب تضامناً مع الدولة الاستعمارية، كتلك الاتفاقيتين التي فرضتها بريطانيا على العراق عام 1922 - 1932، وصيانة قواعدها وتعزيزها في السويس، وفي قمعها للحركات الوطنية في تلك البلدان.

وقد أسدى الوجود العسكري للدول العظمى ولا سيما البريطاني والفرنسي خدمات مهمة سواء قبل نشوب الحرب العالمية الثانية أو خلالها. فقد كان ذلك الوجود يعمل قبل كل شيء على حراسة المصالح الاستعمارية التي تتضمن الاستمرار بنهب تلك البلدان وزجها في أتون الحروب الاستعمارية سواء باتخاذها من أراضيها الوطنية مقراً، أو ممراً أو بتجنيد أبناءها في جيوشهم لتحارب أمماً وشعوباً أخرى دون أن تكون لها مصالح في ذلك.

وفيما عدا ذلك، فقد لعب الوجود العسكري المتمثل بالقواعد العسكرية المنتشرة في أرجاء عديدة من العالم، سواء كانت مواقع تلك القواعد في جزر أهلة بالسكان، أو خالية، أو في دول تحت الانتداب أو في مستعمرات، لعبت دوراً يتسم بالأهمية الكبرى لسلامة تحرك القوات العسكرية أو تأمين خطوط مواصلاتها لأغراض الإمداد أو للحركات العسكرية في الحروب، مما قد يجعلها هدفاً للدول المتحاربة.

فعلى سبيل المثال: مثلت مستعمرة جبل طارق، قاعد عسكرية برية وجوية وبحرية ممسوكة بالقوات البريطانية، عائقاً ليس سهلاً أمام التسلل البحري المعادي (الإيطالي والألماني) من وإلى البحر الأبيض المتوسط، وكان دورها حاسماً في معارك شمال أفريقيا، والحركات البحرية في المتوسط، وبنفس القدر كانت ضرورية للقوافل البريطانية الناقلة للعتاد والأفراد باتجاه ساحات الحرب في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وإلى شبه القارة الهندية.

كما يؤكد كثير من القادة الألمان أن القاعدة العسكرية البريطانية في جزيرة مالطة في البحر الأبيض المتوسط، كانت السبب الرئيس استراتيجياً وتكتيكياً في فشل الحملة الألمانية - الإيطالية في تحقيق مراميها الطموحة التي كانت تهدف الوصول إلى قناة

السويس، ومن ثم التغلغل في الشرق الأوسط، تلك الخطط التي كانت متزامنة ومكملة للتقدم الألماني في جنوب شرق الاتحاد السوفيت باتجاه حقول النفط الآسيوية. (17)

وبدرجة ليست أقل أهمية، لعب ميناء عدن دوراً في الاستراتيجية البريطانية، حيث مثلت دور المحطة للتوقف والتموين والتزود بالوقود بسبب كونها تقع على الطريق بين البحر الأحمر والمتوسط، وبحر العرب والمحيط الهندي، وبسبب قرب الميناء من مصادر النفط لتموين قوافل السفن البريطانية التجارية والحربية.

وفي الواقع، كان سيغدو العسكري عسيراً للدول الاستعمارية للتدخل في أرجاء مختلفة من العالم سواء لمواجهة التحديات والأخطار من المنافسين الاستعماريين الآخرين، أو لصيانة عملية نهب الثروات من الانتفاضات الوطنية المحلية دون الاستفادة من دور القواعد العسكرية. وإذ لم يكن بمقدور السفن قطع المسافات البعيدة دون التوقف للتزود بالوقود أو المؤن، والأمر أكثر أهمية لأسلحة الجو (الطائرات).

ولم تلعب المستعمرات دورها كمناجم للمواد الخام والثروات الطبيعية، كما لم يكتف المستعمرون بأخذ أراضيها كقواعد عسكرية، وإنما تعدى ذلك إلى ما هو أكثر وحشية، فقد استخدمت الدول الاستعمارية أبناء تلك المستعمرات كجنود في جيوشها، وقاتلت بهم في قارات بعيدة، وهكذا فقد سيق أعداد هائلة من الهنود والنيوزيلنديين والاستراليين للقتال في الجيوش البريطانية في أوروبا وشمال أفريقيا وكذلك قاتل أبناء المستعمرات الفرنسية من الأفريقيين، وتحولت بعض المستعمرات إلى ساحات قتال بين الاستعماريين المتنافسين.

وهناك احصائية تشير أن عدد المجندين من الشعب الهندي في الجيوش البريطانية بلغ خلال سنوات الحرب العالمية الثانية زهاء 2,5 مليون شخص. (18)

وفي المجال الاقتصادي، والذي هو جوهر التوسع الاستعماري وغايته الأساسية، كانت بلدان آسيا وأفريقيا لا تزال في غالبيتها إما تحت الإدارة الاستعمارية المباشرة أو أشباه مستعمرات سواء كانت بلداناً تحت الانتداب، أو أنها تتمتع باستقلال شكلي لا تتمتع باستقلال حقيقي، وكان ذلك يعني أن الدول الاستعمارية تضع يدها ونهب مباشر على المنتج المنجمي الخامي والزراعي، وفيما عدا اليابان فلم تكن هناك دولة مستقلة في قارة آسيا، وكذلك أفريقيا التي كانت قارة مستعمرة باستثناء مصر المكبلة باتفاقيات تجعل من استقلالها صوري.

وليس من السهل الحصر الدقيق المكاسب الاقتصادية وحجم الثروات التي نهبت، بسبب سيطرة المستعمرون سيطرة كاملة ومباشرة على مقدرات البلاد، بيد أن من

الممكن القول، أن بعض الإحصائيات المتيسرة، أن المستعمرات، وأشباه المستعمرات قبل الحرب العالمية الثانية كانت تنتج:

جدول (6) يشير إلى إنتاج المواد الخام في البلدان المستعمرة وأشباهها، ونسبتها إلى الإنتاج العالمي. (19)

النسبة %	المادة
97%	المطاط
96%	القصد ير
95%	النيكل
82%	الذهب
70%	الفضة
99%	الجوت
97%	الصوف

المصدر: مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، ص 162، موسكو / -

وبالطبع ينقص هذه الإحصائية الفريدة، نسب استخراج النفط التي كان الاستعمار يهبها بصورة مباشرة من مستعمراتها أو من خلال شركاتها التي كانت تسيطر على العمليات النفطية في البلدان المنتجة للنفط. ومع ذلك فإن الإحصائية أعلاه تشير إلى ضخامة النهب الاستعماري الذي أستمّر لسنوات طويلة، وكان العنصر الأساس في ثراء الدول الصناعية الاستعمارية، وكان يتيح لها من جهة أخرى بناء جيوش ضخمة ورصد التوظيفات المالية لها وإنتاج صناعات حربية متقدمة.

كانت هذه بعض مفردات الموقف السياسي والاقتصادي غداة الحرب العالمية الثانية، وإذ نشأ تنافس شديد ضمن المعسكر الاستعماري، بفعل تعدد اقطاب القوة المحركة، ولم تكن أداة التنافس سوى الجيوش والقوى المسلحة الجوية والبحرية، ولك يكن هدف التنافس النهائي سوى إعادة تقسيم العالم وسوى المزيد من نهب البلدان المستعمرة والنامية بصفة عامة.

هوامش 2 . 2

1. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص 30، بيروت 1981.
2. رينوفان، بيير/ دروزويل، جان: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص 50، بيروت 1982
3. عرض اقتصادي تاريخي: ج 2، ص 65، 137
4. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 40
5. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 39
6. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 44
7. فوسكريسنسكي، العقيد: المجلة العسكرية السوفيتية، عدد 1 / 1974
8. تايلور: نفس المصدر، ص 10
9. رينوفان، بيير/ دروزويل، جان: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص 187، بيروت 1982
10. نفس المصدر، ص 213
11. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص 135، بيروت / —
12. مكدوف، هاري: نفس المصدر، ص 71
13. الصمد، د. رياض: تاريخ العلاقات الدولية، ج 1، ص 96-117، بيروت / —
14. نفس المصدر:
15. نفس المصدر:
16. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص 136
17. مجموعة من القادة الألمان: قرارات مهلكة، ص 146، بغداد 1965
18. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 214، موسكو، 1971
19. مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، ص 162

الفصل الثاني : القوات المسلحة في الصراع العالمي المعاصر

- 1.2 . القوة المسلحة والحرب الباردة
- 2.2 . القوة المسلحة في ظل التعايش السلمي

1.2. القوة المسلحة والحرب الباردة

مثلت الحرب العالمية الثانية صداماً بشرياً هائلاً في استخدام القوات المسلحة، فقد ذكرنا في المبحث السابق، النزوع الشديد نحو العسكرة التي تبلورت عام 1936، إلا أن تلك المعطيات والاحصاءات تضاعفت غداة الحرب العالمية الثانية وخلالها. إذ بلغ تعداد الجيوش في العالم عام 1936 7 ملايين جندي، إلا أن عدد المساهمين الذين حملوا السلاح كمقاتلين في الحرب العالمية الثانية بلغ عددهم زهاء 110 مليون شخص. (1)

وكانت الولايات المتحدة قد برزت خلال الحرب كقوة دولية لا بد من حساب قدراتها العسكرية والاقتصادية ووضعها موضع التقدير الدقيق. وكان لبعدها أراضي الولايات المتحدة عن ساحات القتال الرئيسية قد مكنتها من أن تلعب دوراً يتسم بالأهمية الفائقة لمجرى الأحداث خلال الحرب، وكذلك بالنسبة إلى نتائجها النهائية.

وبادئ ذي بدء، فإن الولايات المتحدة ومن خلال قانون الإعارة والتأجير (Lend Lease System -)، وهو قانون أمريكي شرع ويسمح للحكومة الأمريكية تأجير، أو تسليم أو نقل أو مبادلة المعدات والتجهيزات التي تحتاجها أي دولة تعتبر ذات أهمية حيوية في ضمان أمن الولايات المتحدة والدفاع عنها. اعتمد القانون في 11 آذار 1941، أي بعد عام ونصف من اندلاع الحرب العالمية الثانية وقبل 9 شهور من دخول الولايات المتحدة للحرب، والذي بموجبه تعهدت الولايات المتحدة إمداد الدول الرأسمالية في أوروبا وبريطانيا على وجه الدقة، بالمعدات الحربية وبالقروض من أجل مواصلة الحرب.

وقد تم بمقتضى هذا القانون تسليم كميات ضخمة من المعدات الحربية للمملكة المتحدة وقوات فرنسا الحرة والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين والعديد من دول الحلفاء ما بين عامي 1941 و1945. وساعد قانون الإعارة والتأجير في جعل الصناعة الأمريكية مستعدة للدخول في الحرب حتى قبل أن تدخل البلاد فعلياً في الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1945، أنهى العمل بهذا القانون بعد أن كانت الولايات المتحدة قد منحت حوالي 50 مليار دولار من القروض، وقد نتج عن ذلك أن غدت الدول الأوروبية الرئيسية لا سيما بريطانيا فرنسا مدينتان بمبالغ طائلة للولايات المتحدة.

وقد أتاح بعد الأراضي الأمريكية عن ميدان الحروب، بالإضافة إلى دخولها المتأخر للحرب، أن تواصلت وتضاعفت قدراتها العالية في مجال الإنتاج الصناعي، إذ تمكنت الصناعات الحربية الأمريكية من ضخ مقادير هائلة من

الأسلحة التي استخدمت في شتى جبهات القتال. فقد أنتجت الولايات المتحدة عام 1942:

طائرة 60,000

دبابة 45,000

مدفع مضاد للطائرات. 20,000

حمولة 8 ملايين طن من البواخر. (2)

وقبيل نهاية الحرب، كرست الولايات المتحدة تفوقها العسكري بأستخدامه للسلح الذري، بقصفها للمدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي في شهر آب / 1945. وكان في ذلك إشارة واضحة لتفوق الولايات المتحدة العسكري، الذي سيكون له أبلغ الأثر (إلى جانب التقدم الاقتصادي) ستنتال بموجبه المركز القيادي الأول بين بلدان المعسكر الرأسمالي، مقابل اضمحلال تدريجي لمكانة بريطانيا وفرنسا.

ويجمع المؤرخون وعلماء العلوم السياسية، بأن العالم شهد إلى جانب بروز زعامة الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي، بروز مكانة الاتحاد السوفيتي الذي تحمل الثقل الأعظم من طاقة الجيوش الألمانية. ففي عام 1943 بلغ التعداد لإجمالي للجيوش الألمانية بصفة عامة 10,3 مليون شخص، وكان من هؤلاء على الجبها المختلفة 6,6 مليون جندي وضابط، ومنهم 4,8 مليون (أي أكثر من 71%) على الجبهة السوفيتية وحدها. (3)

ويعود الفضل في تحرير اقطار أوربا الشرقية بدرجة رئيسية وحاسمة للجيوش السوفيتية، كما أنها هي التي اقتحمت ألمانيا ودخلت عاصمتها، وفرضت عليها الاستسلام التام دون قيد أو شرط. وبديهي أن لم يتحقق دون قدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، استطاعت به أن تمون جيوشها وطاقة مجتمعاتها على استيعاب الخسائر التي أنزلها الجيش الألماني الذي أحتل مناطق واسعة من البلاد، وأخيراً دقة تشخيصاتها السياسية والعسكرية على الصعيد الاستراتيجي.

أهلت هذه المعطيات الاتحاد السوفيتي لدور عالمي، وفي قيادة المعسكر الاشتراكي المؤلف من بلدان شرق أوربا التي قامت فيها حكومات اشتراكية حليفة للاتحاد السوفيتي، وهي: بولونيا، رومانيا، جيكوسلوفاكيا، بلغاريا، يوغسلافيا، البانيا، هنغاريا، وأخيراً القسم الشرقي من ألمانيا التي نهضت فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

وثالث النتائج الهامة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، أشتداد نضال القوى الوطنية والتحررية في قارات: آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بفعل عوامل ذاتية وموضوعية متعددة أبرزها:

1. الظروف الدولية المناسبة التي خلقت توازناً أو شبه توازن في القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى انحسار التسلط الاستعماري.
2. التناقضات التي سادت في تلك المرحلة صفوف المعسكر الرأسمالي، أدى إلى تراجع النفوذ البريطاني / الفرنسي/ وهو ما منح الفرصة للعديد من الدول التخلص من الاستعمار أو بقاياها.
3. نشوء منظمة الأمم المتحدة التي كانت عوناً للدول التي تنشد الاستقلال السياسي.
4. تزايد وعي الشعوب وإدراكها لأهمية المرحلة التاريخية التي توفر الشروط الضرورية لاستقلالها السياسي.
5. نضال وتضحيات حركات التحرر الوطنية وشعوبها.

وبالفعل، فبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، نالت بلداناً عديدة استقلالها السياسي، لا بل غدا البعض منها يشكل ثقلًا على المسرح السياسي كإندونيسيا، وأندونيسيا، والصين الشعبية التي نالت استقلالها 1949، ثم توالى الدول الأخرى: الفلبين، لبنان، سوريا، الأردن، في الأربعينات، وكمبوديا، وفيتنام، المغرب، تونس، السودان، غانا، في الخمسينات، ثم اندلعت ثورة الجزائر من أجل الاستقلال عام 1954، وللفترة من 1958 حتى 1962، استقلت ثلاثة وعشرون دولة في أفريقيا، عدا دول الشمال الأفريقي العربية.

وهكذا طرحت الحرب العالمية الثانية بنتائجها النهائية أوضاعاً دولية جديدة، تميزت بالفاعلية الشديدة، وكان الموقف على مسرح السياسة الدولية يوشر:

أولاً: في العالم الرأسمالي:

تمخضت عملية التنافس بين الاستعماريين القدامى والجدد عن بروز وزعامة الولايات المتحدة بسبب تفوقها العسكري والاقتصادي، وهو ما منحها قوة سياسية عظيمة، وقد تركز ذلك:

1. احتكارها للسلاح الذري.
2. اعتماد الدولار كعملة وحيدة قابلة للتحويل بالذهب من خلال الاقرار بذلك في مؤتمر برتون وودز عام 1945.
3. الثروات الطائلة التي جنتها الولايات المتحدة من توظيف ديونها في العالم الرأسمالي، وتواصل تصدير لرؤوس الأموال. (4) لاحظ الجدول
4. إعلان مشروع مارشال في 5 / حزيران / 1947 والذي بموجبه تعهدت الولايات المتحدة ترميم الاقتصاد الأوربي (أوروبا الغربية) وكان ذلك تمطاً آخرًا من تصدير رأس المال جعل اقتصاد تلك البلدان تابعاً ومرتبباً بالاقتصاد الأمريكي.

5. إعلان تأسيس حلف شمال الأطلسي ناتو NATO بتاريخ 4 / نيسان / 1949 بقيادة الولايات المتحدة.

جدول (7) تصدير رأس المال الأمريكي للسنوات 1940 – 1960 بملايين الدولارات

السنوات	رأس المال المصدر
1940	13,275
1945	16,818
1950	32,848
1955	44,947
1957	54,388
1958	49,335
1959	64,852
1960	71,497

المصدر: جوليان، كلود: الإمبراطورية الأمريكية، ص 280، بيروت 1970

وقد أبعد هذا التفوق الأمريكي الساحق أي منافسة لها، وخلال خمسة سنوات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عام 1945، تضاعف إنتاجها الصناعي، وزادت كمية النقود المتداولة في البلاد ثلاث مرات، كما ارتفعت الإمدادات بمقدار أربعة مرات. (5)

ثانياً : في العالم الاشتراكي:

في الحقبة نفسها، بدا أن الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تكون هي الأخرى قوة دولية لا يستهان بها، وذلك من خلال:

1. نهوض المزيد من الدول الاشتراكية في آسيا: الصين الشعبية، فيتنام، كوريا الديمقراطية.
2. كسر السوفييت الاحتكار الأمريكي للسلاح الذري، إذا فجزوا تجربتهم الذرية الأولى خريف عام 1949. (6)
3. المساندة الفعالة التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى العديد من حلفاءه وأصدقاءه: الصين الشعبية، كوريا، مصر (1956).
4. امتلاك الاتحاد السوفيتي مقعداً دائماً في مجلس الأمن وحق النقض (فيتو VITO) كأعتراف دولي كونها قوة عظمى.
5. النجاحات البارزة التي أحرزها الاتحاد السوفيتي في مجال الصواريخ العابرة للقارات والرحلات إلى الفضاء الخارجي.
6. التصدي الناجح للمشكلات القاسية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفيت لا سيما على الصعيد الاقتصادي.

7. تأسيس حلف وارسو الذي يضم في صفوفه بلدان شرق أوروبا كرد على تأسيس حلف الناتو.

وقد منحت هذه الانجازات الاتحاد السوفيتي وزناً دولياً مؤثراً ليس أدل عليه، أن الاتحاد السوفيتي كان عشية الحرب العالمية الثانية يقيم علاقات دبلوماسية مع 25 دولة فقط في العالم، ومع نهاية الحرب، كان عدد الدول التي تقيم العلاقات الدبلوماسية معها قد أصبح 49 دولة (عدد مؤسسي الأمم المتحدة في 24 / أكتوبر / 1945 كان 51 دولة)، وفي العصر الراهن يندر وجود دولة لا تقيم العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. (7)

ثالثاً : البلدان النامية:

وهي بلدان تحررت حديثاً من الاستعمار، وتواجه مشكلات عديدة من أجل تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، والنضال من أجل تحقيق هذه الأهداف تكتنفه صعوبات متنوعة، ويتميز دورها في السياسة الدولية.

1. خلق تزايد عدد من البلدان المتحررة طموحات بدور ذو فاعلية على مسرح السياسة الدولية، حيث أسست حركة الحياد الايجابي/ عدم الانحياز، عام 1954 في باندونغ بأندونيسيا، لحركات وبلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. أثمرت عن تنسيق وتضامن بين هذه البلدان.
2. وفر تعدد القطبية في السياسة الدولية، أمكانية توجه عدد من هذه البلدان صوب الاشتراكية كشريك تجاري، وتسليح جيوشها الوطنية.
3. استغلال هيئة الأمم المتحدة كمنبر دولي من أجل تعميق مكنسباتها والمساهمة في انحسار الاستعمار.

وبرغم هذه الإيجابيات في الوضع الدولي، بيد أن الاستعمار والامبريالية لم تكن ليتخليان عن أهدافهما الرئيسية، ونعني به التوسع وإن كان ذلك يجري بأساليب وطرق حديثة، إلا أنه بقيت تحتفظ بذات الجوهر القائم على جني المزيد من الأرباح، وتصدير المزيد من رأس المال.

فالولايات المتحدة نفسها كقائدة للمعسكر الإمبريالي، لم تكن بحاجة إلى الكثير من الخامات، فالأراضي الأمريكية الشاسعة توفر معظمها (في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فيما بعد تعرضت بعض الخامات للشحة أو النضوب كالنفط مثلاً)، وهي بئرائها قادرة على شراء ما تحتاجه من الخامات الغير متوفرة في أراضيها. وجوهر الساسة الأمريكية أرتكز على فرض الهيمنة السياسية وتصدير رأس المال ليتم نهب واضطهاد لا يقل بشاعة عما كان المستعمرون القدامى يفعلونه. فسياسة القروض و (المساعدات) وشروط التجارة الخارجية وفعاليات احتكاراتها في

العالم، التي تطورت إلى الشركات المتعددة الجنسية، تعود بالأرباح الكبيرة، فقد تضاعف في سنوات معدودة الرأسمال الأمريكي المصدر، وتضاعفت أرباحه، كما جرى المزيد من الغوص في أساليب وفعاليات الرأسمال الأمريك، يبعدنا عن هدف البحث الأساسي، هل تخلى الاستعمار الجديد عن هدفه القديم في فرض السيطرة ؟

لاحظنا في المبحث السابق، أن التوسع العسكري لم يكن إلا (ضرورة) أملت سياسة التوسع الاقتصادي والسياسي، وقد تابعت الولايات المتحدة وسائر البلدان الرأسمالية هذه السياسة، فالتوسع باستخدام القوات المسلحة (الاستخدام الشامل والجزئي) وبواسطة القواعد والتواجد العسكري، تحول إلى نهج ثابت تدل عليه الاحصاءات بشكل واضح وجلي. فقد تجاوزت النفقات العسكرية في الولايات المتحدة خلال العشرين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية، نفقاتها العسكرية في العشرين عاماً التي سبقت الحرب ب 48 مرة. (8)

وفي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تولت حراسة هذه الاهداف العالمية الواسعة 55 قاعدة عسكرية في المحيط الهادئ، و 23 قاعدة في القارة الأمريكية (خارج الولايات المتحدة)، قاعدة في أوربا، و 7 قواعد في شمال أفريقيا، وحوالي 637 ألف جندي أكثر من نصفهم في أوربا، بالإضافة إلى 580 ألف شخص مدني. (9)

وهكذا وبعد فترة قصيرة، أتضح للبلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أن السياسة التي تظاهرت بها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ومنها (برنامج المساعدات الأمريكية، النقطة الرابعة، الهبات والمنح .. الخ) لم تكن سوى قناعاً يخفي شراسة تفوق شراسة الاستعمار البريطاني والفرنسي، ولم تكن سياسة معاداة الاستعمار، سوى هراوة لتصفية المستعمرين القدامى، واحتلال مقاعدهم والاستيلاء على امتيازاتهم، ولم تتردد في ذلك من استخدام القوات المسلحة، بل كانت تلك وسيلتها الأساسية.

وفي مطلع الخمسينات اشتعلت نيران الحرب الكورية، وتدخلت الولايات المتحدة بقواتها المسلحة، وفي ربيع 1951، كان الجيش الثامن الأمريكي في كوريا يضم:

3 فيالق أمريكية،

2 فيلق من جيش كوريا الجنوبية،

2 لواء من بريطانيا،

1 لواء كندي،

1 لواء تركي،

1 كتيبة أسترالية،

1 كتيبة تايلندية،

1 كتيبة من الحبشة،

- 1 كتيبة يونانية،
- 1 كتيبة فرنسية،
- 1 كتيبة من كولومبيا،
- 1 كتيبة من هولندا،
- 1 كتيبة من بلجيكا،
- 1 كتيبة من لكسمبورغ،
- 1 كتيبة من الفلبين (كانت الفلبين قد نالت استقلالها واستخدمته الولايات المتحدة في غزو بلداناً أخرى)

إلا أن تلك الحرب الغير حاسمة، كلفت الولايات المتحدة وحدها 25 ألف قتيل، و115 ألف جريح، بالإضافة إلى 22 مليار دولار. (10)

وفي الخمسينات يؤشر سجل الولايات المتحدة وحلفاءها بالتدخل المسلح المباشر وغير المباشر في بلدان ومناطق عديدة في العالم، وتتواصل هذه السياسة في العقود ما بعدها دون توقف، وهو مؤشر واضح لمكانة القوة واستخدام القوات المسلحة في السياسة الأمريكية خاصة والغربية عامة (لاحظ الجدول 8):

السنة	التدخل
1950	في بورتوريكو
1954	غواتيمالا
1955	كوستاريكا
1956	العدوان الثلاثي على مصر
1958	الإنزال الامريكى في لبنان
1961	التدخل في كوبا
1961	العدوان الفرنسي تونس بنزرت
1964	في فيننام
1975	الدومنيك
1967	العدوان الاسرائيلي مصر/ سوريا / الاردن
1970	كمبوديا
1983	غرينادا
1991	حرب الخليج
1999	حرب يوغسلافيا - ناتو
2000	الحرب في افغانستان - ناتو
2011	الحرب في ليبيا - ناتو
2003	الحرب على العراق

المصدر: الجدول من أنجاز المؤلف من مصادر مختلفة

وإلى جانب عدد يصعب حصره من الاستقزازات، وأعمال العدوان والمناوشات القصيرة، أو استخدام ما يسمى في عالم السياسة اليوم (حروب بالنيابة) أو التهديد باستخدام القوة، أو تحريض فئات محلية بالعمل ضد الحكومات الوطنية التي ترفض

السير في سياستها، وفي جميع هذه الفعاليات كانت القوات المسلحة الامريكية وقوات من حلفاءها تنطلق من قواعد عسكرية من داخل البلاد (إذا كانت العملية في إطار قمع انتفاضة وطنية) أو من قواعدها في البلدان المجاورة.

فقد انطلقت على سبيل المثال قوات الجنرال ماك آرثر إلى كوريا من الجزر اليابانية، ومن تايوان والفلبين، والقوات الفرنسية من قبرص، ومالطة والجزائر، من مناطق أخرى عبر اساطيلها التي تجوب البحار والمحيطات، والتي اكتسبت سمعة (الدركي المتجول) مثل الاسطول الامريكي السادس في البحر الابيض المتوسط المنطق من قاعدته في إيطاليا، والأسطول الامريكي السابع في شرقي آسيا وقواعده في الفلبين واليابان وفي ديغو غارسيا.

وفي الواقع، فإن الاساطيل البحرية يمكن اعتبارها قواعد متنقلة، تحمل علا ظهرها جيوش مجهزة بكل ما تحتاجه المعركة الحديثة من معدات، فهي تشمل بالإضافة لجنود مشاة البحرية، وسفن الانزال الناقلة للمدرعات البرمائية، والآليات والمدفعية، وتشمل حاملات الطائرات التي بوسع الطرازات الحديثة منها حمل أكثر من 100 طائرة حربية مقاتلة، وسفن تحمل الوقود والإمداد والتموين، وسفن الرادار والتشويش الالكتروني، بالإضافة إلى القوة النارية المتمثلة بالبوارج والمدمرات وسائر سفن الحملة البحرية.

وقد أطلقت الأوساط السياسية والإستراتيجية، سواء في الولايات المتحدة أو في بلدان حلفاءها، نظريات عديدة تشيد باستخدام القوة المسلحة، منها على سبيل المثال سياسة " حافة الهاوية " و سياسة " الرد المرن " و " العصا والجزرة "، و " العصا الغليظة " ... الخ، ولا يمكن قبول نظرية أن هذه سياسات كانت موجه نحو الاتحاد السوفيت والمعسكر الاشتراكي، كما أن هذه النظرية تدحض ببساطة، ذلك أن الولايات المتحدة لم تشتبك قط مع قوات الاتحاد السوفيتي أو البلدان الاشتراكية، بل لم تشهد حتى مناقشات محدودة، وبدليل أنها تواصلت حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، في حين أن القنابل الامريكية وحلفاؤها انهمر على عدد كبير من بلدان وشعوب العالم لأسباب تذرعت بها الولايات المتحدة خلافاً للإرادة المجتمع والقانون الدوليين.

ومنذ الخمسينات، أبدت الولايات المتحدة القناعة بضرورة سياسة الاحلاف السياسية / العسكرية، والتي قدر لها أن تلعب عدة أدوار في آن واحد. فهي:

1. تعمل على المزيد من ارتباط البلدان المنظمة للحلف بقيادة الحلف الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.
2. مواجهة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية.
3. التصدي لحركات التحرر الوطنية والتحريرية في البلدان النامية.

ومع أن الحلف الرئيسي في إطار الاحلاف العديدة التي اقامتها الولايات المتحدة يتمثل بحلف الناتو، فقد تأسس هذا الحلف في نهاية عقد الأربعينات (4 / نيسان / 1949) وتأسس حلف وارسو بعد ذلك بستة سنوات (14 / أيار / 1955) إلا أن الاحلاف الغربية الاخرى تأسست في الخمسينات مثل حلف سياتو الذي ضم بلدناً في جنوب شرق آسيا، وحلف الديو، وضم بلداناً من أميركا اللاتينية، وحلف السنو الذي ضم (العراق وإيران وتركيا والباكستان)، وكانت الولايات المتحدة القاسم المشترك الأعظم في هذه الحلقة من الاحلاف السياسية / العسكرية .

ومع أن معظم هذه الاحلاف أنتهى فعلياً ولم يعد له وجود مثل حلف بغداد (السنو)، أو فقدت مصداقيتها كحلف الديو بعد حرب فوكلاند (1982) فيما يزال حلف الناتو لاعباً رئيسياً في سياسة القوة واستخدامها للولايات المتحدة وحلفاءها على مسرح العلاقات الدولية.

وفي عقد السبعينات، روجت ذات الدوائر نظرية مفادها أن القوتين الأعظم تتصارعان في أرجاء مختلفة في العالم عبر ممثلين لمصالحهما، وهو ما أطلق عليه بحروب الوكلاء (Proxy wars)، إلا أن هذه النظرية لا تقل خطراً عن سابقتها، وغير صالحة لاتخاذها كقاعدة، فإذا سلمنا جدلاً أن الولايات المتحدة حاربت الاتحاد السوفيتي في فيتنام، بيد أن ليس هناك ما يحمل ذات الأمر فيما يخص الصراع العربي / الصهيوني وكيانها، وبنفس المعنى لا يمكن إحالة الحرب البريطانية - الارجنطينية على المصالح السوفيتية، أو التدخل في نيكاراغوا .. الخ، من الأمثلة التي لا تسمح بصلاحيه تلك النظرية التي تفسرها المنطقي الأوحدهي أن القوة المسلحة واستخدامها يمثل الخيار الأكثر قبولاً " بحكم كونه خيار يملك صفة الحسم " لدى الأوساط الاستراتيجية الغربية، فالجيوش وبناء القوة العسكرية " لاحظنا ذلك جلياً في المباحث السابقة "، تمتعت على الدوام بأهمية فائقة ومتصاعدة في الدول الاستعمارية بعد الثورة الصناعية، حتى غدت القوات المسلحة المنفذ الأساسي والمعول عليه في تحقيق سياسة التوسع، بل وحتى قبل وجود دولة الاتحاد السوفيتي.

وبهذا المعنى أكدت جمعية الجغرافية السياسية الامريكية، أن الدبلوماسية ستبقى عديمة الجدوى والتأثير، وإن القوة العسكرية العظمى ضرورية لزوجها حيثما تستدعي الأوضاع ذلك، وتلك هي الجدوى الحقيقية لدبلوماسية ناجحة .

ومن البديهي أن اللجوء إلى القوة المسلحة لا يعد الخيار الابتدائي، الأول والأخير في إطار معالجة الأزمات السياسية، ولكن التجربة التاريخية أشارت وكذلك المعطيات الراهنة، أن أهداف الاستعمار الجديد اغتصابية الشكل والجوهر وعدوانية شرسة في تحقيق أهدافها، لذلك فإن خيار القوة المسلحة وبواسطة القوات المسلحة هي أكثر

الخيارات مألوفة فيس سياسة الدول الاستعمارية العظمى، منذ القرن السابع عشر وحتى الآن.

وبهذا الاتجاه، تذهب دراسة أعدت في مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة جورج تاون بواشنطن، عن أفضلية الخيارات المتاحة " إن الدبلوماسية تمثل خط الدفاع الأول الذي يعكس إرادة وسياسة الولايات المتحدة، والدولار وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الأمريكية والقوات المسلحة للولايات المتحدة وكذلك القوات المسلحة للدول الحليفة، هي القوى الأساسية لتحقيق السياسة الأمريكية. وإن على حكومة الولايات المتحدة استخدام الدولار بصورة واقعية وليس من أجل قيم افلاطونية، وكما فعل الإنكليز في استخدامهم للباون الاسترليني في الفترة النابليونية، وأيضاً استخدام المساعدات والقروض والمساعدات العسكرية ". (11)

ومن خلال إجراء جرد سريع على الاتفاقيات التي تعقدها الولايات المتحدة، حتى تلك التي يعلن عنها كأجراء لصيانة السلام، مثل اتفاقية " كمب ديفيد " التي كانت برعاية وقيادة الولايات المتحدة، يلاحظ بوضوح الفقرات التي تخص العمل العسكري، وبالذات التدخل الأمريكي، إلى جانب اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تنص في معظمها على " حق " الولايات المتحدة في التدخل العسكري حتى في الحالات التي تعتبر شؤوناً داخلية صرفة في بلدان كثيرة تحت شعار " اتفاقية الأمن المتبادل " .

والدول الاستعمارية القديمة ليست أقل استعداداً وجاهزية للتدخل العسكري رغم أقول مجدها وعظمتها، بل على العكس فهي لا تخفي حنيناً جارفاً في الهيمنة والسيطرة، فمع أن استعادة سيطرتها لا يمكن اعتباره ضمن الممكنات، بيد أنها لا تتردد حيثما أمكن ذلك وحيثما تتيسر لها ثغرة تستطيع أن تقوم بفعالية عسكرية خارج حدودها رغم أن تلك الفعاليات بعد الحرب العالمية الثانية باءت بالفشل الذريع إلا أنها ما زالت تأمل أن تستعيد بعضاً من مواقعها وإن كانت مشاركة مع غيرها، أو أن تؤكد هيبتها. وبهذا المعنى كان التدخل الفرنسي في تشاد في مطلع الثمانينات وقبلها في جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو أو بالطريقة التي واجهت بها بريطانيا أزمة جزر فوكلاند مع الأرجنتين عام 1982.

وتلخص مقولة العالم الأمريكي رابوبورت Rapoport في كتابه الاستراتيجية والضمير تعبيراً عن طغيان اللجوء إلى القوة المسلحة المتزايد إقامها في العلاقات الدولية " لو أن كلاوس فيتز عاش حتى أيامنا هذه لكان بإمكانه أن يستنتج بأن السياسة الدولية حالياً هي بالذات استمراراً للحرب بوسائل أخرى " . (12)

وفي غضون عشرين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية، تسببت الدول الغربية لا سيما الولايات المتحدة في نشوب النزاعات المسلحة أو التسبب بإحداثها، أو الحروب

الأهلية منذ هام 1945 وحتى 1971 بلغ 142 حرباً أو نزاعاً مسلحاً كما يشير الجدول (9) أدناه . (13)

المرحلة	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أميركا	المجموع
1950_ 1945	3	21	3	4	31
1955 _ 1951	2	18	7	5	32
1960 _ 1956	1	18	13	6	38
1965 _ 1961	1	22	18	10	51
1970 _ 1966	1	15	18	13	47
1975 _ 1971	1	1	18	4	33

ومع أن هذه الحروب والنزاعات كانت محلية ومحدودة (باستثناء حرب كوريا والعدوان الثلاثي عبي مصر) من حيث عدد الدول المشتركة، أو من خلال النتائج التي تمخضت عنها، إلا أنها أدت إلى خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، أو من حيث كلفتها الاقتصادية بسبب ارتفاع القدرة التدميرية للأسلحة المستخدمة من جهة، وارتفاع كلف إنتاج الأسلحة والأعتدة. فالحرب الكورية التي انتهت بلا حسم، كلفت الولايات المتحدة لوحدها (دون حساب خسائر حلفاءها) 25 ألف قتيل، و115 ألف جريح، و22 مليار دولار، وكان مجموع خسائرها من الطائرات النفاثة المرتفعة الثمن قياساً إلى جيل الطائرات المستخدمة في الحرب العالمية الثانية، 1416 كطائرة. (14)

وبصرف النظر عن الخسائر العالية في الأرواح والأموال، فقد أكدت الحرب الكورية مع أنها انتهت دون حسم، بمعنى أنها لم تستطع احتلال كوريا بأكملها، ولم تنهي المشكلة الكورية، أكدت أهمية وجود نقاط الارتكاز في أماكن مختلفة من العالم لتلعب دور ارتكاز ومحطات للتموين والإمداد واستراحة ونقاط للإخلاء والإسعاف، وإدامة الشؤون اللوجستية للمعارك الحديثة (سيشدد تأثير هذا العامل في المراحل المقبلة) وفي هذا الإطار، قدمت قواعد الولايات المتحدة في اليابان والفلبين وجزر الباسفيك عوناً ضرورياً لتحقيق سياستها التوسعية.

ومع أن سنوات الخمسينات شهدت ذروة الخرب الباردة بين المعسكرين، إلا أن أحداثاً أخرى ساهمت في إبعاد شبح الحرب العالمية الثالثة كان أبرزها:

1. توصل الاتحاد السوفيت لكسر الاحتكار الذري، وصناعة ترسانة من الاسلحة الذرية. ويرجح العديد من المؤرخين والخبراء، عدم استخدام الولايات المتحدة للسلاح الذري في الحرب الكورية، خشيتها من توسع إطار الحرب وتصاعدها إلى حرب عالمية.

2. النجاحات السوفيتية في مجال الابحاث الفضائية، وسبقهم للعلماء الأمريكيان بإطلاق أول مركبة فضائية مأهولة يقودها رائد فضاء، وكان ذلك في 12 / نيسان / 1961. (15)
3. الإنجازات السوفيتية في مجال الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ المضادة للطائرات.

تلك كانت أهم المعطيات العسكرية المؤثرة، أما السياسية منها فتمثلت بالعدد الكبير من البلدان المستقلة حديثاً التي دخلت معترك العلاقات الدولية المعاصرة، وبأشهر العديد منها أدوراً مهمة على هذا الصعيد مثل الهند، واندونيسيا ومصر، وأخذت تشكل ثقلًا في إطار حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ونشاطاً مماثلاً في منظمة هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها باعتبارها ميداناً هاماً من ميادين العمل السياسي الدولي، الذي كان يعني ازدهراً للدبلوماسية، وأهمية ذلك باعتباره عنصراً يستبعد اللجوء إلى العنف واستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية.

ومن جهة أخرى، راهن الغرب على أن الاتحاد السوفيتي الذي رفض قبول مشروع مارشال (توظيف رأس المال الأمريكي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) سوف لن يستطيع تجاوز المشكلات الاقتصادية الحادة، والخراب الشامل الذي عم الاتحاد السوفيتي وشرقي أوروبا، فتمكنت ومن خلال عملية بناء دؤوبة وسياسة تقشفية قاسية، تمكنت من تجاوز الأزمة، وبدأت تطرح نفسها في ميدان التجارة الدولية، لا سيما مع البلدان النامية.

وإذا كانت الحرب الكورية قد وفرت احتمالاً ولو بنسبة ضئيلة، المواجهة بين المعسكرين (حلق طيارون سوفيت متطوعون بطائرات كورية شمالية)، فإن المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية أعلاه، قادت إلى واقعية في العلاقات الدولية، وإلى استبعاد اشتباك القوتين الأعظم المباشر، وإلى إبعاد شبح الحرب النووية. بيد أن التوازن في ميزان القوى لم يمنع العملية المتواصلة للدول الرأسمالية في نزوعها إلى السيطرة والهيمنة، وضم الجزء الأعظم من دبلوماسية القوتين الأعظم في جداول أعمالها قضايا الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وبهذا المعنى انعقدت مؤتمرات القمة عام 1955 في جنيف، و1959 في مريلاند، وعام 1960 في باريس (أنهار هذا المؤتمر عندما كشف الرئيس السوفيتي خروتشوف، أن الاتحاد السوفيت أسقط طائرة تجسس أمريكية من طراز يوتو U2 واعتقال قائدها) ، وقمة 1916 في فيينا ... الخ.

إلا أن هذه الواقعية لم تمنع من أن تتسلل الدول الاستعمارية إلى أهدافها بطرق ملتوية. ففي نيسان / 1961 جهزت الولايات المتحدة وبإشراف مباشر من وكالة المخابرات الأمريكية CIA إنزالاً قام به كوبيون منفيون ومرتزقة على الأراضي

الكوبية، مع تقديم الدعم والعون اللازمين بما في ذلك إمدادهم بمعدات ثقيلة: سفن، طائرات حربية، كمقدمة لتدخل أكثر شمولاً. بيد أن المحاولة سحقت في بدايتها، مما أدى إلى تدهور الموقف في البحر الكاريبي، ودفعت كوبا إلى مواقع سياسية معادية أكثر تجذراً من ذي قبل، كما أدى هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية لكوبا، إلى المزيد من إجراءات حماية أمن البلاد بما في ذلك تمتين صلاتها بالاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى في تفاعلاته إلى نشوب أزمة خطيرة في تشرين الأول / 1962 بين الولايات المتحدة التي اعتقدت أن خطيراً قد حدث في منطقة نفوذها التقليدية (الكاريبي) تمثلت بنصب عدد من الصواريخ السوفيتية الصنع على الأراضي الكوبية، بموجب اتفاقية لحماية وجود كوبا كدولة.

وقد أمكن بالوسائل السلمية تجاوز تلك الأزمة، وذلك بضمانات قدمتها الولايات المتحدة مقابل سحب الاتحاد السوفيتي للصواريخ. وتمثل هذه الأزمة أمثلة عن الواقعي في العلاقات الدولية المعاصرة في ظل سباق التسلح، والحرب الباردة.

وفي أواخر عهد الرئيس أيزنهاور، بدأ التدخل الأمريكي في فيتنام، ثم تطور هذا التدخل إلى إقحام القوات المسلحة، ثم إلى حرب ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية. وبلغ التدخل المسلح في أواخر الستينات حداً خطيراً، إذ وضع صناع القرار السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف أمام خيارات صعبة، فحتى عام 1968 أسقطت فيتنام الديمقراطية فوق أراضيها أكثر من 1200 طائرة أمريكية، يوازي ثمنها 2 مليار دولار، وتحملت فيتنام الديمقراطية من القنابل أكثر مما أصاب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. (16)

والحرب الفيتنامية وإن كانت شكلاً متطوراً من أنماط التدخل والحروب سواء بصيغة التحالفات السياسية / العسكرية أو من حيث إقحام التكنولوجيا المتطورة في الحروب، إلا أنها لم تختلف في جوهرها عن الحروب الاستعمارية القديمة، فإذا ارتدى اللص بدلة فاخرة وأنيقة، فلا يعني ذلك أنه لم يعد لصاً.

فالولايات المتحدة ساهمت بتقليص الوجود الفرنسي في فيتنام وتصفيته، لكن من أجل أن تحل محلها، فشكلت حكومة عميلة تابعة لها هناك، ومع وجود كوريا الجنوبية، حيث كان يتواجد هناك الجيش الأمريكي الثامن، في منطقة نفوذ تقليدية تضم الفلبين أيضاً، حيث كانت الولايات المتحدة تمتلك 4 قواعد جوية، 2 منها تابعة للبحرية، وواحدة للقوات الجوية، وأخرى للقوات البرية، وكذلك في تايلند حيث يقع مقر القيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية في منطقة خوارت (شمال شرق بانكوك) وكانت تستخدم فيها سربين من الطائرات القاصفة الاستراتيجية B52 (30 طائرة) كما تتمركز 4 قواعد للصواريخ، و3 قواعد للطائرات المروحية (هليكوبتر) وسبع قواعد جوية تعمل منها 600 طائرة مقاتلة، و200 طائرة نقل، كما تم تخصيص قاعدة

أوبون لتدريب الطيارين الفيثناميين الجنوبيين، بالإضافة إلى قواعدها المختلفة في الجزر اليابانية. (17)

ومرة أخرى تتشابه السمات الاستعمارية للتوسع في جميع العصور، فقد استخدمت الولايات المتحدة أبناء شعوب أخرى من أجل اهدافها التوسعية، فكما ساق الاستعمار البريطاني أبناء المستعمرات من الهند وأفريقيا، وفرنسا من السنغاليين وعرب شمال أفريقيا إلى الحروب الاستعمارية، أقحمت الولايات المتحدة أبناء شعوب أخرى في حروبها الإمبريالية. وكما في حرب كوريا، كان الأمر في فيتنام، فتحت شعارات التحالف والعمل الجماعي، أقحمت الولايات المتحدة قوات عسكرية من دول عديدة، فعدا القوات المسلحة لفيثنام الجنوبية التي بلغ تعدادها في نهاية 1968، حوالي 750 ألف جندي، بلغ حجم التدخل الأمريكي في فيتنام وضد فيتنام الشمالية، 550 ألف جندي، عدا 38 ألف رجل في القواعد الجوية في تايلند التي كانت تشن منها الغارات الرئيسية على فيتنام الشمالية، وعدا بحارة الأسطول الأمريكي السابع الذي كان يدعم القوات المقاتلة في فيتنام جواً وبحراً، فعدا ذلك كان في نفس الفترة، 50 ألف جندي كوري جنوبي، و16 ألف جندي أسترالي، و12 ألف جندي تايلندي. (18)

وفي ملاحظة هذه المعطيات، نجد أن الوجود العسكري بمختلف أشكاله مارست ذات الادوار التي في المراحل السابقة، يضاف إلى ذلك الدور المتعاضم الأهمية للقوات البحرية سواء بطاقتها في نقل القوات المحاربة أو بقيامها بالأعمال اللوجستية من إمداد وتموين، أو حتى بقوتها النارية الذاتية وبحمولتها من الطائرات المقاتلة والقاصفة التي ضاعفت دائرة فاعليتها وتأثيرها، وجعلت من الأساطيل البحرية جيوش متحركة تضم المدفعية ومشاة البحرية والطيران، كما أن سفن الإنزال تحمل الآليات والدروع لزوجها في المعارك فور إنزالها على السواحل، وفيثنام التي تبعد 16 آلاف كيلومتر خير دليل على ذلك.

وفي بداية السبعينات، بلغ التدخل أو التورط الأمريكي في فيتنام ذروته، وينذر بالتصاعد، وبلغ الموقف العسكري / السياسي درجة بالغة الخطورة بالموثرات التالية:

1. بسبب تصاعد حدة القتال وتصاعد التدخل الأمريكي، زجت بخيرة قطعاتها المقاتلة في الحرب، حتى شكلت الجزء الأعظم من القوات المسلحة الأمريكية. وقبل نهاية 1967 بدأت الولايات المتحدة تسحب بعضاً من ضباطها وضباط الصف من قطعاتها العاملة في أماكن أخرى خاصة أوروبا، حتى بلغ نسبة المساهمين في غمار الحرب الفيثنامية 75% من الأفراد، وعمل 45% من رجال البحرية لصالح المجهود الحربي في فيتنام، وفي عام 1968 أشترك في الحرب 16% من مجموع الطيران التكتيكي، و51% من طيران الاستطلاع، و73% من طيران النقل، و39% من الطيران

الاستراتيجي. وبنتيجة التشغيل العالي أو الخسائر، بلغ عدد النقص في الطيارين 16,963 طيار.

2. شكلت الخسائر البشرية والاقتصادية عاملاً ضاعطاً على الولايات المتحدة بإنهاء أو تقليص دورها العسكري، فالولايات المتحدة التي بلغ عدد سكانها بموجب احصاءات 1968، ما يناهز 200 مليون نسمة، قادرة أن تقدم 3,464,302 رجل إلى القوات المسلحة، وبالطبع فإن الولايات المتحدة لها التزامات في أرجاء أخرى من العالم بالإضافة إلى مهمات الدفاع عن الأراضي الأمريكية نفسها، وما يتطلبه الجيش من عناصر إدارية وأخصائيين، وخدمات شتى، بالإضافة للمجهود الصناعي الحربي، وكل ذلك شكل عبئاً من العسير احتمال له لوقت طويل. وبموجب المعطيات الأمريكية فقد كانت خسائر الأمريكيين في الحرب لعام 1966 5,899 قتيلاً، و 40,633 جريحاً ومشوه، تصاعد في عام 1968 إلى 14,521 قتيل، و 92,564 جريح ومشوه. (18)

3. تصاعد حملات الاحتجاج في المجتمع الأمريكي والحياة السياسية الداخلية، وخلقت الحرب ارتدادات عميقة التأثير في نفسية الفرد الأمريكي، وأدت عوامل الانحطاط إلى ارتفاع نسب الجرائم التي تزايدت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1960 بنسبة 90% في حين لم تزداد نسبة السكان إلا بنسبة 1% وفي عام 1967 ارتفعت جرائم القتل بنسبة 20% وجرائم الاغتصاب بنسبة 25% وجرائم السرقة بنسبة 68%. (19)

4. شكلت هذه العناصر وأخرى ثانوية، تياراً سياسياً مؤثراً يطالب بإنهاء الحرب، وكان شعار إنهاء الحرب ينال تأييداً واسعاً في صفوف الناخبين، وفي شعبية الحزبين الرئيسيين المتنافسين: الجمهوري والديمقراطي، وليس ذلك فحسب، بل والرأي العام العالمي لا سيما في البلدان الرأسمالية في أوروبا وكرست الحكومة الفرنسية على سبيل موقف الرأي العام العالمي بتأييدها العلني لحكومة فيثنام الديمقراطية، وتشكلت في بريطانيا محكمة برتراند رسل لمحكمة جرائم الحرب في فيثنام، وجاهرت الحكومة السويدية بقبولها العسكريين الأمريكيين الهاربين من الحرب كلاجئين على أراضيها.

وفي نهاية الحرب، كانت الخسائر الأمريكية المعلنة باهظة حقاً، وقد تضمنت 56,550 قتيل، و 303,522 جريح و 2,949 مفقود، فضلاً عن نحو 3700 طائرة نفثة، وحوالي 500 طائرة هليكوبتر، وبلغت جملة المبالغ التي استهلكتها الحرب نحو 150 مليار دولار، عدا مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لحكومة جنوب فيثنام. (20)

وتصاعد سريان رفض الوجود الأمريكي إلى كمبوديا، ولاؤوس، وخشية الولايات المتحدة من تغلغل التيار المعادي لها إلى بلدان أخرى في المنطقة ولا سيما تايلند أدى لأن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً بالغ الدقة والصعوبة بالنسبة للأوساط السياسية

في الولايات المتحدة، في استبعاد استخدام الأسلحة النووية، إذ قدرت دوائر القرار الأمريكي احتمالات تصاعد مطرد للموقف سيجعل من تدخلات واسعة النطاق أمراً محتملاً، لذلك كان التفاوض المفضي إلى الانسحاب هو الخيار الوحيد الممكن، مع الاستمرار بدعم الحكومات العميلة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وكان ذلك تسليماً من الولايات المتحدة بلا جدوى التدخل المباشر والاكتفاء بالدعم وتقديم العون الاستراتيجي (غارات قصف مركزة) مستخدمة الطائرات بعيدة المدى (وهو خيار سيكرر في أفغانستان).

وجسدت حكومة الولايات المتحدة التوجهات الجديدة إعلاناً وعملاً، من خلال إعلان الرئيس نيكسون Nixon Doktrin الذي أعلنه من القاعدة العسكرية الأمريكية في جزيرة غوام Guam عام 1969.

وعلى الرغم من أخفاق الولايات المتحدة الواضح في فيتنام، فقد مثل إعلان نيكسون تهديداً صريحاً باعتبار منطقة شرق آسيا منطقة نفوذ حيوية تقليدية للولايات المتحدة، وما ينطوي ذلك من مخاطر جدية على السلم العالمي. (21)

ونص إعلان نيكسون بتعهد الولايات المتحدة رعاية أمن الدول الحليفة في إطار "العالم الحر" ضمن استراتيجيتها العالمية، إعلان تلك المنطقة "منطقة نفوذ حيوية" وأخيراً بتقديم المساعدات والدعم الاقتصادي والعسكري. (22)

وفي تحليل التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، نلاحظ أن الولايات المتحدة باعتبارها قائداً للمعسكر الاستعماري الجديد، لم تتخل عن سياسة العنف واستخدام القوة، وما سياسة ومبدأ نيكسون فتنمة الحرب Vietnamisation the War ما كانت إلا صفحة جديدة في إدارة الأزمات بما يخدم مصالحها الاستعمارية في نهاية المطاف، وعلى هذا النحو، أطلقت تلك الدوائر بما يسمى بحرب الوكلاء أو المحاربين بالنيابة (Proxy wars) وهي ليست أكثر من زج قوى محلية للقتال من أجل مصالح الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار، تشير الإحصاءات أو الولايات المتحدة قدمت مساعدات عسكرية للدول الحليفة والصديقة للفترة من 1950 - 1970 بما قيمته 37 مليار دولار، و7 آلاف طائرة حربية، 20,279 دبابة وأكثر من 3,5 مليون بندقية. وتضاعفت هذه الإحصاءات بعد أعوام السبعينات، لا سيما فيما يخص المساعدات إلى ما يزيد على 400 مليار دولار حتى أواسط السبعينات. (23)

وقد احتاجت هذه السياسة إلى المزيد من الإنتاج الحربي وزج المزيد من القوى البشرية في إنتاجها، حتى بلغت في أعوام السبعينات 7,5 مليون شخص يعمل في صناعة الأسلحة وهو ما يمثل 10% من القوى العاملة في الولايات المتحدة. (24)

وتشير دراسات عديدة أن آثار الحرب الفيثنامية كانت قاسية ومريرة على صناعات القرار السياسي في الولايات المتحدة وأوساطها الاستراتيجية، فشهدت أعوام السبعينات تراجعاً في الموقف الاستراتيجي لم تكن فيثنام إلى فقرة من فقراته، توالى بعدها سلسلة من الأحداث: سقوط كمبوديا، سقوط النظام الموالي للغرب في أثيوبيا، نهاية سيطرة الأقلية البيضاء في روديسيا (زيمبابوي)، استقلال انغولا... الخ، وأيضاً نجاحات مهمة لحركة التحرر الوطنية والقومية من خلال:

- أ. تأميم الشركات الاحتكارية، النفطية بصفة خاصة، في العديد من البلدان.
- ب. السيطرة على الثروات وإمكانية التأثير السياسي مثل تقليص ضخ النفط خلال وبعد حرب أكتوبر / 1973.
- ت. تنامي النشاطات السياسية الدولية للبلدان النامية، وقد تجسدت في إطار منظمات عدم الانحياز، المؤتمر الإسلامي، الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى فعاليتها في الأمم المتحدة.

وهكذا فقد شهدت السبعينات نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين التي وضعت العالم على شفير الحرب النووية أكثر من مرة، وحل محلها دبلوماسية قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تم خلالها التباحث على تحديد التسليح الاستراتيجي ومنع نشوب الحرب النووية. وكل ذلك تحت وطأة قناعة تجذرت عند الجانبين، وتشير تقديراتها الأولية :

- أن حرب قادمة، ستستخدم أسلحة الدمار الشامل، ستكون أضرارها ليس على الجانبين المتصارعين فحسب، بل على العالم بأسره والبيئة، بل والأجيال المقبلة أيضاً.
- أن كلا الجانبين ليس واثقاً بدرجة أكيدة بأنه سيخرج من الحرب منتصراً.
- أن خسائر الحرب المقبلة في الأرواح والممتلكات ستفوق مكاسبها أي كانت.

دفعت هذه التقديرات الأولية القوتين الأعظم إلى الجنوح للحلول أو أنصاف الحلول التي تقدمها دبلوماسية صبورة، وهذه قناعة سوف تتعزز بمرور السنوات، وستطرح أفاقاً ومواقف وحسابات جديدة، ستؤسس مسرح علاقات دولية باتجاهات جديدة.

هوامش 1.2

1. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص214
2. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص155
3. ريبوف، فاسيلي: المأثرة العظمى، ص 142، موسكو 1974
4. جوليان، كلود: الإمبراطورية الأمريكية، ص 280، بيروت 1970
5. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص169
6. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 31، بغداد 1986
7. ريبالوف، فاسيلي: نفس المصدر، ص 312
8. مجموعة مؤلفين: الماركسة اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 53
9. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، ص444، بيروت 1973
10. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، ص 362-368
11. بالدوين، هانسون: استراتيجية للغد، ص 293، القاهرة 1972
12. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص36
كلاوسفيتز: جنرال ومفكر ألماني في قضايا الحرب والجيش والاستراتيجية،
له مقولته الشهيرة: " الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، من أبرز
مؤلفاته المنقولة للعربية " الوجيز في العسكرية والحرب " .
13. Kießling, G.: Krieg und Frieden im unsere Zeit, S. 100,
Berlin 1977
14. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، ص 365 - 368
15. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 111، بغداد 1986
16. بونيه، غابرييل: الحرب الثورية في فيتنام، ص 89 - 138، بيروت 1970
17. بونيه، غابرييل: نفس المصدر، ص177 - 228
18. بونيه، غابرييل: نفس المصدر، ص، 213، 215، 221
19. بونيه، غابرييل: نفس المصدر، ص156
20. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، ج1، ص 742، بيروت 1977
21. Kissinger, H.: Amerikanische Außenpolitik, S. 77
22. Hartley, A: American Foregen Policy in the Nixon Era,
International Instetute for straegie studies, London 1977,
P.16
23. Al Dabak, Durgham, Die Expansionspolitik Des USA
Imperialismus in Nahen Osten, Leipzig 1981, S. 17
24. Yarmolinski, A.: The Military Stabilsment, Newyork
1971, P266

2.2 : القوة المسلحة في ظل التعايش السلمي

لاحظنا في المباحث السابقة، أن مميزات الوضع الدولي الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وبروز وتشكل قوتين أساسيتين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولا نعني هنا سوى المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى قوة ثالثة بدأت تتشكل على أنقاض الاستعمار القديم، رغم أن عملية التشكل هذه تدور ببطء وضعيفة التكوين السياسي والاقتصادي، إلا أن دورها في الحياة السياسية الدولية يتسم بالنمو المطرد.

وإذ أثبتت المعطيات التاريخية أن استخدام القوة المسلحة من قبل الاستعمار القديم والجديد لم يكن خياراً عابراً أو تكتيكات، وإنما هي ظاهرة ملازمة للاستعمار والتوسع في كافة المراحل من أجل تحقيق أهداف توسعية ونهج ثابت في استراتيجيتها الشاملة الرامية إلى السيطرة على العالم. فما هي الظروف التي دعت الولايات المتحدة إلى قبول نهج التعايش السلمي أو الوفاق..؟

إن قبول الولايات المتحدة الوفاق للم يكن يعني (وحلفاءها في المعسكر الرأسمالي بدرجات متفاوتة) أنها اقتنعت بضرورة أو بإمكانية تعايش الأنظمة السياسية المختلفة أيديولوجياً سلمياً، ولا لكونها نبذت سياسة القوة والعنف المسلح ولا تنازلت عن صفاتها الأساسية المتمثلة بالتوسع، فهناك إذن عوامل داخلية وخارجية هي التي دعت الولايات المتحدة إلى قبول الوفاق.

كان أبرز العوامل الذاتية (الداخلية) :

1. الهزائم المتلاحقة التي أصابت صناع القرار السياسي والأوساط الاستراتيجية بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس.
2. الخشية من تورط جديد يعيد إلى الأذهان مأساة فيثنام.
3. الاستياء الداخلي الشديد من حجم الخسائر البشرية والاقتصادية في الحروب أو أشباه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة: 25، الف قتيل في كوريا، 56 ألف قتيل في فينام، أي ما يقارب ثلث خسائرها بالأرواح في الحرب العالمية الثانية، في حين بلغت تكاليف حرب فينام لوحدها 150 مليار دولار، عدا مساعداتها للدول الحليفة التي قاتلت معها.
4. لم تعد الولايات المتحدة تمتلك ذات القدرات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها بعد الحرب العالمية الثانية، من حيث ارتفاع البطالة وعموم مفردات تراجع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

في حين تمثلت العوامل الموضوعية (الخارجية):

1. الفشل في خلق حزام معاد للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. نتيجة لمعطيات كثيرة منها النجاحات السوفيتية والاشتراكية العلمية والسياسية والاقتصادية.
2. تبرم وضيق حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين في العالم الرأسمالي (الدول الصناعية الستة: كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان) من الأعباء التي تفرضها عليهم الحرب الباردة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في إطار اشتداد التناقضات في صفوف الحلفاء الغربيين.
3. دور حركات التحرر الوطنية في أرجاء العالم، واشتداد وعي الشعوب في رفض المخططات الأمريكية، والنضال من أجل تصفية آثار الاستعمار بثتى أشكاله.

خلقت مجموع هذه المعطيات موقفاً اضطرت الولايات المتحدة استيعابه، وانتهاج سياسة أكثر واقعية، فما كان يصلح للخمسينات أو الستينات، لم يعد اليوم الوسيلة الناجحة من أجل تحقيق الاهداف المنشودة في التوسع، لذلك فالولايات المتحدة عولت على سياسة الوفاق، فذلك كان يعني في حساباتها:

- اعتمدت الولايات المتحدة على تنشيط المجالات الاقتصادية والتبادل التجاري والتعاون العلمي مع الاتحاد السوفيت وفي مجالات استراتيجية لا سيما في ابحاث افضاء، والجيل الجديد من الالكترونيات، وفي مجالات الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة (استثمارات صناعية، استخلاص الغاز، استصلاح وتأهيل سبيرييا) فعولت أن الوفاق سيغل أيدي الاتحاد السوفيتي في الكثير من مناطق العالم حرصاً على منافع الوفاق. ومن البديهي أن الولايات المتحدة والدول الرأسمالية بصفة عامة ترتكب خطأ فادحاً إذ تنسب كل رغبة تحريرية واستقلالية في البلدان النامية إلى تأثير الاتحاد السوفيتي فقط، ذلك أن الحركات الوطنية التحررية قد قطعت شوطاً بعيداً في نضجها السياسي وتحقق لشعوبها وعياً صقلته التجارب، فالأساس الموضوعي يتمثل في إرادة الشعوب ولا تلعب العناصر الخارجية (على أهميتها) إلا دوراً ثانوياً.
- ومن جهة أخرى، فإن البلدان النامية لم تعد ذلك الميدان الفسيح للنهب والسلب كما في عهد الاستعمار القديم بفعل عوامل عديدة أبرزها وعي الشعوب وحكوماتها الوطنية لمشكلاتها، وكذلك بفعل تعدد المراكز التجارية في العالم، مما قلص من حجم الاعتماد على التجارة من البلدان والشركات الرأسمالية.
- في مجال تنشيط الفعاليات التجارية، سيتاح للولايات المتحدة المزيد من القدرة في التفرغ لمواجهة منافسيها من البلدان الرأسمالية الأخرى، ومواجهة نزعات للتحرر من الهيمنة الأمريكية التي ظهرت في أوروبا (الحكومات الديغولية في فرنسا، الحكومات الألمانية بخاصة في عهد المستشار هلموت شميت) والفاعلية الشديدة للتجارة اليابانية.

- الولايات المتحدة وحليفاتها (بلدان حلف الناتو) تأمل أن تتمكن من التغلغل في مجتمعات أوروبا الشرقية في ظل الوفاق، وإحداث تأثيرات سياسية / اجتماعية لزعة الانظمة الاشتراكية.

تلك كانت أبرز العوامل الخارجية والداخلية في الحسابات الاستراتيجية التي قادت إلى مرحلة الوفاق، بالإضافة إلى عامل جوهري ضاغط يتمثل بامتلاك كلا الجانبين حجماً مماثلاً أو متقارباً من أسلحة الدمار الشامل القادرة على إنزال ضربات من شأنها أن تؤدي إلى إبادة المنجزات الإنسانية من جهة، واحتمال تطور أية بؤرة للصراع المسلح إلى حرب شاملة تهدد سلام وأمن العالم من جهة أخرى، أدى إلى توازن يستبعد المواجهة المسلحة المباشرة بينهما بسبب تضائل امكانية أن يلحق أحد الاطراف الهزيمة الكاملة الحاسمة بالطرف الآخر.

وفي 10 / حزيران / 1967 أعلن الرئيس الأمريكي ل. جونسون عن رغبته في إنهاء الحرب الباردة وآثارها، كما أعلن عن إزالة أكثر من 400 مادة غير استراتيجية من القيود على التصدير للاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية (كمرحلة أولى من الوفاق) وفي 17 / تشرين الأول / 1967 أعلن عن المزيد من الإجراءات باتجاه تحسين العلاقات بين المعسكرين منها:

1. إزالة فئات من المواد الاستراتيجية من قائمة السلع الامريكية المحظورة.
2. تمويل بنك الاستيراد الامريكي لمشروع سيارات فيات الذي يبنى في الاتحاد السوفيتي.
3. التخفيف من قواعد السفر للأمريكيين إلى البلدان الاشتراكية. (1)

وما أن حلت أعوام السبعينات، كانت مسيرة العلاقات بين المعسكرين قد حققت تطوراً إيجابياً مهماً ساهم وساعد على ذلك، أنتهاء الحرب الفيتنامية وزوال بؤر التوتر في كمبوديا ولاؤوس التي وفرت ظروف طيبة للقاءات القمة بين قادة المعسكرين، ولمحادثات أكثر عمقاً وشمولاً تتناول قضايا استراتيجية منها:

1. قضايا الحد من إنتاج وانتشار الاسلحة الاستراتيجية:
 - أ. الصواريخ البالسنتية العابرة للقارات، عددها، قدرتها التدميرية.
 - ب. إنتاج أسلحة الدمار الشامل: ذرية، هيدروجينية، نيوترونية.
 - ت. برامج إنتاج وتمركز الصواريخ المتوسطة المدى من طرازات بيرشينغ 2 وكروز، والسوفيتية من طرازات: SS21 ، SS22.
 - ث. الفقرات الحساسة من الاسلحة الاستراتيجية مثل قاذفات القنابل البعيدة المدى المزودة بصواريخ ذات شحنة نووية، أو الغواصات البعيدة المدى المسيرة بالطاقة النووية التي بمقدورها إطلاق صواريخ من تحت الماء، بعيدة المدى، وذات شحنة نووية.

2. قضايا الأمن الأوروبي.
3. التعاون الاقتصادي والعلمي التكنيكي.
4. تخفيف التوتر في أرجاء مختلفة من العالم.

وبالفعل فقد توصلت المحادثات التي استغرقت زمناً طويلاً ولعدة مراحل، توصلت إلى نتائج وإن لم تلغ نهائياً التناقض والخلافات حول البنود التي تم التباحث من أجلها، إلا أن تلك النتائج يمكن وصفها بأنها هامة في مسيرة السلام والوفاق الدولي ومن أبرز تلك النتائج:

1. التوصل إلى اتفاقات SALT 1 و SALT 2 .
2. انعقاد مؤتمر هلسنكي للأمن الأوروبي وتوقيع وثائقه الختامية.
3. رفع الحظر عن المواد الاستراتيجية بما في ذلك فقرات هامة من الالكترونيات وتنشيط المبادلات التجارية وشمل التعاون العلمي مجالات هامة مثل أبحاث الفضاء والتدريبات المشتركة لرجال الفضاء.
4. أفضى التبادل المنظم لوجهات النظر وأجواء الوفاق بصورة عامة إلى تخفيف حدة التوتر في الكثير من المشكلات العالمية المطروحة.

والملاحظ أن جميع مؤتمرات القمة التي انعقدت في السبعينات، (6 مؤتمرات) كانت قضايا الاسلحة الاستراتيجية الموضوع الغالب في جدول أعمالها، وقد تم في هذا المجال التوصل إلى اتفاقيتين مهمتين المعروفتين بأسم سالت 1 وسالت 2، ولم يتم التوصل إليهما إلا بعد محادثات مضية ومعقدة، انبثق عنها لجان عديدة حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية، تحديد إنتاجها، وتحديد أن انتشارها، والخلافات في وجهات النظر كانت غالباً ما تنشب بسبب اعتبار أحد الطرفين سلاحاً معيناً ينتجه ويستخدمه في قواته المسلحة، على أنه لا يمثل سلاحاً استراتيجياً.

فعلى سبيل المثال:، اعتبرت الولايات المتحدة قاذفة القنابل البعيدة المدى ذات الاجنحة المتحركة السوفيتية باك فاير Back feir القادرة على حمل أسلحة ذرية، سلاحاً استراتيجياً لا بد من ضمه إلى قائمة الاسلحة المدرجة في اتفاقية سالت 2، وهذا ما رفضه الاتحاد السوفيت مدعياً بأنه هذه الطائرة صممت أساساً لمهمات القوات البحرية وللاستطلاع البعيد المدى، ومن جانبه اعتبر الاتحاد السوفيت الصاروخ الجوال كروز ميسل Cruise Missile سلاحاً ينبغي أن يدرج في قائمة الاسلحة الاستراتيجية ضمن اتفاقية سال 2، ورفضت الولايات المتحدة هذا الطلب، وطالبت مساواة قيمته بالطائرة باك فاير. (2)

وقد تسببت هذه التعقيدات ومخاوف الطرفين من أي تفوق يحرزه الجانب الآخر إلى تعثر التصديق النهائي على اتفاقية سالت 2 رغم أنها وقعت بالأحرف الأولى خلال مؤتمر قمة فيلاديفوستوك (الاتحاد السوفيتي) عام 1974 بين الرئيسين فورد

وبرجنيف، ثم التوقيع عليها في مؤتمر قمة فيينا عام 1979 بين الرئيسين كارتر وبرجنيف.

وكانت قمة فيينا 1979 هي آخر قمة في عهد الوافق الذي أعلنت الولايات المتحدة نقضه بعد دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان، وردود الفعل القوية الذي أبدته الدوائر السياسية والاستراتيجية في بلدان المعسكر الرأسمالي، والذي كان المظهر البارز له مقاطعة الولايات المتحدة وبعض حلفاءها للألعاب الأولمبية الصيفية المقامة في موسكو صيف عام 1980.

وفي الواقع، فإن التدخل السوفيتي في أفغانستان لم يكن سوى ذريعة أرادت بها الولايات المتحدة إنهاء مرحلة الوافق، فالوافق ألحق بتقدير الدوائر الاستراتيجية الأمريكية الضرر بالموقف الاستراتيجي الدولي العام للولايات المتحدة، إذ تشير الوقائع (وذلك ما أكده برجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر) أن الاتحاد السوفيتي نجح بدعم مباشر أو غير مباشر في مناطق عديدة في العالم، وكان ذلك النجاح بدرجات متفاوتة، كما حدث في انغولا، أثيوبيا، اليمن الديمقراطية، روديسيا، نيكاراغوا .. الخ، وكانت أفغانستان الحجة الغير منطقية لإنهاء الوافق. (3)

ومن جهة أخرى، فقد أدركت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتي وبلدان الكوميكون تقطع أشواط جيدة في التجارة الدولية، وتطرح بضائع وسلع تنافس في جودتها السلع الغربية، وتتفوق عليها في أسواق البلدان النامية لسهولة حيازتها ولأسعارها المناسبة، وأن تواصل هذه الحالة سيعود بالضرر، فإن المطلوب في هذه الحالة هو تشديد نزع السلاح، وإرغام الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية على تخصيص موارد أكبر للتسلح، وفي ذلك يعود بالفائدة على الولايات المتحدة:

1. العودة لسباق التسلح يعني إرغام الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية على توظيف الأموال المخصص للتراكم في الاقتصاد الوطني (مجالات التنمية) في عملية الانفاق العسكري وحرمان شعوب تلك البلدان من التطور، وما ينطوي عليه ذلك من معان وأهداف في تحريض تلك الشعوب على المعارضة والعصيان
2. إشاعة أجواء التوتر سيساهم في القرة الأوروبية في المزيد من التفاف الدول الأوروبية الرأسمالية حول الولايات المتحدة.
3. إطلاق العنان لصناعة السلاح التي تعد مورداً أساسياً من موارد الدخل القومي الأمريكي (القطاع الصناعي) ولتصدير السلاح في غمرة موجة التسلح التي اجتاحت العالم.

وإذا كان عقد السبعينات (سنوات الوافق) لم تخلو مما اعتبره كل طرف من القوتين الأعظم بأنه كان يمثل استفزازاً ضد الطرف الآخر، إلا أن مسيرة الوافق استمرت

وإن كان التراكم في كمها قاد في نهاية المطاف إلى تعثر المسيرة السلمية، وتدهورت العلاقات مع مطلع عقد الثمانينات وكانت أبرز مؤشرات الكم السلبي:

1. محاولات الولايات المتحدة الحثيثة بالاستفراد فيما يتعلق بالمساعي الدبلوماسية لحل أزمة الشرق الأوسط.
2. تأليب الدول الأوروبية والتحريض وبذل المساعي لدى حكوماتها للوقوف ضد المقترحات السلمية الأوروبية المقدمة مكن جانب الاتحاد السوفيت وبلدان المعسكر الاشتراكي.
3. إعلان الولايات المتحدة بإضافة القنبلة النيوترونية إلى ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل.
4. المساعي والأنشطة شبه العلنية في العمل داخل بلدان أوربا الشرقية في التحريض على العصيان والتمرد.
5. غض النظر، أو التشجيع الخفي لإعادة تسليح اليابان، ودفعها لاتخاذ موقف متصلب حيال الاتحاد السوفيتي على طريق خلق قوى في شرقي آسيا.
6. محاولات الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية باستغلال الخلافات السوفيتية - الصينية لتوتير العلاقات بين الدولتين. (4)

وبرغم أن مرحلة الوفاق قد شهدت انحساراً مهماً في نفوذ الولايات المتحدة وحلفاءها، إلا أن هذه الكتلة لم تتراجع أو تنتازل طوعياً عن مواقفها الهادفة إلى التوسع، أو عن مكتسب سياسي واقتصادي وعسكري كان في حوزتها فعلاً، وإنما كان ذلك (التراجع) يجري في إطار معطيات وظروف ذاتية وموضوعية كما أسلفنا، وبرغم ذلك، فإنها (الولايات المتحدة وحلفاءها) وحيثما أمكن لها ذلك، لم تتأخر عن التدخل وحيثما توفرت لها الفرصة ومهما كانت ضئيلة.

وبمعنى آخر، فالتدخل أخذ في هذه الحالة بنظر الاعتبار مفردات الوضع الدولي، وطاقة العلاقات الدولية بصفة عامة، والعلاقات بين القوتين الأعظم بصفة خاصة على استيعاب الفعل ورد الفعل المحتمل، لذلك فهي اتصفت بالمرونة واتخذت أشملاً أقل حدة في التدخل، ومنها التدخل بواسطة:

1. **الخبراء والمستشارين:** استعانت بلدان كثيرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية بالخبراء والمستشارين والمدربين في تطوير جيوشها، بل وأن إرسال هؤلاء الخبراء كان يمثل مطلباً تلح عليه الدول الاستعمارية الكبرى، فهو بالإضافة إلى أنه يعني رمزياً الانتشار والنفوذ، فقد لعب هؤلاء (المستشارين والخبراء) دوراً غير بسيطاً في الحياة السياسية الداخلية في العديد من البلدان، ومن جهة أخرى، يكرس دورهم الفني المفاهيم العامة الاستراتيجية الأمريكية بصفة عامة في زج هذه البلدان في الصراعات الدولية لمصلحة الولايات المتحدة.

2. **التدريب والإعداد العسكري:** سواء يتمثل هذا بإرسال الكوادر العسكرية إلى البلدان الرأسمالية، أو حضور عسكري تعليمي في تلك البلدان، وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف الأساسي في تدريب وإعداد الكوادر، يتمثل بإعداد أجيال من القادة العسكريين الذين يؤمنون بمبادئ استراتيجية ما يسمى الدفاع عن "العالم الحر" وأن يكونوا عوناً للحكومات المحافظة المحلية المتعاونة مع الغرب، وفي استعراض أمثلة عديدة خير دليل على ذلك كما جرى في كوريا الجنوبية وتايلند والعديد من بلدان أميركا اللاتينية.
3. **إنقاذ الحكومة الشرعية وحماية الممتلكات والرعايا:** تشير معطيات تاريخية عديدة، أن التدخل الاستعماري بدأ في بلدان عديدة تحت شعارات إنقاذ الحكومة الشرعية، سواء بطل صريح من تلك الحكومات أو بدونه مثلما جرى أكثر من مرة في بلدان أميركا اللاتينية أو تحت ذريعة حماية الممتلكات والرعايا.
4. **التدخل بواسطة الحلفاء والأصدقاء:** من أجل أن تستبعد الولايات المتحدة وحلفاءها صبغة التدخل العسكري المباشر (ولابد من أنه خيار غير مستبعد) توعدت إلى مجموعة من الدول الحليفة والصديقة بالتدخل تحت ذريعة ضبط الأمن، أو إقرار الشرعية وذلك بتنسيق سياسي وعسكري، بعد تقديم الدعم المالي لتغطية العملية، والمعدات العسكرية اللازمة (طائرات نقل بعيدة المدى لنقل الجنود) كما حصل أثناء ما يسمى بدول "نادي السفاري": المغرب، مصر، السعودية، إيران، في منتصف عقد السبعينات في أحداث الكونغو، لتثبيت سلطة الجنرال موبوتو الموالي للغرب. (6)

وكدليل جديد على أن الولايات المتحدة لم تنبذ سياسة القوة والتوسع، وعلى الرغم من إعلانها لسياسة الوفاق، فإنها كانت في عام 1976 تمتلك حوالي 300 قاعدة ومنشأة عسكرية وراء البحار على حوالي 30 دولة، كما قدر عدد العسكريين الأمريكيين العاملين في تلك القواعد والمنشآت في العام نفسه بحوالي 163 ألف جندي، في حين كان عدد العسكريين خلال عام 1975 يقدر بحوالي 504 ألف جندي.

وبرغم أن الوفاق لم يأخذ مداه كاملاً، ولم يعش طويلاً، بسبب عدم قناعة الولايات المتحدة بجوهر فكرة التعايش السلمي، وبسبب النزعة العدوانية المتجذرة في الاستعمار والإمبريالية في التوسع، إلا أنها أظهرت صحة نظرية التعايش السلمي، وفي امكانية الانظمة المختلفة أيديولوجياً وفي الانظمة السياسية والاجتماعية أن تعمل لإبعاد خطر حروب الإبادة وتجنيب البشرية آلاماً تفوق كل ما واجهته في تاريخها.

وانتهاء عهد الوفاق لا يعني بالضرورة إلى أجواء الحرب الباردة بكافة مفرداتها وتفصيلاتها، فذلك يبدو صعب الاحتمال بسبب الإنجازات الكبيرة التي تحققت لبلدان وشعوب المعسكرين، وتعاضد دور الاقتصاد الدولي، والثقافة والفنون، والفعاليات

الإنسانية، نعم أن الخلافات قد تتواصل، ولكن شبح الصدام العسكري يبدو بعيداً بسبب حجم الخطر الذي ينطوي عليه الصدام العسكري.

وبنفس المعنى، نذهب في احتمالات نشوب حرب عالمية بين المعسكرين، بالإضافة إلى التوازن، بخاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل، حيث تلجم أهوالها أصوات أشد المتطرفين في العالم الرأسمالي، مع أن الولايات المتحدة تستخدم (وستستخدم في المستقبل) سباق التسلح في إطار تسليط الضغوط على المعسكر الاشتراكي في إطار سياسة إبراز تفوق الرأسمالية كنظام.

فالولايات المتحدة تخصص أوال طائلة للتسلح وإحراز قصب السبق في سباق يلتهم المليارات في حين أن شعب الولايات المتحدة بحاجة إلى التأمين الطبي. حيث تشير مصادر حديثة أن دراسة من جامعة نورث إست تنص: أن ثلث العوائل الأمريكية لا يستطيعون توفير أي مبلغ، بل يرزحون تحت الديون، وفي العوائل السوداء 2.3 فهناك 37 مليون أمريكي لا يستطيعون دفع التأمين الطبي، وإن الإصابة بجلطة قلبية يكفي أن تدفع العائلة إلى الديون بسبب ارتفاع نفقات العلاج. (7)

هوامش : 2.2

1. الشلبي، د. سيد أمين: الوفاق الامريكي السوفيتي، ص 75، القاهرة 1981
2. الشلبي، د. سيد أمين: نفس المصدر، ص 80
3. الدباغ، د. ضرغام: قوة العمل الدبلوماسية في السياسة، ص ، بغداد 1985
4. مركز دراسات العالم الثالث / لند: الصين واليابان والشرق الأقصى، ص 202
5. مركز دراسات العالم الثالث / لند: الصين واليابان والشرق الأقصى، ص 11 - 13
6. هيكل، محمد حسنين: مدافع آية الله، ص 150، بيروت 1983
7. Dederichs, Mario: Müde von der Schuldenmacherei, Stern vom 27. Mai 1990, Hamburg

2 . 3 : القوة المسلحة والاستخدام الشامل للتكنولوجيا

ذكرنا في الفصل الأول أهمية الثورة الصناعية على التطورات السياسية/ وكذلك أهميتها على صعيد أداء الجيوش وانجازها لأهدافها، وبالتالي إدخال نظريات جديدة على صعيد استخدام القوات المسلحة تكتيكياً واستراتيجياً وكذلك على عقائد الأمن القومي.

وعلى الصعيد العسكري وقضايا استخدام القوات المسلحة، فقد أدى الاقحام المتزايد للصناعة والتكنولوجيا، إلى تأثيرات عميقة أبرزها:

1. الإنتاج الغزير للمعدات الحربية.
2. ارتفاع حجم الخسائر في الافراد والمعدات والاقتصاد.
3. امكانية اتساع نطاق المعارك وشمولها مناطق عديدة في العالم.
4. أدى ارتفاع مستوى تقنيات الاسلحة والمقذوفات المضادة، إلى استهلاك سريع للأسلحة (المدفعية، الدبابات، الطائرات، السفن الأعددة... الخ).

وكمثال هلى أهمية التكنولوجيا/ يورد الاستراتيجي الفرنسي الجنرال فولر " كان باستطاعة اللورد روبرتس عام 1900 أن ينتصر بلا صعوبة على جيش بروسي من جيوش 1870، ويستطيع أي جيش من جيوش 1919 تدمير جيش مزود بمعدات 1914 حتى لو تساوى عدد المقاتلين، وليس بين هذين التاريخين سوى خمس سنوات، ومع ذلك تغيرت قوة الحرب كلها، لا لأن البنادق المحلزنة والحرايب والسيوف والرماح استخدمت بشكل آخر، بل لتزايد عدد الرشاشات وظهور الرشاشات الخفيفة والدبابات والطائرات، وهناك حقيقة أكيدة وهي اختلاف حرب 1914 أكبر بكثير عن حرب عام 1814 " (1)

وإذا اعتبرنا أن القرن العشرين مثل محصلة عظيمة للانجازات العلمية لا سيما على صعيد الانتاج الحربي(مجال بحثنا) واستخدام التكنولوجيا في القوات المسلحة، وبالتالي اشتداد اللجوء إلى الخيار العسكري في حسم الصراعات السياسية. ففي خلال 25 سنة فقط من النصف الأول للقرن العشرين، نشبت حربين عالميتين، استغرقت الأولى أربعة سنوات، والثانية ستة سنوات، ودارت صراعات مسلحة في أرجاء مخالفة من العالم.

أما على صعيد الخسائر في الافراد، فليس هناك أبلغ من الاحصاءات التي تشير إلى أن جميع الخسائر في الأرواح خلال القرن السابع عشر بلغت 3 ملايين و300 ألف شخص، وفي الحرب العالمية الأولى التي استغرقت 4 سنوات فقط، راح ضحيتها 9 ملايين ونصف من الافراد، وفي الحرب العالمية الثانية سقط حوالي 50 مليون

شخص، وخلافاً للحرب العالمية الأولى التي كان الجنود أغلب ضحاياها، فإن نصف ضحايا الحرب العالمية الثانية كانوا من المدنيين. فقد أبادت هذه الحرب، ويشير الجدول التالي إلى الدول التي كان لها النصيب الأكبر من الضحايا:

الجدول رقم: (10): الخسائر بالأفراد عسكريين ومدنيين في الحرب العالمية الثانية
المصدر: الجدول من إعداد الباحث

الدولة	الخسائر/ العسكريين	الخسائر/ المدنيين
بولونيا	6 مليون	25% من السكان
الاتحاد السوفيتي	20 مليون	10% من السكان
يوغسلافيا	1,5 مليون	
الولايات المتحدة	300 ألف قتيل	
بريطانيا	326 ألف قتيل عسكري	62 ألف مدني
فرنسا	205 ألف عسكري	400 ألف مدني
إيطاليا	160 ألف عسكري	150 ألف مدني
ألمانيا	4,5 مليون عسكري	500 ألف مدني
بلجيكا	88 ألف عسكري	
بلغاريا	20 ألف عسكري ومدني	
كندا	41 ألف عسكري ومدني	
فنلندا	90 ألف عسكري	
اليونان	20 ألف عسكري	140 ألف مدني
المجر	430 ألف عسكري ومدني	
هولندا	210 ألف عسكري ومدني	
رومانيا	460 ألف عسكري ومدني	
الصين	6 - 8 مليون كلهم مدنيين	
اليابان	2,400 مليون مدني	600 ألف مدني

هذا، عدا عن كم يصعب إحصاؤه من خسائر في الممتلكات، وقيم فنية فقدت أو أحرقت، وأبنية تاريخية أزيلت من الوجود، وطرز معمارية فريدة في قيمتها الفنية لم تعد موجودة، وحجم يستحيل إحصاؤه من عذابات بشرية للملايين في كافة أرجاء الأرض، وهي نتائج مريعة يعود الفضل فيها، أولاً للإنسان الذي تسوقه أطماعه لأن يرتكب كل هذه الفظائع، وثانياً للتكنولوجيا التي قدمت لنا وسائل التدمير هذه، ومن المشكوك فيه أن تستوي معها توبة الفرد نوبل مخترع الديناميت.

وفي ملاحظة بعض التفاصيل الدقيقة عن استخدام التكنولوجيا لدلائل بالغة الأهمية على ارتفاع مستوى تقنية الأسلحة، وبالتالي أداؤها. ففي معركة الأبير الثالثة عام 1917 أستهلك قصف المدفعية 4,283,500 قذيفة ثمنها 22 مليون جنيه استرليني، يبلغ وزنها 107,000 طن، ويحتاج لنقل هذه القذائف من محطة السكك الحديدية الأمامية الواقعة خلف خطوط القتال، إلى ميدان المعركة 35,666 عربة نقل كبيرة، وتبعاً للاستهلاك العالي للأعتده، فقد أرتفع في فرنسا إنتاج قذائف المدفعية عيار 75

لم في الفترة الواقعة بين 1914 و 1917 من 13,000 إلى 225,000 قذيفة يومياً.
(2)

وبين أيدينا معطيات وإحصاءات بتحليلها نتوصل إلى نتائج واضحة، فقد تم خلال الحرب العالمية الأولى 111 هجوم جوي على بريطانيا اشتركت المناطيد في 52 غارة منها، والطائرات ب 59 هجوم منها، أُلقيت خلال جميع هذه العمليات 8500 قنبلة من مختلف العيارات، تزن كلها 300 طن، وقد أدت غارات المناطيد إلى سقوط 556 قتيل 1357 جريح، في حين أدت غارات الطائرات إلى قتل 857 شخص، وجرح 2050 شخص، وقدرت خسائر الغارات الجوية بثلاثة ملايين من الجنيهات، وهي خسائر لا تذكر إذا ما قورنت بحوادث المرور في انكلترا عام 1938 وهي 700 قتيل، و 250 ألف جريح، والأضرار المادية نفسها تفقد قيمتها إذا ما علمنا أن الأضرار التي تسببها الجرذان في بريطانيا ترتفع إلى 70 مليون جنيه سنوياً . (3)

وفي الحرب العالمية الثانية، قامت الطائرات الألمانية خلال مئة يوم تقريباً، بشن 21950 طلعة للطائرات القاذفة، أُلقت خلالها ما زنته 19,793 طن من القنابل. (4)

والحرب العالمية الثانية كانت الميدان الأول لاستخدام الصواريخ البعيدة المدى، وهي تعد بدائية بالنسبة لصواريخ اليوم، مع ذلك كانت مرعبة في قصفها وفي نتائجها، فقد استخدم الألمان صواريخهم البعيدة المدى V 1, V 2 في وقت متأخر من الحرب وكانت تفنقر إلى الدقة في إصابة الهدف، واسقط الألمان 1000 صاروخ V2 على مدينة لندن كانت حصيلتها 9000 شخص. (5)

والقوات الجوية التي كان تطورها كما بينا في الامثلة السابقة له أهمية فائقة، بما يشكل قفزة كبيرة في أدائها عنه في الحرب العالمية الأولى، بل وأن بعضاً من عملياتها يمكن وصفها بأنها حاسمة، مثل قذف الأمريكيان القنبلة الذرية الأولى والثانية في آب / 1945 على مدينتي هيروشيما وناغازاكي في اليابان بواسطة الطائرات، أو تدمير اليابانيون الاسطول الأمريكي الراسي في قاعدة بيرل هاربر في 7 / كانون الأول / 1941، وتذكر أيضاً مآثرة سلاح الجو الملكي البريطاني في الدفاع عن بريطانيا باستخدام الطائرات أما الهجمات الجوية الألمانية العنيفة.

وقد أتاح التقدم التكنيكي في صناعة الطائرات في مجالات أخرى لم تكن معروفة في السابق، ونعني هنا نقل الجنود المقاتلين إلى ميادين القتال أو إسقاطهم بالمظلات. والتطور التكنيكي مكن أيضاً إنزال وإسقاط أعدده ثقيلة مع القطعات المحاربة، وبذلك فقد برز في التاريخ العسكري مصطلحات جديدة مثل: " القوات والمنقولة جواً " و " جنود الجو " و " فرسان الجو "، والمصطلح الاخير لم يكن يعني افضاً أدبياً للإطراء بقدر ما يشير إلى حقيقة لم يخلقا سوى التطور التكنيكي في القوات المسلحة، ذلك أنت سلاح الفرسان الذي كان يعد من أسلحة " صنوف " الجيش المهمة،

باعتبارها قطعاً رابطة سريعة الحركة والمناورة، تتسيد ساحة المعركة على جنود المشاة. وجنود الجو هم من قطعاً النخبة المدربة تدريباً خاصاً ومؤهلين بدنياً لخوض المعارك الشاقة ومجهزين بأفضل الاسلحة لزجهم في معارك ذات طبيعة خاصة التي يستعصي معالجتها تقليدياً.

وتشير المعطيات التاريخية، أن الاتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول في استخدام القطعاً المنقولة جواً، ففي عام 1935 تمكنوا من نقل فرقة كاملة من جنود الجو من موسكو إلى فيلاديفوستوك (على ساحل المحيط الهادئ) وهي مسافة أطول من تلك التي بين لندن ونيويورك. وفي 1936 أيضاً، وخلال مناورات عسكرية حضرها الملحقون العسكريون الاجانب في كييف (عاصمة أوكرانيا) أسقطت كتيبتان من الجو ومعهما 16 مدفع ميدان خفيف في ثمانية دقائق واحتلنا الهدف المحدد لهما. (6)

ومثل هذه العمليات التي كانت تعد كبيرة في وقتها لم تكن ضمن امكانات سوى عدد محدود من الدول " ففي الحرب العالمية الثانية لم يكن سوى الاتحاد السوفيتي وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا قطعاً منقولة جواً وجنود جو " في حين أن هذه الامكانية متوفرة اليوم حتى في جيوش بعض البلدان النامية. (7)

بيد أن تلك العمليات التي بدت في وقتها جبارة، تبدو اليوم متواضعة حيال ما تمتلكه الدول الكبرى، ومن جهة أخرى، فإن إمكانية نقل القوات والجيوش تعد اليوم واحدة من أبرز المعطيات الاستراتيجية لتلك الدول وبالتالي في هيبتها وقدرتها على التدخل العسكري ومعالجة موقف ما، وإحداث تغييرات مفاجئة في موازين القوى، الأمر الذي له تأثيره المباشر والكبير على الوضع السياسي الدولي وحيال الازمات السياسية التي تنشب في أي بقعة في العالم.

فعلى سبيل المثال، فإن " بمقدور قاذفة القنابل الاستراتيجية الامريكية B 52 أن تقطع مسافة 25، ألف كيلومتر دون التزود بالوقود " والمغزى في ذلك لا ينحصر في الجوانب العسكرية فحسب، بل ويتعداها إلى الجوانب السياسية، فهي في هذه الحالة ليست بحاجة ضرورية ماسة للهبوط سواء في أراضي حليفة أو صديقة، وبتحمل التبعات السياسية لذلك، ومن جهة أخرى، فإنها تعني قدرتها إسناد سياستها بالقوة المسلحة إن لزم الأمر، وذلك ما يريد البحث التوصل إليه: أن التطورات التكنولوجية في الصناعات الحربية وسع من مفهوم استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية " (8)

فالقدرة التكنولوجية العالية هي التي مكنت الولايات المتحدة من التدخل في فيتنام التي تقع على مسافة 115 ألف كيلومتر عن الولايات المتحدة، وشن حربها هناك، ومواجهة مقاومة الشعب الفيتنامي، وقد تحملت جمهورية فيتنام الديمقراطية وحدها أكثر مما أصاب ألمانيا وحلفاءها في الحرب العالمية الثانية، وحتى آذار / 1967

(وهو وقت لا يمثل الذروة في الغارات الأمريكية) كان مجموع الطلعات الجوية الأمريكية 50 ألف طلعة، استهلكت 80 ألف طن من القنابل والصواريخ و20 مليار لتر مواد كيماوية تسقط أوراق الأشجار، و100 ألف طن من الذخائر، واستهلكت 10 مليون برميل بترول. (9)

وفي الواقع، كما أن التخلف التكنيكي، كان حاسماً (في الحروب النظامية) في إنهاء الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ففي الحرب العالمية الثانية، دخل عامل إلى جانب التقدم التكنيكي (الذي لم يفقد أهميته بالطبع) ألا وهو : طاقة الصناعات الحربية في ضخ الاسلحة والمعدات لا سيما الثقيلة منها إلى ميادين المعارك.

فعلى سبيل المثال: فبسبب التفوق الآلي (إلى جانب أسباب أخرى) خسر الإيطاليون في معركة واحدة (شمال أفريقيا) 40 ألف جندي بين قتل وجريح وأسير، فيما بلغت خسائر البريطانيين 72 قتيلاً و 729 جريحاً فقط. (10)

ومن جهة أخرى، فإن غزارة الإنتاج وسرعة ضخها إلى ميدان المعركة وكفاءة التموين، كان العامل الحاسم الآخر في كسب الصراع المسلح، فعلى سبيل المثال كان لدى ألمانيا في نيسان / 1941 40 ألف طائرة و 180 غواصة، و263،171 طن من الاسطول الحربي. (11)

أما في عام 1944 فقد كان إنتاج ألمانيا الحربي يزيد عن إنتاجها لعام 1942 ب 180% وبين الجدول التالي تفصيلات ذلك:

الجدول رقم (11) الإنتاج الحربي الألماني بين 1940 / 1944

1944	1943	1942	1941	1940	الصف
2586	2244	1370	1359	1352	بنادق عادية / بالآلوف
787	435	317	325	171	الاسلحة الانوماتيكية للمشاة / بالآلوف
31	23	10	4	4	قاذفات الألغام – بالآلوف
41	27	12	7	5	مدفع ميدان أكبر من 75 ملم – بالآلوف
622	369	140	83	37	دبابات وسيارات مدرعة – بالآلوف الأطنان
38	25	15	11	10	طائرات حربية – بالآلوف
3350	2558	1270	540	865	ذخائر حربية بالآلوف الأطنان

المصدر: فولر، الجنرال ج: الحرب الميكانيكية، ص 190

وبرغم معدلات الإنتاج العالية هذه، إلا أن ألمانيا لم تستطع مواكبة الإنتاج في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي مجتمعين. ومن جهة أخرى، فإن الضرر الذي أصاب الصناعات الحربية الألمانية بسبب القصف الجوي المتواصل والنقص في المواد الخام، أدى إلى عدم إمكان الصناعات الحربية تلبية حاجة جيوشها من الأسلحة والمعدات.

وتمكنت الولايات المتحدة من تحقيق معدلات عالية من الإنتاج الحربي يساعدها في ذلك العوامل التالية:

1. قدرتها على زج أعداد كبيرة من القوى البشرية في الإنتاج الحربي.
2. الإنتاجية العالية للعامل الأمريكي (High Productivity).
3. وفرة المواد الخام في الأراضي الأمريكية.
4. بقاء الأراضي الأمريكية طيلة فترة الحرب خارج نطاق العمليات الحربية.

وفرت هذه المعطيات ظروفاً مناسبة لإنتاج صناعي عالي في الولايات المتحدة بلغ عام 1942: 60 ألف طائرة، 45 ألف دبابة، 20 ألف سلاح مضاد للطائرات، وما حملته 8 ملايين طن من البواخر. (12)

- ويشير تحليل ابتدائي لهذه المعطيات إلى المؤشرات التالية:
- أ. تزايد اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في السياسة الدولية.
 - ب. الإنتاج الغزير للمعدات والذخائر الحربية.
 - ت. النتائج السياسية الهامة الناجمة عن الحروب.
 - ث. الإقحام المتزايد للتكنولوجيا في صناعة الاسلحة والذخائر.

وتبعاً لذلك، فقد ارتفعت بشكل حاد تكاليف إنتاج المعدات الحربية، فبينما كانت طائرات الحرب العالمية الأولى تستخدم في صناعتها الخشب والكارتون والقماش، بدأ إنتاجها من المعادن في الحرب العالمية الثانية لتحسين أدائها، وتميز جيل الطائرات منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وما بعدها، بدخول النفاثات في الخدمة الفعلية للأسلحة الجوية وهو ما يتطلب استخدام تقنيات أرفع من ذي قبل، واستخدام معادن ممتازة لتلبية متطلبات السرعة والارتفاع الشاهق الذي تحلق فيه، وكذلك مقاومتها لبعض أنواع القذائف، وبهذا المعنى " تفيد المعطيات الأمريكية أن قاذفة القنابل الثقيلة B 52 تكلف 133 مرة أكثر من قاذفة القنابل في الحرب العالمية الثانية " . (13)

وتلقي مزيد من التفاصيل الضوء على التكاليف الباهظة لاستخدام المعدات ذات التقنية الرفيعة، ففي آذار : 1967 كانت ساعة طيران القاذفة الأمريكية B52 تكلف 1500 دولار، ويكلف إطلاق قنبلة واحدة ذات قدرة متوسطة 350- دولار، وتكلف دقيقة قتال جوي واحدة 3 آلاف دولار، وتكلف ثمن الطائرة نفسها من 2 - 20 مليون دولار. (14)

ومن خلال إجراء مقارنة في النفقات العسكرية لعام 1937 التي كانت تعادل 25 دولار للفرد الواحد من السكان في البلدان الرأسمالية، بلغت هذه النفقات عام 1968:

في الولايات المتحدة، 396 دولار، وفي فرنسا 121 دولار، وبريطانيا 98 دولار، وفي ألمانيا الاتحادية 87 دولار. (15)



ومن الضروري الإشارة إلى أن النفقات المخصصة للجيش والتسلح في ارتفاع مستمر بسبب إشاعة التوتر في أجواء السياسة الدولية، مما يسبب قلقاً متزايداً في ظل الإنتاج الحديث لأسلحة الدمار الشامل، فتشير بعض الإحصائيات إلى أن

الأنفاق العسكري العالمي بلغ 800 مليار دولار عام 1985، وهناك من الأسلحة النووية ما يكفي لإبادة الكائنات البشرية 12 مرة.

(الصورة: القاذفة الاستراتيجية B52)

وفي تفاصيل الإنفاق العسكري، تنوع حاجات الفرد المقاتل سواء في المعدات العسكرية القتالية، أو في نظام الكساد والتغذية. وبينما كان الجندي المقاتل في جيوش الامبراطوريات القديمة لا يحتاج عملياً سوى إلى سيف أو رمح الأمر الذي لا يتطلب إمداده بالذخيرة، فيما كانت متطلباته من الغذاء بسيطة وقدرته على تحمل مشاق الطقس والإرهاق عالية بسبب قسوة ظروف المعيشة بصورة عامة، وقد تطورت حاجة المقاتلين والقوات في الميدان للفرد الواحد بصورة ملحوظة يشير إليها الجدول التالي (12).

ملاحظة: إن قوة مجفلة معاصرة (الثمانينات) من مختلف الصنوف تضم حوالي 4 آلاف رجل تستهلك في اليوم الأول للخرق 280 طن شريطة أن لا تدخل في الحسابات سوى المؤونة والمحروقات والذخيرة، وهذا يعني أن متوسط الاستهلاك يعادل 70 كغ لكل رجل في اليوم.

الجدول رقم (12) استهلاك الجندي في الحرب والسلام

التاريخ	حسابات قادة القطعات الكبرى	ملاحظات
القرن الأول ق.م: الليجيون الروماني (الكتيبة)	1 إلى 0,5 كغ	استهلاك دائم من القمح والشوفان، تتألف القافلة القصوى لليجيون من 3,900 رجل تضم 115 طن من المؤونة والعتاد تكفي 30 يوماً
عام 1750	4 كغ	الاستهلاك الرئيسي من القمح والشوفان بمعدل 4 كغ لكل رجل في اليوم، ومخزن الجيش مؤلف من 120 ألف رجل يمثل 1,600 طن
عام 1870 + 120 سنة	8 كغ	30% منها عتاد، و70% مؤونة وعلف، كان استهلاك فرقة مشاة تعدادها 20 ألف رجل يصل إلى 160 طن في اليوم
عام 1918 + 40 سنة	30 كغ في فترة النشاط الأقصى لفرقة مشاة	كان استهلاك جيش يضم 100 ألف رجل و25 ألف حصان يصل إلى 1,300 طن في اليوم، 39% منها مؤونة وعلف، 19% ذخيرة، 42% مواد هندسية ومجروقات.
عام 1943 + 25 سنة	في فترة النشاط الأقصى: 65 كغ فرقة المشاة 100 كغ في الفرقة المدرعة، ومتوسط 30 كغ في فرقة المشاة	يوزع الاستهلاك في فرقة المشاة والمؤلفة من 20 ألف رجل وفي فترة النشاط الأقصى كما يلي: 47% ذخيرة وأسلحة، 25% محروقات وعلف، 15% قطع غيار، 7% تجهيزات وألبسة، 5% مؤونة، 1% أدوات طبية وبريد، ويمثل 1,350 طن في اليوم

المصدر: الجدول مستل من الموسوعة العسكرية، ج 1، ص 114، بيروت 1977

وفي تموين القطعات الأمريكية في فيثنام، كان يستلزم تموين يتراوح بين 5600 – 6200 طن يومياً، وذلك عند بدء التورط الأمريكي في فيثنام في مطلع الستينات، وكانت الولايات المتحدة تستخدم في عملية النقل 350 سفينة شحن بالإضافة إلى 220 سفينة شحن عسكرية تابعة لمصلحة البحرية العسكرية و150 مركب شحن تابع للشركات الخاصة و450 طائرة ذات أربعة محركات C133 و189 طائرة نقل ثقيلة C141. وقد استدعى هذا المجهود الإداري زج 320 ألف جندي، و 510 ألف موظف مدني يضاف إليهم 770 ألف مستخدم كرسوا عام 1968 جهودهم لتحسين وانتظام العمل في المؤخرة. (16)

وستبقى القضايا اللوجستية (الجهد الإداري لإدامة المعركة) واحدة من أهم القضايا في القوات المسلحة لا سيما في ميادين القتال البعيدة عن مركز التموين الرئيسي للجيش. وكمثال معاصر (مع ضرورة اعتبار محدودية معركة فوكلاند بريطانيا - الأرجنتين) هو ما استطاعت بريطانيا القيام به أثناء حرب فوكلاند، إذ أمكنها أن توفر إمداداً ممتازاً لقطعاتها المقاتلة التي تبعد ميادين قتالها 15 ألف كيلومتر عن بريطانيا كقاعدة تموين أساسية، و6300 كيلومتر عن قاعدتها في جزر أسنسيون. (17)

وقد استطاعت بريطانيا تأمين أعداداً كافية من سفن التموين، كانت نسبتها إلى السفن الحربية 1 إلى 1,5 لصالح سفن التموين، أي بمعدل سفينة ونصف لكل سفينة حربية. وكانت هناك 45 سفينة تموين مدنية ضمت إلى الحملة، و16 سفينة تموين تابعة للأسطول الحربي ليصبح المجموع 61 سفينة، وكانت الحاجة اليومية للأسطول الحملة تناهز 2250 طن، رغم أنهم جهزوا سلفاً لما يكفي 30 يوماً من العمليات، تجدد كل 10 أيام. وإجمالاً فقد كانت هناك في مناطق القتال 30 سفينة تموين يومياً. (18)

وتحليل هذه المعطيات يشير إلى أن ارتفاع حجم التسليح وبالتالي نفقاته لم يكن إلا على حساب احراز التقدم في المجالات الإنسانية، وفي وقت تتصاعد فيه نفقات التسليح إلى أرقام تبدو خيالية. فقد كان هناك بالمقابل عام 1985:

- واحداً من كل ثلاثة بالغين في العالم لا يحسن القراءة والكتابة.
- واحداً من كل أربعة في العالم جائع.
- لم يطرأ إلا تعديل طفيف على عمر الإنسان.

أما آثار التسليح في البلدان النامية، فهي أشبه بالكارثة، إذ تمتص نفقات القوات المسلحة الجزء الأهم من موارد البلاد وحرمان قطاعات التنمية منها، وكذلك قطاعات الخدمات الضرورية لا سيما تلك التي مثل المستشفيات والمدارس.

ولابد لنا قبل إنهاء هذا الجزء من البحث، التطرق بشيء أكثر من التفصيل، إلى ما مر ذكره في البحث السابق، ألا وهو دور الأسلحة الاستراتيجية والتي تلعب الدور الأهم في الموقف السياسي العالمي سواء في تدهوره أو في انتعاشه. (19)

فمنذ أن أجرت الولايات المتحدة التفجيرين النوويين (أب / 1945 / في هيروشيما وناغازاكي) لإنهاء مقاومة اليابان، استخدمت كسلاح استراتيجي للتأثير على مجريات الأحداث في الساحة الدولية. فقد ذكرنا في المباحث السابقة، أن سحب الحرب الباردة تجمعت بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بفترة وجيزة،

وحتى أستطاع الاتحاد السوفيتي كسر الاحتكار الأمريكي لإنتاج الاسلحة الذرية، عاش العالم فترة عصيبة تحت وطأة احتمالات نشوب حرب عالمية جديدة.

ومنذ أن أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي عام 1957 (سبوتنك 1) وقبل ذلك بشهرين كان السوفيت قد نجحوا بإطلاق أول قذيفة بالستية (عابرة للقارات)، وفي مطلع 1958 أطلق الأمريكان أول قمر صناعي إلى الفضاء الخارجي (الأكسلورور)، ومنذ ذلك الحين بدأ سباق مثير بين القوتين الأعظم في مجال إنتاج وإطلاق الأقمار الصناعية وأبحاث الفضاء عامة، والصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية، وبدأ ذلك يشكل عاملاً ضاغطاً في العلاقات السياسية ليس على صعيد الصلات بين القوتين الأعظم، بل وتعدى ذلك إلى العلاقات على مسرح السياسة الدولية، بفعل موجة الاستقطاب التي أتسمت بها العلاقات الدولية.

ومعروف أن كل من القوتين الأعظم يقود معسكراً من الحلفاء والأصدقاء في القارة الأوروبية بدرجة أساسية، ثم في بقاع العالم المختلفة. وتبعاً للدور الذي تلعبه هذه القوة العظمى أو تلك، فإن تبعات الموقف السياسي والاقتصادي والعسكري ينسحب على سائر أعضاء الحلف وبالتالي على عموم الفعاليات السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية باعتبار التأثير الواسع الذي تمارسه بلدان المعسكر الرأسمالي والاشتراكي سواء بسواء (بصرف النظر عن التأثير) على صعيد هذه الفعاليات العالمية.

وإذ انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت ترسانة الاختراعات الاستراتيجية في المجال الحربي تضم بصفة أساسية فئتين من الاسلحة:

- أ. القنبلة الذرية: والتي كانت أنواعها الأولى بسيطة قياساً إلى التي أنتجت فيما بعد في المراحل اللاحقة.
- ب. الصواريخ المتوسطة المدى: وهي من طراز V1، V2 التي أنتجها الألمان في أواخر الحرب والتي ذاع سرها بين الدول الكبرى، وكانت محدودة التأثير بسبب عدم دقتها في إصابة الأهداف، وحجم الرأس المتفجر المحدود الذي تحمله، وبالتالي في حجم التدمير.

وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، جندت القوتين الأعظم، عدداً هائلاً من العلماء والفنيين، ورصدت لهم ميزانيات ضخمة من أجل تطوير الأبحاث النووية من جهة، وإنتاج صواريخ أكثر دقة في إصابة الأهداف وذات مديات بعيدة وحمولة تفجير عالية سواء كانت ذرية أو تقليدية، أو من أجل أبحاث الفضاء التي أشتد توه العلماء نحو اكتشاف أسرارها، وأهداف عسكرية أخرى ستتضح فيما بعد. فالتوجه كان ينطوي في واقع الحال على:

1. إنتاج الصواريخ البعيدة المدى ذات الحمولة العالية من أجل أبحاث الفضاء.

2. وكان ذلك يعني مباشرة إمكانية تحميل هذه الصواريخ برؤوس نووية قادرة على إيصال الرأس النووي إلى هدفه.



وبهذا المعنى، فإن العملية التي كان ظاهرها علمي — إنساني، كانت تضم في جانبها الآخر استخدام هذه المنجزات على الصعيد العسكري في إطار التنافس بين القوتين الأعظم، وحيث بدأت أبحاث الفضاء بمحاولات البشرية في كشف مجاهل الفضاء الخارجي، وقد تم إنجاز الكثير فعلاً في هذا المجال، إلا أن الصواريخ التي تمتلك القدرة على حمل

الأقمار والمركبات الفضائية (ذات الوزن الثقيل)، قادرة في الوقت نفسه على حمل رؤوس ذرية، وكما أن الأقمار الصناعية المعدة للأغراض العلمية يمكن تجهيزها بمعدات للمهام التجسسية سينا تلك التي تطير على ارتفاعات واطئة (نسبياً) التي يمكنها رصد وتصوير دقيق لمواقع على الأرض، ثم صناعة أسلحة مضاد للأقمار الصناعية، وأقمار قاتلة لأقمار، والنظام الدفاعي ضد الأقمار .. الخ
(الصورة: طائرة أمريكية تطلق صاروخاً ASAT مضاداً للأقمار الصناعية)

وهكذا أنقلب الفضاء الخارجي إلى ساحة قتال تستخدم أرقى ما توصل إليه العقل البشري في الجاني الحربي، وما يعنيه ذلك من مخاطر ليس على صعيد القوتين الأعظم، بل وعلى حياة البشرية وعلى الكوكب الأرضي بأسره.

وخلق التنافس في مجال إنتاج وتمركز الاسلحة النووية (قيد الاستخدام الفعلي) ظروفاً جديدة على صعيد مسرح العلاقات الدولية سواء في مجال سباق التسلح الذي ضاعف من الصعوبات الاقتصادية للبلدان النامية أو في مجال السياسي بصفة عامة.

(20)



وفي مطلع السبعينات 1961، كانت الولايات المتحدة تستخدم للأغراض العسكرية عدداً من الأقمار الصناعية في إطار منظومة عملياتية متكاملة التي أمنت للولايات المتحدة إمكانات إضافية للسيطرة على قدراتها التقليدية في أرجاء العالم.

وفي المراحل اللاحقة، إذ أمكن إنتاج أقمار صناعية ومركبات فضائية تقوم بمهام متعددة، باستخدام الحاسوب (الكومبيوتر) والذي يتم السيطرة عليه وتوجيهه من مراكز المراقبة الأرضية، ومركبات مأهولة تقل رواد فضاء وقضاء فترات طويلة في الفضاء الخارجي من أجل إدارة عمليات معقدة منها على سبيل المثال: إرسال محطات إلى الفضاء تلتحم بها مركبات أخرى.

(الصورة: قمر صناعي أمريكي لأغراض التجسس)

مكنت هذه الانجازات من أن تقوم الأقمار والمركبات الفضائية بإدارة عمليات عسكرية حتى على الأرض، ليس في الرصد والاكتشاف وحسب، بل وتوجيه الصواريخ البعيدة المدى ذات الرؤوس النووية نحو أهدافها، بالإضافة إلى مهماتها التقليدية القديمة (مواصلات / تجسس / استطلاع). وبحلول منتصف السبعينات، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد أنما عسكرة الفضاء. (22)

وإذ تحول الفضاء الخارجي إلى ميدان للتنافس بين القوتين الأعظم/ طغت الفعاليات العسكرية على جانب الاكتشافات والاختراعات المفيدة للإنسانية. فقد أعلنت الولايات المتحد

ة على سبيل المثال عن منظومة جديدة من الأقمار الصناعية، نافستار المعدة للأغراض العسكرية (توجيه قذائف كروز نحو أهدافها بدقة والسيطرة على القاذفات البعيدة المدى وتمكين طائرات التموين من إسقاط حمولاتها بدقة متناهية أثناء الليل والطقس الرديئ) وستبلغ التكاليف النهائية لهذه المنظومة التي سيبدأ استخدامها في أواخر الثمانينات 9 مليار دولار. (23)

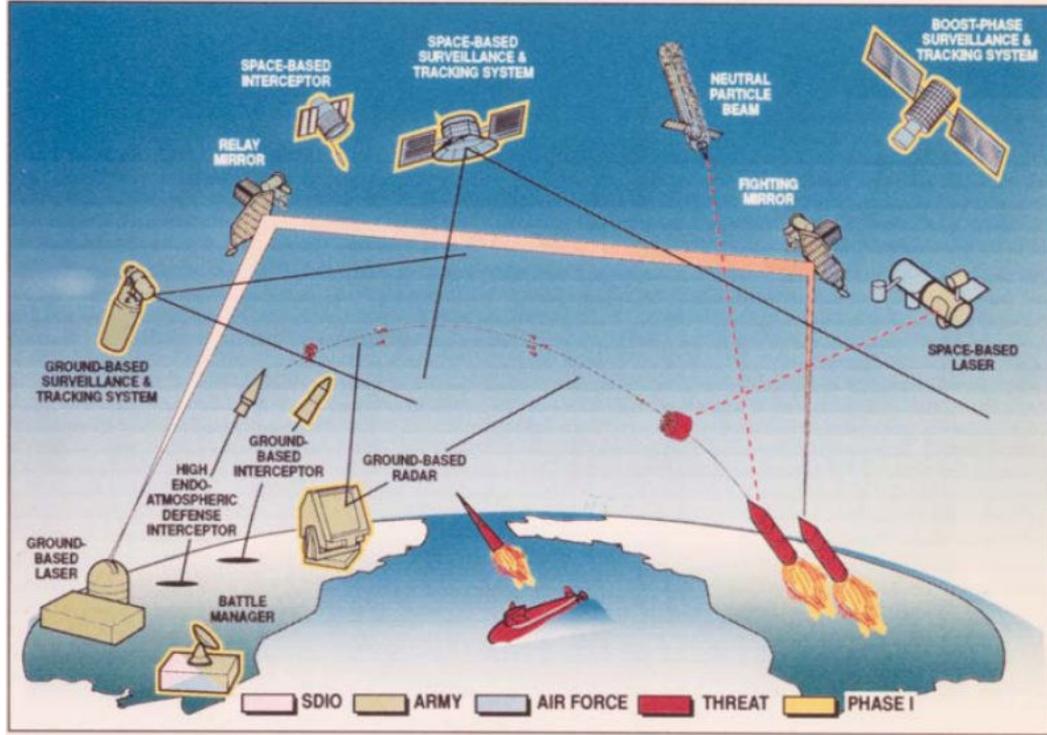
وفي منتصف السبعينات، كانت الولايات المتحدة قد ذهبت بعيداً في مجال عسكرة الفضاء، واستخدامه في إطار استراتيجيتها العسكرية، ويعترف المسؤولون الأمريكيان، أن الولايات المتحدة أكثرها للفضاء بأهداف ومقاصد عسكرية من السوفيت الذين تقدموا عام 1982 بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إدراج موضوع عقد معاهدة لحظر استخدام الأسلحة في الفضاء ضمن جدول أعمالها. (24)

وفي تشرين الأول / 1981، أعلنت الحكومة الأمريكية عن برنامجها الاستراتيجي في الفضاء، ولم يكن ذلك يعني إلا المزيد من استخدام الفضاء للأغراض العسكرية:

1. تحسين المحطات الأرضية المسؤولة عن استلام المعلومات من الفضاء في جميع الظروف بما في ذلك الحرب النووية.
2. تحسين أداء أقمار الإنذار.
3. تطوير أقمار الاتصالات للسيطرة على القوات خلال الحروب النووية الواسعة.

4. إنشاء منظومة عملياتية من الاسلحة المضادة للأقمار الصناعية.
 5. الشروع على الفور بإجراء الأبحاث والتطوير لإنشاء منظومة للدفاع عن القذائف التي تعمل من الفضاء.
 وكانت الفقرة الخامسة تعتبر الذروة في استخدام الفضاء، ونظيراً إلى تحول الفضاء نفسه إلى ساحة قتال كما سنلاحظ. (25)

(الصورة: الفضاء الخارجي كساحة معركة تشترك فيها الأقمار الصناعية ومدافع الأشعة الليزرية والصواريخ الباليستية).



ولم يستغرق ذلك طويلاً، إذ أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن برنامج الدفاع الاستراتيجي، أو ما يسمى بحرب النجوم في 18 / آذار / 1983 ضد القذائف الباليستية (العابرة للقارات) وذلك باستخدام منصات إطلاق في الفضاء على أساس أن الجيل الأول هو القنبلة الذرية والجيل الثاني هو القنبلة الهيدروجينية، فيما يتألف الجيل الثالث من الاسلحة النووية من الاشعة السينية الليزر المتولدة من الانفلاقات النووية بعد أن يجري تجميعها وتحشيدتها وتوجيهها على شكل حزم قوية لتدمير الأهداف. وقد تم اختبار نوع من أشعة ليزر السينية المعروفة باسم (أكسالير) والذي هو واحد من عدد كبير من أسلحة الاشعة الموجهة التي يمكن استخدامها في الفضاء. وعموماً فإن أسلحة الاشعة الموجهة (المستخدمة في حرب النجوم) تحتاج إلى ثلاثة مقومات رئيسية هي:

1. إشعاع مدمر مع وسيلة لتزويد الشعاع بالطاقة.
2. وسيلة لتوجيه الشعاع والسيطرة عليه.

3. استخبارات دقيقة (أجهزة رصد وإنذار) تمكن من توجيه الشعاع نحو الهدف في الوقت المحدد والدقيق.

وبالطبع فإن لكل من المتطلبات الثلاثة صعوباتها التقنية والإجراءات المضادة لإفشال دورها من قبل الخصم. (26)



ويشير الرسم التوضيحي عن استخدامات الاسلحة في الفضاء الخارجي، وهي جميعاً أسلحة أشعاع ضد الصواريخ الباليستية (العابرة للقارات) المنطلقة من الاتحاد السوفيتي أو أي جهة أخرى صوب الولايات المتحدة (في حالة حدوث هجوم نووي) وهي مؤلفة من ثلاث نطاقات دفاعية:

1. **النطاق الأول:** ويتمثل بالتصدي للصواريخ العابرة للقارات بعد انطلاقها ب 2/ 5 دقيقة، وفي أولى مراحل دخولها إلى الفضاء الخارجي، وهي بدورها تتألف من ثلاث إجراءات:

- أ. قمر صناعي ضخم على ارتفاع 36,000 كيلومتر توجه نحو الصواريخ حزاماً من الأشعة لتدميرها أو لتحرفها عن مسارها.
- ب. منظومة هايفروندتير High Frontier وهي متخصصة بالصواريخ العابرة الصغيرة التي تحلق على ارتفاع أقل من القمر الصناعي في الفقرة أ.
- ج. إطلاق صواريخ ذات رعوس نووية من الغواصات وإحداث انفلاقات نووية في الفضاء الخارجي لتدمير الصواريخ المنطلقة.

3. **النطاق الثاني:** في مرحلة تجاوز الصواريخ العابرة للقارات مسافة كبيرة وابتداء مرحلة انحدارها، يطلق قمر صناعي يطلق على ارتفاع 36 ألف كيلومتر حزمة من الليزر على الصواريخ لتدميرها. وهناك امكانية لتزويد هذه الاقمار بالإشعاع عن طريق بثها من الأرض إلى الاقمار التي تقوم بتجميعها عن طريق مرآة وإطلاقها عبر ما يسمى بمدفع لزر نحو الصواريخ وتدميرها.

3 **النطاق الثالث:** تدمير الصواريخ بالقرب من أهدافها (نسبياً) بواسطة إطلاق عدد كبير من الصواريخ المدمرة للصواريخ.

(الصورة: الأقمار المطلقّة لليزر صوب صواريخ بالستية منطلقّة)

ومن السهولة التقدير أن النفقات المالية التي يتطلبها تنفيذ هذا البرنامج ستكون عالية جداً، لذلك فقد عمدت حكومة الولايات المتحدة إلى سحب وتوريث أكبر عدد ممكن من حلفاءها في العالم للاشتراك وتحمل الأعباء المالية والتكنيكية لهذا المشروع، وحققت استجابات في كل من بريطانيا وألمانيا الاتحادية، كما أنظم إلى المشروع الكيان الصهيوني.

وتبرر الولايات المتحدة إنشاء البرنامج الدفاعي الاستراتيجي، بأن هذا البرنامج سيدفع الاتحاد السوفيتي على إنشاء نظام فضائي مماثل، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إلغاء دور الاسلحة النووية لا سيما تلك المقذوفة بواسطة الصواريخ العابرة للقارات، لأن جوهر البرنامج الدفاعي إنما يقوم على افتراض القدرة على تدمير الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية بعد انطلاقها بقليل وقبل وصولها لأهدافها.

بيد أننا نعتقد أن للمسألة جانباً آخر، وهو الجانب الجوهري في العملية برمتها، هي لأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) هي فقرة جديدة في سباق التسلح تخطوها الولايات المتحدة وخطوة كبيرة في تصعيد التوتر العالمي دشنتها الولايات المتحدة لغرض جر البلدان الاشتراكية على تخصيص نفقات كبيرة لهذا المشروع ورصد تخصيصات برامج التنمية الاقتصادية لمشاريع باهضة، وفرض هيمنتها على حلفاءها الغربيين من جهة أخرى، وهو جوهر سباق التسلح التي توصلها الولايات المتحدة دون هوادة، والجديد هو زيادة حجم المخاطر على السلم العالمي، وأن المخاطر انتقلت من الأرض إلى الفضاء الخارجي الذي ستكون أضراره ليست بأقل من أضرارها على الكوكب الأرضي.

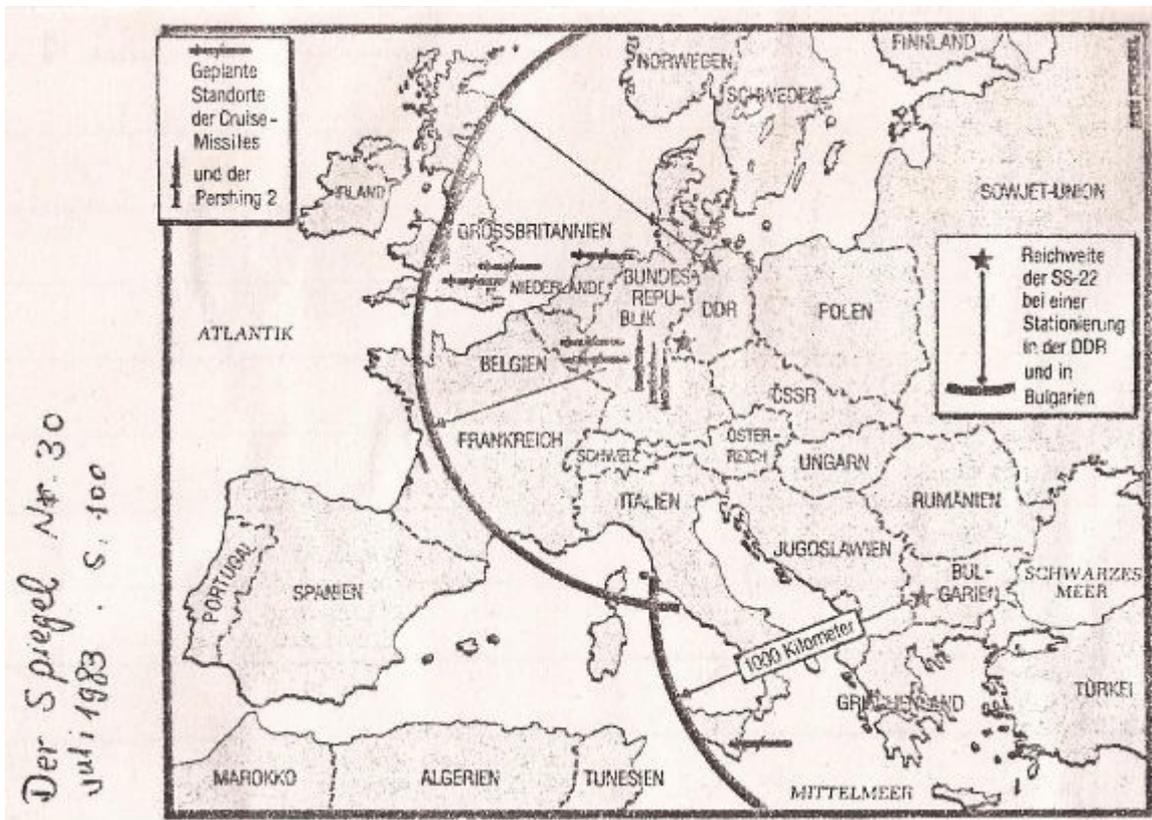
والفقرة الثانية في جدول أعمال مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هي الصواريخ المتوسطة المدى. فخلال المراحل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، افتتحت الولايات المتحدة عصر صناعة الصواريخ ذات الشحنات التدميرية التقليدية، وقد ساعدها في ذلك عدد كبير العلماء الألمان الذي أخذوا أسرى إلى الولايات المتحدة كأسرى حرب، ثم منحوا لاحقاً الجنسية الامريكية، وتم تشغيلهم في أبحاث وإنتاج أنواع عديدة من الصواريخ تتفاوت في مدياتها، وفي قدرتها التدميرية، ودقة إصابتها للهدف.

وقد حكمت هذه العوامل الثلاثة الطبيعية الاستراتيجية لهذه الصواريخ وبالتالي أهميتها وأولويتها في جداول الأعمال فيما يخص محادثات نزع السلاح والتوتر بين القوتين الأعظم عبر المراحل المختلفة.

فعلى سبيل المثال: فإن الصواريخ السوفيتية من طراز سكود وفروغ (وهي تسميات غربية لصواريخ سوفيتية) ذات المديات التكتيكية (100 / 300 كم) وشحنات متفجرة تقليدية (تطور سكود لاحقاً لحمل رؤوس كيميائية) مع اصابة غير دقيقة للأهداف لم تعد أسلحة ذات اعتبار استراتيجي على مستوى القوتين الأعظم، وبالتالي لم تعد موضع نقاش ومحادثات، وكذل جيل الصواريخ الامريكية المنتجة في الخمسينات .

والصواريخ الحديثة التي دخلت ملفات المحادثات هي الصواريخ جيل الصواريخ السوفيتية من طراز SS 20 / SS 22 وأشهرها SS 20 / SS 22 والصواريخ الأمريكية بيرشنگ 2، والصاروخ الأمريكي الذي يطلق من البر والبحر والجو الشهير كروز، وهي جميعاً وإن كانت ليست بالسنتية، بل هي ذات مديات قارية، ولكنها قادرة على حمل رؤوس نووية، أو عدة رؤوس في آن واحد (ثلاثة رؤوس) قادرة على إصابة أهدافها بدقة.

وحيث باشرت الدول الغربية بتكوين ترسانتها الخاصة بها من الاسلحة النووية (بريطانيا - فرنسا) وأصبحت بنفسها قادرة على توجيه ضربات نووية الأمر الذي هدد ميزان القوى في أوربا لصالح حلف الناتو، قام الاتحاد السوفيتي بتزويد حلفائه في حلف وارسو (ألمانيا الديمقراطية - بلغاريا) بصواريخ متوسطة المدى من طراز SS22 ذات المدى 900 - 1000 كيلو متر، لتشمل معظم القارة الأوروبية عدا أجزاء من بريطانيا وفرنسا وأسبانيا. (أنظر الخارطة).

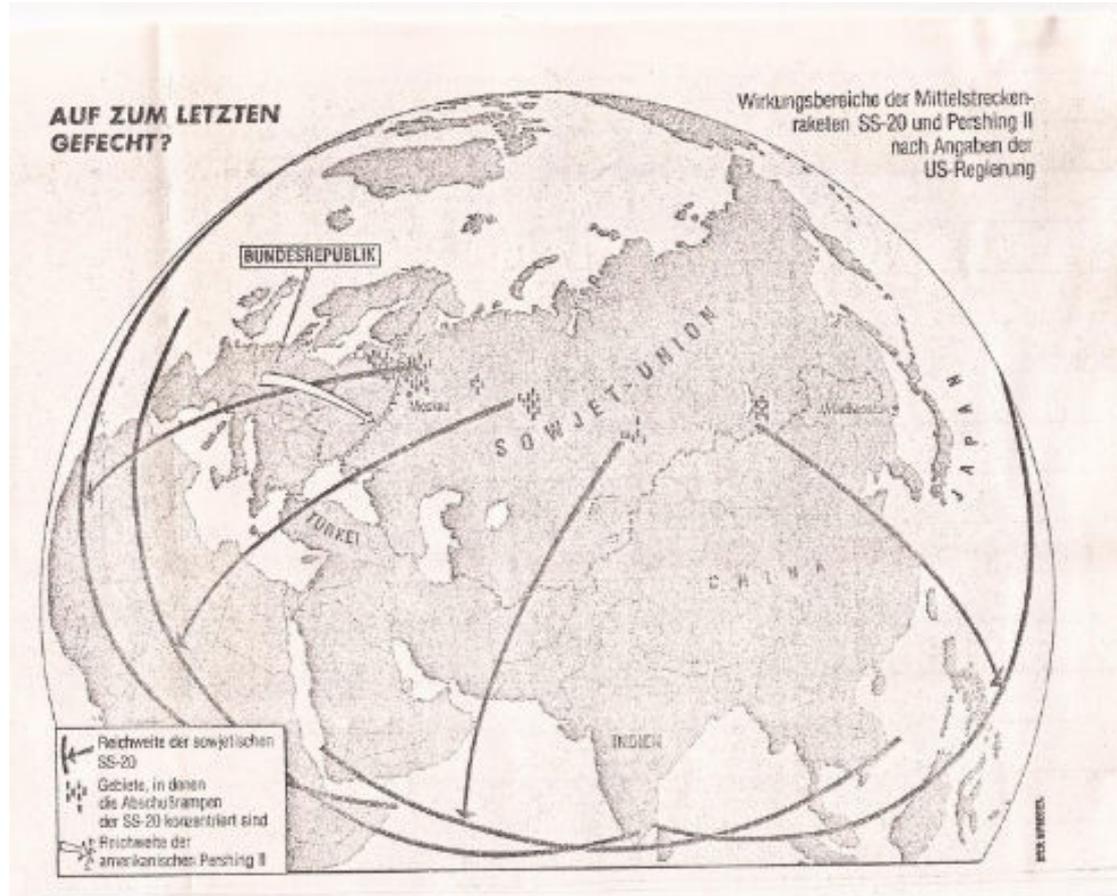


المصدر: Der Spiegel , Nr. 30, Jul. 1983, Hamburg, BRD

وبالمقابل يثير السوفيت تمركز صواريخ بيرشنغ 2 وبلوغها معظم مناطق الاتحاد السوفيتي المهمة لاحظ الخريطة أدناه:

(الصواريخ المنطلقة من الأراضي السوفيتية وحليقاتها مؤشرة بالأسهم، وصواريخ بيرشنغ الأمريكية من الولايات المتحدة وحليقاتها مؤشر بالأسهم كذلك)
وقد استحوذت قضية الصواريخ المتوسطة المدى، والأسلحة النووية والاستراتيجية بصفة عامة على معظم جداول الاعمال قي لقاءات القمة للقوتين الأعظم منذ لقاء القمة عام 1961 في فيينا وبعدها:

1967	في غلاسبرو في نيوجرسي بين كوسيجن وجونسون
1972	في موسكو بين نيكسون وبرجنيف
1973	في واشنطن بين نيكسون وبرجنيف
1974	في موسكو بين نيكسون وبرجنيف
1975	في فيلاديفوستوك بين فورد وبرجنيف
1975	في هلسنكي بين فورد وبرجنيف
1979	في فيينا بين كارتر وبرجنيف



(الخريطة تبين نطاق مدى الصواريخ التكتيكية السوفيتية، وكذلك الأمريكية)

وقد شهدت الحياة السياسية في العديد (برلمانات، وسائل الإعلام، أحزاب، مؤسسات الأبحاث السياسية والإستراتيجية، التجمعات الجماهيرية) نقاشات صاخبة بين أقلية مؤيدة وأغلبية معارضة في نصب الصواريخ المتوسطة المدى في إيطاليا وألمانيا الاتحادية وهولندا بلجيكا، بريطانيا تتفاوت في حدتها بين بلد وآخر، إلا أن الولايات المتحدة أفلحت في النهاية من نصب صواريخ بيرشينغ 2 على لأراضي هذه الدول بعد أن مارست ضغوط كبيرة سواء على صعيد العلاقات الثنائية، أو داخل الاجتماعات السياسية / العسكرية لحلف الناتو.

وقد مثلت قضية نصب الصواريخ المتوسطة المدى بيرشينغ 2 وكروز بالنسبة للولايات المتحدة مسألة بالغة الأهمية والحساسية ليس في إطار استراتيجيته التصدي للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي فحسب، بل واثبات هيمنتها ودورها القيادي في العالم الرأسمالي وجذبها إلى موقفها المتطرف وقطع الطريق على عمليات الانفراج الجزئية التي كانت تجري بين بلدان أوروبا الغربية والاتحاد السوفيت وألمانيا الاتحادية وبين سائر البلدان الاشتراكية وأوروبا الغربية من جهة أخرى على صعيد التبادل التجاري والعلمي التكنيكي الذي وصل لذروته إذ شارك فريق فرنسي في رحلة فضائية مع رواد فضاء سوفيت عام 1983.

وقد مثلت عملية نشر الصواريخ الامريكية بيرشينغ 2 في أوروبا الغربية نكسة لمجهودات الدبلوماسيين ولمحادثات الحد من الأسلحة النووية، وعلى أثرها قطع الاتحاد السوفيتي محادثات جنيف والتي كانت تدور أساساً حول تقليص الأسلحة النووية في أوروبا، أما وقد حدث ذلك فعلاً، فإن هدف المحادثات قد أصيب بوهن شديد، وأثر ذلك نشر الاتحاد السوفيتي بدوره الصواريخ المتوسطة المدى في ألمانيا الديمقراطية وبلغاريا، مما زاد في تعقيدات المجهودات الدبلوماسية في محادثات تحديد الاسلحة النووية.

وإذ لاحظنا الآثار السلبية على مختلف الاصعدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في تزايد إقحام القوات المسلحة في العلاقات الدولية وعلى صعيد التوازن بين القوتين الأعظم وأوروبا، مع أن مجتمعات هذه البلدان استمرت في إحراز التقدم في مجالات الحياة المختلفة، نلاحظ آثارها كانت أكثر شدة وأمضى في البلدان النامية وهذا ما سنبحثه في الفصل القادم.

هوامش 3.2

1. فولر، الجنرال ج. ف. س.: الحرب الميكانيكية، ص 85، القاهرة 1967
2. فولر، الجنرال ج. ف. س.: الحرب الميكانيكية، ص 43 - 48، القاهرة 1967
3. نفس المصدر، ص 103
4. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، ص 192، بيروت 1977
5. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 18، بغداد 1986
6. مرتجي، فريق أول ركن عبد المحسن كامل: العمليات الحاسمة في تاريخ جنود الجو/ ص 7، القاهرة 1970
7. نفس المصدر، ص 9
8. بونتييه، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام/ ص 228، بيروت 1970
9. نفس المصدر، ص 148
10. فولر، الجنرال ج.: الحرب الميكانيكية، ص 190، القاهرة 1967
11. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، ص 148، بيروت / —
12. شنايدر، لويس: نفس المصدر، ص 155
13. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 314، موسكو 1974
14. بونيه، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام، ص 148
15. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، ص 367
16. بوني، غابريل: الحرب الثورية في فيتنام، ص 196، بيروت 1970
17. الدباغ، د. ضرغام: حرب فوكلاند، الابعاد السياسية والاستراتيجية، ص 63، بغداد 1985
18. نفس المصدر، ص 68
19. تطلق تسمية الأسلحة الاستراتيجية على أسلحة الدمار الشامل أو على الوسائط البرية والبحرية والجوية القادرة على حمل تلك الأسلحة وإيصالها إلى الهدف، ومنها الصواريخ، والطائرات القاذفة الثقيلة، والغواصات الذرية .. الخ
20. لمزيد من المعلومات عن العلاقات الدبلوماسية بين القوتين الأعظم، أنظر: الدباغ، د. ضرغام: قوة العمل الدبلوماسي في السياسة، بغداد / 1985
21. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، ص 117، بغداد 1986
22. نفس المصدر، ص 208
23. نفس المصدر ص 109
24. نفس المصدر 214 - 247
25. نفس المصدر، ص 239
26. لاحظ المزيد من المعلومات عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي في: مانون، جاك: عسكرة الفضاء، ص 249 - 256،

الفصل الثالث

القوة المسلحة الاستعمارية والبلدان النامية

- 1.3. البلدان النامية تحت السيطرة الاستعمارية
- 2.3. القوة المسلحة والنضال من أجل الاستقلال السياسي
- 3.3. المهام المعاصرة للتواجد العسكري الغربي

1.3. البلدان النامية تحت السيطرة الاستعمارية

يتوصل العالم الأمريكي هاري مكدوف إلى نتيجة مهمة، وحتى " الجزء الأول من القرن الثامن عشر لم يكن الفارق بين مستوى التقنية في أوروبا وبعض المناطق في القارات الأخرى كبيراً بشكل خاص، بل أن بعض المعرفة التقنية الجوهرية المستخدمة في أوروبا في ذلك الوقت أتت أساساً من آسيا، ولكن في غضون القرن الثامن عشر وبسرعة متناهية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ازدادت الهوة اتساعاً بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وبين المناطق المتخلفة تكنولوجياً، على الرغم من نشر التكنولوجيا الحديثة بواسطة القوى الاستعمارية، وكان الجانب الأهم في هذه الهوة هو التفوق التقني للأسلحة الغربية وهو ما مكنها من فرض إرادتها على الشعوب الأخرى حتى تلك الشعوب التي أكبر منها " .

(1)

ومن المعروف أن العديد من البلدان التي يطلق عليها اليوم في الأدبيات السياسية والاقتصادية الدولية "البلدان النامية" كانت قد قطعت أشواطاً مهمة في أسلوب الإنتاج وفي تطوير أدواته عبر مراحل التاريخ حتى أستقر الوضع في صورة أبرز ملامحها:

أ. **الإنتاج الزراعي:** وكان يخضع للنظام الإقطاعي بشكل تام، وسط استخدامات بدائية للأرض من حيث أسلوب الإنتاج، أو أدوات الإنتاج، وسوء استغلال للأرض والقوى البشرية، واعتماد شبه مطلق على الظروف المناخية. فلا ينجم عن كل ذلك سوى أزمة غذائية تتلو الأخرى.

ب. **الإنتاج الحيواني:** تحكم الاقطاع وسيادة العلاقات القبلية والعشائرية المتخلفة واستخدام الآلات الخشبية والحديدية كأدوات إنتاج.

ت. **الإنتاج الصناعي:** وكانت العديد من مجتمعات هذه البلدان قد طورت إنتاج ما يحتاجه الناس في حياتهم البسيطة من الإنتاج اليدوي الفردي إلى إنتاج المانفكتورات (الورش) التي يعمل فيها عدد من العمال ويستخدمون بعض العدد والأدوات البسيطة وكان مجموع إنتاج هذه المانفكتورات يغطي حاجة السكان، بل كان في بعض الأحيان يتم تصدير كميات لا بأس بها إلى الدول المجاورة مثل: المنسوجات، الزجاجيات، السجاد، السفن الخشبية الخ.

وحتى عصر الاستعمار 1700 — 1750 كانت شعوب وأمم كثيرة قد طورت مجتمعاتها وحقت انتقالات مهمة حتى جاء الاستعمار وأفسد عملية التطور الطبيعية لتلك الشعوب، وسرعان ما حل عهد الثورة الصناعية، وغدا المستعمرون أفضل تسليحاً وتجهيزاً، كما كانت بحوزتهم معارف جديدة تتمثل في محصلة الإنجازات التي أمكن تحقيقها منذ 1750 – 1850 وفي خلال قرن واحد أو أكثر قليلاً، بدأت مجتمعات صناعية سريعة التطور تتشكل في أوروبا مقابل تطور بطئ للغاية في المجتمعات الأخرى، وتوقف ذلك التطور التاريخي مع مجئ المستعمر الصناعي إلى تلك البلدان غازياً فاتحاً محتلاً.

ومن المعروف على سبيل المثال: أن مجتمعات كثيرة في آسيا كانت قد توصلت منذ زمن بعيد إلى استخراج الحديد ووضع قيد الاستخدام البشري، وكذلك أصناف أخرى من المعادن مثل النحاس والذهب، وفي مجتمعات أخرى كان النفط يستخرج وتستخدم مشتقاته مثل (القيز) الزيت، في طلاء باطن الزوارق والسفن الخشبية، أو حتى في تعبيد أرضية الطرق كما تدل على ذلك آثار موجودة في بابل، ومجئ الاستعمار بصفة المحتل الصناعي، قضى على تلك الصناعات البدائية وحرمها من فرصة التطور الذاتي، ومن انتقال إنساني سلمي للمعارف والاكتشافات والاختراعات.

وبتقديرنا، فإن أعظم آثار الاستعمار سواء تمثل بالإضافة إلى النهب المنظم للثروات الطبيعية واستغلال أبناء البلاد في ما لا يصب في مصلحتهم، بل وحتى كاستخدامهم في حملات استعمارية: جنود للتوسع ولضم بلدان أخرى، وكل ذلك قاد إلى قطع عملية تطور تاريخية وتراكم للمعرفة وفي تطور أسلوب وأدوات الإنتاج الصناعي والزراعي وقد أثر كل ذلك تأثيراً مباشراً على التطور الاقتصادي اللاحق لتلك المجتمعات.

وتشير مصادر التاريخ الاقتصادي، أن مجتمعات البلدان المستعمرة، شهدت إغلاق الورش اليدوية (المانفكتورات) أمام هجوم البضائع المصنعة من الدول الاستعمارية وقام بديل عن ذلك، اقتصاد محلي مرتبط بصورة كلية بالفئات الكومبرادورية الوسيطة، وهي نفسها أفرزت من فئاتها العليا عناصر تعاونت مع الاستعمار سياسياً في إدارة البلاد. فالعملية في مفرداتها لم تكن تشتمل على تبلور طبقي / اجتماعي بقدر ما كانت تسهل نشوء فئات طفيلية وبذلك تعطلت مسيرة التطور التاريخي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وخلفت أثراً لا زالت البلدان النامية تعاني منها إلى يومنا هذا وبسببها وإليها تعود كافة المشاكل الجوهرية التي تعاني منها هذه البلدان.

وبطبيعة الحال فإن هناك تفاوتاً (يلعب دوراً مهماً) في شكل وحجم التدخل الاستعماري في هذا القطر أو ذاك، وإن كانت مؤدى جميع الفعاليات الاستعمارية واحدة في جوهرها، إلا أن بعض التفاصيل تستحق الذكر:

1. التقدم الصناعي والحضاري الذي تتمتع به الدولة المستعمرة.
2. الأهمية الاستراتيجية للبلد الواقع تحت الاستعمار من حيث:
 - أ. موقعها الجغرافي.
 - ب. الثروات الطبيعية التي تمتلكها.

3. شكل وحجم المقاومة الذي يبذله الشعب لمقاومة الاستعمار سواء كانت تلك المقاومة عفوية أو منظمة، بحسب الوعي الذي تتمتع به حركة التحرر الوطنية نتيجة لظروف تاريخية مختلفة.

ولاستجلاء الموقف بوضوح ودقة أكثر، لابد من الاستطراد في الموقف الاجتماعي في مرحلة ما بعد الاستعمار، وفي تشكل موقف اجتماعي – طبقي جديد في مرحلة الاستعمار لما في ذلك من أهمية بالغة على تطور الأوضاع السياسية اللاحقة في البلدان النامية حتى لمرحلة ما بعد الاستقلال وهو ما عرضناه قبل قليل بصورة مختصرة للغاية حفاظاً لسياق سرد الأوليات وتقنية البحث.

الموقف السياسي والاجتماعي قبل مرحلة الاستعمار: ويستوي في ذلك كل المستعمرين بدرجات متفاوتة، ذلك أن هدف المستعمرين واحد، وهو استغلال ونقل ما يمكن نقله لبلدانهم من مواد خام و ثروات طبيعية ومنتجات زراعية، بل وحتى زج أبناءهم في حروب توسعية. وبهذا المعنى، لم يحدث الاستعمار أية تطورات على أوضاع البلاد في البنى الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات.

وقد تمثل الأتساق الاجتماعي:

1. السلطة السياسية، أستحوذ عليها ممثلوا الفئات الأرسقراطية، والعشائرية ذات النفوذ بحسب حجم العشيرة ودورها في خدمة السلطة وحسب ثرائهم.
2. الإقطاع الذي أستولى على الاراضي الزراعية بسبب موالاتهم للسلطات الاستعمارية.
3. الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت ثقل نظم إقطاعية، وفي بعض المجتمعات الآسيوية تعامل الإقطاع مع الفلاحين كالرقيق.
4. أقلية تسكن المدن وهي تتمثل بالموظفين والكسبة وأنماط متخلفة من الإنتاج تتمثل بالمانفكتورات التي كانت تلبي حاجات السكان من السلع البسيطة.

وبهذا المعنى، فإن الفلاحين كانوا الطبقة الأكثر تعرضاً للضغط الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فقراً، وتطلعاتهم نحو حياة أفضل تمثلت بالعديد من الثورات والانتفاضات الفلاحية في معظم أرياف البلدان الآسيوية وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية، إلا أن تلك الثورات والانتفاضات كانت تقمع بسهولة بسبب افتقار تلك

الثورات إلى التنظيم وإلى العمل السياسي الواعي، وبسبب أن عماد الثورة وسداها هم (الفلاحين) الذي يسهل خداعهم بسبب ضعف وعيهم السياسي وتكف حياتهم المؤثرات العشائرية وقيمها.

الموقف السياسي والاجتماعي بعد حلول الاستعمار : أتجه المستعمر الصناعي قبل كل شيء إلى خلق قواعد لإدامة سيطرته وهيمنته من جهة، وتأمين فعاليات النهب للثروات الطبيعية، بما في ذلك تأمين البناء الأرتكازي (Infrastructure) ليس من قبيل تقديم خدمة للشعب، بل لتسهيل عملية الهيمنة الاقتصادية، كالموانئ، والسكك الحديدية والطرق، والهاتف، وهي مرافق لا بد منها للإقلاع في عملية استخراج الثروات الطبيعية وتسويقها. وهذه الفعاليات مدعمة بالقوة العسكرية المنتشرة في البلاد، وبالاعتماد على قوى داخلية متعاونة مع المحتلين.

سياسياً، سيطر المستعمرون على مرافق الإدارة بواسطة ضباط عسكريون يطلق عليهم ضباط إدارة (غالباً من ضباط الاستخبارات) يعاونهم عناصر محلية متعاونة مع الاستعمار من أجل جني المكاسب، وأتسم دور هذه الفئات بالانتهازية فهي من جهة توالي الاستعمار وإرادته ومثلت عوناً المحلي في السيطرة السياسية والاقتصادية على البلاد، وحاولت من جهة أخرى أن تلعب دوراً في السياسة الوطنية يهدف إلى استلام الإرث الاستعماري ودوره السياسي والاقتصادي، وهو ما تم فعلاً في الكثير من البلدان النامية عدا تلك البلدان التي خاضت الكفاح السياسي المسلح من أجل طرد الاستعمار وتصفية آثاره وهو دور تضطلع به الفئات الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الاستقلال والتحرر السياسي والاقتصادي. (2)

هذه باختصار الملامح العامة التي تشترك فيها معظم البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة، مع وجود اختلافات طفيفة حسب ظروف وخصوصيات كل بلد. فليس صحيحاً ما يشاع أن الاستعمار الفرنسي أكثر تحضراً من البريطاني، فعندما استقلت الجزائر، كان عدد المتعلمين الجزائريين ومن يتقن مهنة نادراً، وكانت البلاد تفتقر حتى إلى الصناعات البدائية منها، وبذلت الحكومات الجزائرية جهوداً جبارة لتعليم الشعب وتدريبه وتأهيله.

وإذ تحولت أراضي وأقاليم الاقطار العربية إلى ساحات حرب وقتال بين العثمانيين الأتراك وبين الإنكليز والفرنسيين والإيطاليين، وما جرت من ويلات وكوارث ودمار، فإن المستعمرين تابعوا اضطهاد واستغلال الثروات الطبيعية ولكن بموجب أنماط حديثة، والاستفادة من موقعها الجغرافي في إطار الاستراتيجية الاستعمارية الشاملة، وكان ذلك يعني بصورة مباشرة اتخاذ أراضي هذه الأقطار مقراً وممراً لجيوشها الاستعمارية الغازية، وإدارة البلاد إدارة استعمارية تضيق فرصة التطور لمؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتلغي السيادة الكاملة للشعب على أرضه.

والاستعمار وإن كان في جوهره يضم ذات العناصر في طبيعتها الاستغلالية التي تهدف إلى وضع الخيرات الاقتصادية والثروات الطبيعية والقدرات البشرية في خدمة الدولة المستعمرة، فالاستعمار البريطاني والفرنسي يعتمدان بالدرجة الأولى على العناصر الاقتصادية ضمن استراتيجيات عامة تضم بالإضافة إلى جوانبها الاقتصادية، الجوانب السياسية والعسكرية أيضاً والتي ترتبط جميعاً بعلاقات جدلية متلازمة، تهدف في مجموع تفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة إلى بسط وتعزيز الهيمنة الاستعمارية ليس فقط على قطر واحد فحسب، بل إلى تشكيل حلقة من المستعمرات تتكامل أهميتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في إطار الاستراتيجية الاستعمارية التي كانت سائدة في المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولما كان الاستعمار البريطاني والفرنسي على درجة من التطور على صعيد استخدام القوات المسلحة، والاستغلال الاقتصادي، وعلى أصعدة الثقافة والإدارة، فاعتمدت سياسة "تفريق البلاد وتمزيقها وقلب الحقائق، وجعل العارض، أي الخلافات المذهبية والعشائرية، التي هي وليدة الانحطاط أساساً والسمات المشتركة وهي الاصلية الثابتة عارضاً يجب أن يزول". (3)

وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وجدت الاقطار العربية نفسها أمام قوى استعمارية تفوقها قوة وتطوراً، تتناقض مصالحها وأطماعها بصورة تامة مع مصالح الاقطار العربية. وبادئ ذي بدء، باشرت بتأسيس نظاماً استعماريًا قمعياً لتشتيت الإرادة الوطنية ومن أجل تسهيل عملية النهب الاستعمارية للثروات الطبيعية، كما أنها عملت على خلق قوى عربية محلية ترتبط مصالحها السياسية والاقتصادية بالاستعمار.

وهكذا نشأت بسرعة مسألة وطنية تتمثل بالقوى الوطنية والقومية التي رفضت البرنامج الاستعماري وهي تنشُد الاستقلال السياسي الذي يمكنها من السيطرة على مقدراتها، ووضعها في خدمة الشعب، وخلق الأسس المادية للتطور الحضاري، والتعويض عن فترات التخلف ومساهمتها في الحياة السياسية الدولية. ومن جهة أخرى كانت الإرادة الاستعمارية التي تهدف في إطار سياستها الاستعمارية نهب الثروات وتسخير أبناء الشعب في فعاليتها وخلق الفئات الطفيلية المتعاونة معها في إدارة البلاد.

وقد أدى التفاوت الجوهرى والعميق بين الإرادتين إلى تناقض حاد، فخاضت الشعوب النضال من أجل أهدافها المشروعة، وأن يكتسب هذا النضال طابعاً ليس نادراً ما اتخذ شكله المسلح الدامي، فاندلعت الثورات المسلحة في العديد من البلدان ومنها العربية، كما في ثورة العشرين / 1920 في العراق، والثورة السورية، وكذلك في فلسطين وليبيا ضد الاستعمار الإيطالي.

وجميع هذه الثورات وإن كانت تفتقر إلى القيادة الثورية الواعية، إلا أنها كانت دلائل مادية ملموسة على رفض الاحتلال والطموح إلى طرده، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية. وقد أدى تراكم الفعاليات النضالية والتضحيات التي قدمتها الحركة الوطنية والخسائر التي أزلتها بقوى الاستعمار، أدت في السنوات اللاحقة إلى رحيل القوات المسلحة الاستعمارية، وإنهاء عهد السيطرة الأجنبية.

ولما كانت القوى المحلية التي أُسند إليها الاستعمار في إدارة الاقطار العربية، قوى طفيلية معدومة الجذور وتفتقر إلى القاعدة الشعبية الواسعة، فإن الاستعمار كان يعتمد بالدرجة الأولى على قمع الثورات والانتفاضات بالقوات المسلحة النظامية، والتي كانت معسكراتها وقواعدها المنتشرة في عموم أرجاء البلاد مقرات لأنطلاقها وكأداة قمع. وفي واقع الحال فإن تواجد تلك القواعد كانت تؤدي المهام التي تهدف إلى صيانة الوجود الاستعماري وأبرزها:

1. حراسة عملية النهب واستغلال الثروات الطبيعية.
2. صيانة الإدارة الاستعمارية وحماية صنائع الاستعمار.
3. كان الوجود الاستعماري في الاقطار يمثل حلقة في سلسلة توسعها الاستعماري العالمي، وكمحطات على طرق مواصلاتها العسكرية والتجارية إلى بقاع أخرى من العالم.

وهكذا فإن الوجود العسكري الاستعماري، وخلال فترات الأنتداب الذي فرض على الدول، ثم بعد الاستقلال حيث تم ربط البلدان المتحررة باتفاقيات جائرة، كان يؤدي المهام على صعيد القطر الواحد، وعلى صعيد سيطرتها على الاقطار العربية وعلى عموم منطقة الشرق الأوسط وأيضاً على صعيد سياستها الاستعمارية العالمية.

فعلى سبيل المثال: فإن السيطرة على القطر المصري كان يعني السيطرة على وادي النيل ذو الخصائص السياسية والاقتصادية المتشابهة، والذي يمتد إلى السودان، وكذلك فإن السيطرة على قناة السويس كان يعني تأمين الخط البحري إلى الهند، ويستلزم السيطرة على ميناء عدن كمحطة ملاحية وتموينية، وكنقطة استراتيجية على مدخل مضيق باب المندب بين المحيط الهندي وبحر العربي والبحر الاحمر، كما كانت السيطرة على العراق تعني السيطرة على الطريق الموصلة بين البحر المتوسط، وتركيا إلى الخليج العربي فالهند.

وكانت هذه القواعد والمحطات تمثل التواجد العسكري المباشر وتلعب دور الحماية والتعزيز المتبادل، فالهند على سبيل المثال، مثلت على الدوام المستودع الإداري والعسكري والبشري لبريطانيا لمواجهة الظروف والأحداث الطارئة لا سيما في العراق، فمنها انطلقت قوات الحملة البريطانية لاحتلال العراق في الحرب العالمية الأولى، كما انطلقت القوات البريطانية من مصر لاحتلال فلسطين وسائر أجزاء

سوريا الكبرى، ومن الهند انطلقت القوات البريطانية مرة أخرى لاحتلال العراق في الحلاب العالمية الثانية لقمع حركة مايس / 1941 المعادية للاستعمار البريطاني، وأيضاً انطلاق القوات البريطانية من فلسطين ومملكة شرق الأردن ودخولها العراق من حدوده الغربية أبان الحرب العراقية - البريطانية في مايس / 1941. (4)

١.3: ءوامش:

1. مكءوف؁ هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم؁ ص 30
2. Al Dabak, Durgham: Die Politische Voraussetzungen der Nationalen Unabhängigkeit in Irak, Leipzig 1977
3. قرقوط؁ ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سوريا؁ 1920 – 1939؁ ص38؁ بيروت 1975
4. للمزيد من المعلومات حول هذه الأحداث يلاحظ:

- أ. نءيم؁ العميد الركن شكري محمود: حرب العراق؁ ص 21؁ بغداد 1974.
- ب. الءيراوي؁ عمر: الحرب العالمية الأولى؁ ص 458؁ بيروت 1966
- ت. ياغي؁ إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني؁ ص 144؁ بيروت 1974

2.3. القوة المسلحة والنضال من أجل الاستقلال السياسي

مر في المباحث السابقة عرض لمفردات الأوضاع السياسية الدولية، ولاحظنا أن الدول الاستعمارية التقليدية كانت تهيمن على معظم أرجاء القارتين الآسيوية والأفريقية وعلى عدد كبير من الجزر في البحار والمحيطات مما سهل سيطرتها على الممرات المائية وطرق الملاحة، ولاحظنا أيضاً أن الظروف الدولية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، وبرزت قوى عالمية جديدة مقابل تقلص واضح في مكانة الدول الاستعمارية القديمة. خلقت هذه الظروف الجديدة مضاف إليها اشتداد وعي الشعوب في البلدان المستعمرة أوضاعاً دولية جديدة لم يعد معها بالإمكان الاستمرار بنفس السياسة الاستعمارية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية.

ومع أن الاستعمار احتفظ بذات صفاته الجوهرية القائمة على السلب والاضطهاد، وتجاهل الحقوق المشروعة للشعوب، فاستمرت عمليات نهب الثروات الطبيعية بواسطة احتكاراتها، كما اعتبرت البلدان المستقلة حديثاً ما هي إلا بلداناً تابعة لنفوذها السياسي وهيمنتها الاقتصادية، وفي العديد منها أستمروا الوجود العسكري الاستعماري بصيغ وأشكال مختلفة:

- أ. قواعد عسكرية، بالاتفاق مع الحكومات المحلية .
- ب. أدت الهيمنة الاقتصادية والسياسية إلى ربط العديد من البلدان إلى الاحلاف العسكرية. إبعثت عسكرية دائمية تضم الخبراء والمستشارين.

أما الأوضاع السياسية في البلدان النامية، فكانت متفاوتة. وبادئ ذي بدء، فإن العديد منها كان تحت نظم الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم الذي يجيز صراحة حق الوجود الاستعماري، وفي بلدان أخرى، سلم الاستعمار مقاليد الحكم إلى صنائعه المحليين من القوى المتعاونة، فيما استمرت سفارات الدول الاستعمارية تمارس الحكم الفعلي في البلاد، وأستمر وجودها العسكري عبر اتفاقات عقدها ممثلوا تلك الحكومات مع الدول المستعمرة، التي تجيز صراحة حق استخدام أراضي ومياه وأجواء تلك الدول من قبل قواتها المسلحة، والاحتفاظ بقواعد برية وبحرية وجوية. وتنص اتفاقيات أخرى بوقوفها إلى جانب الدولة الاستعمارية في حالات الحروب.

وفي حالات أخرى رافق استقلال العديد من الدول لا سيما في إفريقيا، أن استمرت الدولة الاستعمارية تسيير " شؤونها الداخلية " لحين توفر الملاكات الوطنية القادرة على إدارة شؤون دولة حديثة. وهذا الأمر الذي في ظاهرة " مساعدة " في باطنه يعني السيطرة على مرافق الدولة وفي أشدها حساسية لا سيما القوات المسلحة الوطنية التي تشكلت حديثاً، واستمرار العمل بالعقائد والتقاليد المتبعة في الجيوش الاستعمارية، بالإضافة إلى إبرام عقود تسليح مجحفة بأسلحة متقدمة في جاهزية

متأخرة، أبقّت الجيوش الوطنية في وضع أقلّ مقدرة على مجابهة تحديات الاستقلال السياسي والاقتصادي. وفي بلدان أخرى عمل ضباط الدول المستعمرة كقيادات للجيوش الوطنية أو كمستشارين أو كمدرّبين يعملون على إبقاء دور هذه الجيوش في إطار الاستراتيجية الاستعمارية وأهدافها.

أما على صعيد الأوضاع الاقتصادية، فإن إنهاء الحكم الاستعماري لم يكن يعني تصفية آثاره السياسية والاقتصادية، إذ استمرت الشركات الاحتكارية التي كانت تعمل في المجالات المختلفة لا سيما في قطاع الاستثمارات المنجمية، والمواد الخام والزراعية. وفي ظروف البلدان النامية لا سيما في بداية عهدها بالاستقلال فإن هذه الشركات كانت تتمتع بنفوذ كبير على سير الفعاليات الاقتصادية، وتؤثر تأثيراً بالغاً على مفردات الوضع السياسي أيضاً، فالدول المستقلة حديثاً (في غالبيتها العظمى) ابتدأت في بناء اقتصادها الوطني انطلاقاً من نقطة الصفر، لا سيما في القطاع الصناعي، وبنسبة أفضل في القطاع الزراعي، فلم يكن هناك سوى تلك المرافق التي شيدها المستعمرون في مجال البنى التحتية، لتسهيل نهب ثروات البلاد، وتلك أيضاً كانت بحاجة في المراحل الأولى إلى الخبرة الأجنبية في تسيرها وإدارتها، بالإضافة إلى كونها (الشركات الاحتكارية) كانت تمتلك رأس المال والخبرة للمضي قدماً في استثمار الموارد الطبيعية وهما ما افتقرت إليه الدول المستقلة حديثاً حتى بعد مراحل طويلة من نيل الاستقلال السياسي. وهكذا نلاحظ أن الاستقلال السياسي الذي سعت إليه شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لم يكن سوى استقلالاً شكلياً.

ولا ينبغي أن تفوتنا الإشارة على صعيد التأثيرات السياسية، إلى أن الاستعمار ومن خلال فترة هيمنته الطويلة لم يعتبر قضايا الحدود الدولية بين البلدان قضايا مهمة. وكانت الخرائط والحدود تحددها المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين الدول الاستعمارية، وهو أمر ترك خلافاً عميقة كامنة بين الدول وما زالت البلدان النامية تعاني منها حتى وقتنا الراهن، مما وفر ويوفر مجالاً للتدخل السياسي والعسكري سواء بالوساطة الدبلوماسية أو بفرض الحماية أو التدخل العسكري المباشر، وذلك من أجل الحصول على امتيازات جديدة.

ويشير سجل الدول الاستعمارية الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا) إلى قائمة طويلة من التدخلات العسكرية المباشرة وفي جميعها وجدت هذه الدول ما " يبرر " تدخلها وعدوانها على سيادة بلدان مستقلة وقائمة " المبررات " طويلة، إلا أنها في مجملها لا تعدو عن كونها السعي نحو الهيمنة واستمرار بسط النفوذ من أجل تأمين مصالحها في نهب البلدان النامية وإخضاعها تحت سيطرتها، فتحت شعارات: " حماية الممتلكات، حماية الرعايا، إجلاء الرعايا، التهديد الشيوعي، الإيفاء بالتزاماتنا في الدفاع عن المنطقة، نفوذنا التقليدي، حماية مصالحنا ... الخ " ثم أضيف تهديد الإرهاب إلى القائمة.

وتحت هذه المسميات، تعلن الولايات المتحدة مناطق تبعد عشرات آلاف الكيلومترات عن أراضيها (مبادئ الرئيس أيزنهاور، والرئيس نيكسون، والرئيس كارتر)، تعلنها مناطق نفوذ حيوية وتهدد باستخدام القوة العسكرية، وتستخدمها فعلاً.

ودون ريب، فإن جميع هذه الفعاليات (نركز على العسكرية منها) تمس وتلحق الضرر البالغ بسيادة البلدان النامية وعلى الأمن والسلام الضروريين من أجل عملية التنمية التي نفسها تواجه العضلات والظروف المعقدة، ومعظمها بسبب الفعاليات الاستعمارية السابقة والحالية، بل وبعضاً من هذه الفعاليات في دول عديدة تمثل العائق الحقيقي والرئيسي في عملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي الاقطار العربية، أدرك المستعمرون البريطانيون والفرنسيون، أن الاقطار العربية سوف لن ترضى إبدال مستعمر بمستعمر آخر، فالنزعة إلى الاستقلال وتحقيق الأمان القومي انطلقت ومثلت تياراً عارماً برغم أن القوى التي تولت قيادة هذا التيار لم تكن قوى واعية منظمة بما يكفي لتحقيق انتصار حاسم، وسادتها العفوية والمبادرات الشخصية ولعبت فيها الزعامات والشخصيات الوطنية والدينية الدور الأساسي، إلا أن ضغط الجماهير الشعبية وتقديمها التضحيات الجسيمة وعنف المعارك مع الاستعمار وصنائه المحلية وغطرسة المستعمرين غفي تعاملهم مع أبناء الشعب، أدى إلى احتدام التناقضات وبالتالي نضجاً مبكراً مكنها من توفير ظروف نضالية تحققت بموجبه مكتسبات متلاحقة في تعزيز السيادة الوطنية، وفي تقليص متزايد للنفوذ الاجنبي.

ونظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يكن في واقع الحال سوى تشريع للاستعمار يتيح للدولة الاستعمارية وإدارتها الهيمنة على شؤون البلاد، وألحقت ذلك بمعاهدات جائرة بطريقة (عقود إذعان) كبلت حريتها، ونصت على " حق " الدول الاستعمارية إقامة المعسكرات لقواتها البرية والجوية والبحرية، واستخدامها في زمن السلم والحرب، ولجيشها " حق " المرور بكامل سلاحها وعنادها عبر الأراضي الوطنية، وهي بذلك تابعت اتخاذ أراضي مستعمراتها السابقة مقراً وممرراً لجيوشها، وبصرف النظر عن الشكل، فإن جوهر المسألة بقي كما كان في عهد الحكم الاستعماري المباشر.

وقد أثبتت التجربة التاريخية، بأن الوجود الأجنبي أبان مرحلة الانتداب لم يكن يختلف عنه في عهود السيطرة الاستعمارية، ذلك أن الوجود العسكري الاستعماري أستمّر يخدم ذات الأهداف في السيطرة والهيمنة وفي حماية وحراسة المصالح الاستعمارية، وبالإضافة لذلك، فقد كان الوجود العسكري الكثيف يعني سيادة إرادة الدول الاستعمارية والتهديد بالتدخل والقيام بضربات لحرف مسار أي عملية سياسية أو اجتماعية تؤدي إلى الاستقلال. فعلى سبيل المثال: لعبت القاعدة الجوية البريطانية

في الحبانة (العراق) دوراً مهماً في إجهاض الحركة الوطنية العراقية في مايس / 1941 كما لعبت القاعدة البريطانية في السويس أدواراً مماثلة في التدخل أو التهديد بالتدخل، كذلك القاعدة الفرنسية في بنزرت التونسية، والقاعدة الأمريكية هويلس والبريطانية في طبرق في ليبيا، حيال ثورات وحركات التحرر العربية في الشمال المغرب العربي، رغم أن هذه البلدان كانت مستقلة وخارج نظام الانتداب .

وقد اعتمدت الدول الاستعمارية ولفترة طويلة سياسة القواعد العسكرية التي بنتها في أرجاء مختلفة من العالم حيث تتيح لها التدخل وبسرعة بقمع وإجهاض ما تعتقد بأنه يهدد " مصالحها " وفي المقدمة الحركات التحررية التي تهدف إلى تعزيز الاستقلال السياسي، وتخليص فعاليتها الاقتصادية من براثن الاضطراب الاستعماري والإمبريالي، ولذلك فالقواعد العسكرية كانت لها مكانتها الهامة في خيار استخدام القوة المسلحة الذي واجهت به البلدان المستقلة والنامية، ومنها الاقطار العربية ومحاولاتها في متابعة بسط النفوذ والهيمنة. وفي هذا الإطار لعبت القواعد العسكرية دوراً يختلف في فاعليته وأهميته من قطر لآخر بحسب درجة تغلغل نفوذها السياسي والاقتصادي.

ومن المعروف أن القواعد والوجود العسكري البريطاني في مصر حتى ثورة تموز / يوليه / 1952 كان فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية في مصر، وأستمر هذا الوجود يشعه بفعاليتها بدرجة أقل بعد الثورة إلى أن تمت تصفيته تماماً عام 1954. إلا أن بريطانيا عادت لتستخدم خيار القوة المسلحة عندما أقدمت القيادة الوطنية المصرية بقيادة الزعيم الوطني جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس عندما شنت بالتعاون مع فرنسا وإسرائيل بعد مشاورات سياسية، ومراحل التخطيط العسكري المشترك، العدوان المسلح على مصر عام 1956، وكان لذلك أكثر من مغزى واحد: (1)

1. منع القيادة المصرية من المضي قدماً في تصفية الارث الاستعماري ومصالحه.
2. قمع الاتجاه الوطني والقومي في مصر.
3. كان تأميم القناة واستخدام موارده في التنمية سيقود إلى تحولات اقتصادية واجتماعية سوف لن تكون في صالح الاستعمار. (1)

وقد أستخدم العدوان الثلاثي في حملته العسكرية كافة مزايا القواعد العسكرية. فمن جهة كانت فرنسا تستخدم قواعدها البحرية في الجزائر (المحتلة آنذاك كجزء من الأراضي الفرنسية)، وبريطانيا قواعدها في ليبيا (طبرق) كقواعد ضمن الوطن العربي ضد قطار عربي آخر، كما استخدمت قوات الحملة قواعد عسكرية على تخوم الوطن العربي: ماطا، قبرص، كما ساهمت قطع الاسطول البريطاني والفرنسي، وما تضمنه من حاملات للطائرات كقواعد جوية متنقلة، ساهمت في العمليات الحربية

سواء في المياه الاقليمية المصرية أو العربية، أو في المياه الدولية. ومثلت إسرائيل (ولا تزال) القاعدة الثابتة والمتقدمة للاستعمار والإمبريالية وأداة للعدوان . (3)

وقد كانت أعوام الخمسينات حاسمة في مسيرة التحرر الوطني والقومي في الاقطار العربية، فتجارب النضال ضد الاحتلال وأنظمة الانتداب بالإضافة إلى تبلور الموقف الاجتماعي الداخلي، أفرزت معطيات جديدة ساهمت في أشتداد فاعليتها وتأثيراتها بوجه التأثيرات المقابلة من القوى الاستعمارية وفعاليتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقد حققت هذه القوة الشعبية انتصارات ومكاسب لا يستهان بها لا سيما تلك التي تتعلق بتقليص الوجود الاستعماري قفي سوريا ومصر أبان الخمسينات، وفي 1958 بتسديد ضربة مهمة لهذا الوجود في العراق تمثل بانسحاب العراق من حلف بغداد مما أدى لإلغائه، وتصفية القواعد البريطانية في الحبانية والشعبية، وانسحاب العراق من منطقة الاسترليني، وكذلك في انتصار الإرادة الوطنية في لبنان، وإحباط أهداف الإنزال الأمريكي 1958، وسحب القوات الأجنبية، وتحقيق استقلال القطر السوداني، وصدود الثورة الجزائرية وانتصارها عام 1962، هذه وغيرها من مفردات، أدت إلى انهيار سياسة الاحلاف العسكرية التي أراد بها الاستعمار ربط الأقطار العربية في استراتيجيته الاستعمارية الدولية.

وكان توجه الدول الاستعمارية في سياسة الاحلاف مباشراً وحثيثاً، وقد مثل في تلك المرحلة العمود الفقري في السياسة الاستعمارية ليس على صعيد الشرق الأوسط فحسب، بل في السياسة الاستعمارية العالمية. بيد أن ذلك التوجه كان يصطدم في الشرق الأوسط والأقطار العربية بعقبة موضوعية واضحة، إذ أن الاقطار العربية لم تكن تواجه الخطر الشيوعي ومخاطر الحرب الباردة، بقدر ما كانت تشكو من الدعم الاستعماري سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لإسرائيل من جهة، واحتلال الدول الاستعمارية نفسها (بريطانيا - فرنسا) لأقطار عربية، أو لأجزاء منها، الأمر الذي عطل مشاركة العديد من الاقطار العربية في الاحلاف الاستعمارية عد الحكومة العراقية التي كانت ترتبط (آنذاك) بروابط صداقة مع الدول الغربية.

وحتى نهاية الخمسينات، كانت أقطار الوطن العربي تعج بالقواعد العسكرية الاستعمارية، منها في الاقطار التي كانت لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية (الجزائر - جيبوتي / فرنسا)، (عدن - بريطانيا) أو في الاقطار شبه المستعمرة مثل البحرين وعمان أو في أقطار استقلت حديثاً مثل المغرب وتونس وليبيا.

أما على تخوم الوطن العربي، فكانت السياسة الاستعمارية لا تقل اندفاعاً في الهيمنة والحصول على قواعد عسكرية مثل تركيا العضو في حلف الناتو، وإيران التي كانت تمنح تسهيلات واسعة النطاق للولايات المتحدة في الاستخدام العسكري لأراضيها

وأجواءها الاقليمية والباكستان، وهما أعضاء في حلف المعاهدة المركزية (بغداد سابقاً)، كذلك الوجود البريطاني المستمر في قبرص ومالطا وجبل طارق. وبذلك فقد استمرت القواعد العسكرية الاستعمارية تؤدي ذات المهام ولكن بطبيعة جديدة، إذ كان عليها مراعاة أمرين أساسيين:

1. مراعاة عدم خرق سيادة البلدان بشكل فاضح.
2. مراعاة رفض الشعوب للوجود العسكري المسلح العلني.

وليس نادراً ما تعرض العسكريون الأجانب وقواعدهم لنشاطات ثورية، عفوية أو منظمة في إطار نضال حركات التحرر الوطنية في الاقطار المختلفة، وغداً واضحاً أن ليس بإمكان المستعمرين استخدام الأراضي العربية كما كان الحال في عقود الثلاثينات والأربعينات، ذلك أن القواعد العسكرية تنطوي على شكل من أشكال خرق السيادة الوطنية لا سيما إذا كانت مفروضة وخلافاً لإرادة الطرف الثاني.

وبناء على ذلك، فإن النضال من أجل الاستقلال التام وتعزيزه، لا بد وأن يستهدف إزالة تلك القواعد، ولقد أرتبط الموقف الوطني دوماً بإزالة القواعد العسكرية ومظاهر الوجود العسكري. فعلى سبيل المثال، فقد اعتبرت الجماهير قرار الحكومة الاردنية طرد الجنرال كلوب من قيادة الجيش الأردني عام 1956 عملاً وطنياً، وكذلك اعتبر انسحاب العراق من حلف بغداد في أعقاب ثورة 13 / تموز / 1958 أو إزالة القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا عام 1969.

وقد أتاح إزالة الوجود العسكري الأجنبي إحداث سلسلة من التغييرات على صعيد السياسة والاقتصاد يمكن ببساطة تصور صعوبة تحقيقها في ظل التواجد العسكري المباشر، وبهذا المعنى يمكن تقدير مدى الصعوبات السياسية والعسكرية في مصر عندما أقدمت قيادتها الوطنية على تأميم قناة السويس عام 1956، ما لم تكن قد أنهت الوجود العسكري البريطاني قبل ذلك عام 1954 في قواعدها العسكرية في قناة السويس، وكذلك مدى الصعوبات التي يمكن أن تواجه عمليات التأميم الوطنية للاحتكارات النفطية وغيرها التي تمت بنجاح في أقطار عربية عديدة.

ومن جهة أخرى، فإن اشتداد نزعة العسكرة، وإقحام القوات المسلحة في العلاقات الدولية وفي ملاحظة مفردات الاحداث على مسرح السياسة الدولية، التي تشير إلى اشتداد وتطرف الدوائر الإمبريالية في استخدام قواتها المسلحة، يطرح ضرورات جديدة ليس فقط على صعيد تعزيز الاستقلال السياسي للبلدان النامية، ومنها الأقطار العربية، وتعزيز سيطرتها على ثرواتها الوطنية فحسب، بل ومن أجل انتهاء سياسة وطنية تبعد البلدان النامية عن مخططات الإمبريالية في اتخاذ أراضي هذه البلدان مقراً أو ممراً لشن حروب استعمارية توسعية جديدة تصيب أمنها القومي بأفدح الأضرار وتهدد بإعادة البلدان النامية إلى عصر الهيمنة المباشرة.

هوامش: 3 . 2

1: Al Dabak, Durgham: Die Expansionspolitik der USA im Nahen Osten, Leipzig 1981

2. هويدي، أمين: حروب عبد الناصر، ص 19-20، بيروت 1979

3. هويدي، أمين: نفس المصدر، ص 74 - 90

3.3 . المهمات المعاصرة للتواجد العسكري الغربي

لاحظنا في المباحث السابقة ولا سيما في الفصل الأول، أن الظروف والمعطيات المطروحة على مسرح العلاقات الدولية (سياسياً - اقتصادياً - عسكرياً) أرغمت القوى الاستعمارية والإمبريالية على تغيير سياستها وتنفيذ مخططاتها مع استمرار جوهر فعاليتها تضم ذات السياسة الاستعمارية القديمة التي تضم أمراً أساسياً ولا نقصد هنا سوى التوسع السياسي والاقتصادي، ودعم هذه السياسة بالقوة المسلحة.

ومع أن ظروف استخدام القوة المسلحة قد تغيرت كثيراً من حيث بروز قوى دولية جديدة (بلدان المنظومة الاشتراكية)، وبروز عدد كبير من البلدان النامية المستقلة واستعدادها للدفاع عن كياناتها الوطنية. كما أن التجارب والهزائم التي مني به الاستعمار في أكثر من منطقة، فبرغم هذه المعطيات إلا أن خيار استخدام القوة المسلحة ما يزال من بين الخيارات المفضلة للدول الرأسمالية العظمى، وما زالت نفقات السلاح تلتهم قسماً غير بسيط (أكثر من 10%) من دخلها القومي، وينصرف أعداد كبيرة من العلماء وقوة العمل إلى مجالات الصناعات الحربية، وهنا لا بد من التذكير بأنهم (أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في مجال الصناعات الحربية) يتمتعون بثقل مهم في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة.

وبإدئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن أجواء الحرب الباردة وغيوم التوتر التي تطلقها ماكينة الإمبريالية لتسميم أجواء العلاقات الدولية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مساعي البلدان النامية في تعزيز موقفها السياسي والاقتصادي. فهي تتأثر أولاً من رصد الميزانيات الهائلة للدفاع مما يقلص مجال التعاون الدولي في مجاله الاقتصادي وعلى صعيد إنساني كالقضاء على المجاعات التي تحدث في أرجاء مختلفة من العالم، بالإضافة إلى فقرات عديدة في معضلات التنمية.

على الصعيد السياسي: فإن أجواء التوتر في العلاقات الدولية والحرب الباردة، واشتداد عملية الاستقطاب تضيق من هامش المناورة للدول المستقلة حديثاً (النامية) والتي تسعى إلى مساعدة المجتمع الدولي في إيجاد الحلول لمشكلاتها.

فسياسة الاحلاف والمساعدات العسكرية التي كانت الولايات المتحدة تنتهجها، ما كانت تهدف إلا إلى احراز المكتسبات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، واستخدامها في الصراع العالمي تحقيقاً لمآرب إستراتيجية تتناقض مع مصالح البلدان النامية التي تتلخص بتعزيز الاستقلال السياسي، وتحقيق خطوات جدية على طريق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

على الصعيد الاقتصادي: فقد تطورت أساليب تصدير رأس المال الاحتكاري، بصفة خاصة إلى البلدان النامية مع أنها استمرت تضم ذات الجوهر في الاستغلال والنهب،

وإن كانت ظاهرياً تمثل قدراً من تجنب الاستفزاز المباشر لسيادة هذه البلدان، فالشركات المتعددة الجنسية تعد على سبيل المثال في مقدمة هذه الأساليب الحديثة.

وعلى الصعيد العسكري: فقد قادت الثورة العلمية التكنيكية إلى تطورات استراتيجية هامة سواء في مجال صناعة الأسلحة وقدراتها، أو في مجال استخدامها التكتيكي والاستراتيجي.

وبناء على ما تقدم، فقد تطورت سبل واستخدام القوة المسلحة وانتشارها، كذلك سياسة القواعد العسكرية التي أستحوذ إقامتها في البلدان النامية على اهتمامات الأوساط الاستراتيجية الاستعمارية والإمبريالية في هذين الاتجاهين الأساسيين، بالمؤشرات التالية:

1. في مجال صناعة الاسلحة: طرحت الصناعات الحربية الحديثة معدات جديدة تقلص من الحاجة إلى إجراء الإدامة السريعة والمتواصلة بالوقود والعتاد، فضاعفت بذلك من قدرة الأسلحة ونديات عملها وكذلك في زمن استخدامها. فقد طرأ تطور ملحوظ على قدرات الطائرات والسفن والغواصات، وكذلك على إنجازها وفعاليتها الحربية التدميرية من حيث حمولتها من القذائف والمواد المتفجرة/ كما في خصائصها التكتيكية (السرعة والمناورة).
2. بناء على التطورات الكبيرة في صناعة السلاح، فقد شهد الفكر العسكري التكتيكي والاستراتيجي بدوره وكنتيجه له، ثورة شاملة، فكان لابد لهذا الفكر مواكبة التطورات العلمية التكنيكية/ ومعطياته واستيعابها لا سيما في مجال الأسلحة البعيدة المدى (الصواريخ) وأسلحة الدمار الشامل.

أدت هذه المعطيات إلى إضعاف أهمية القواعد من ناحيتها الفنية التكتيكية، إذ أصبح بمقدور السفن والطائرات الحديثة التوجه إلى مسافات بعيدة دون الحاجة للتوقف والتزود بالوقود، وكذلك لم يعد من الضروري التقرب إلى الأهداف لإصابتها، بيد أن المساعي الدول الاستعمارية مغزى آخر في إقامة القواعد، لا تنحصر في قيمتها أو فائدتها الفنية التكتيكية.

فالعالم الرأسمالي في إطار عمل فعالياته العسكرية في الحصار/ أو المقاطعة، ولتكون تلك الفعاليات سواء تمت في إطار القانون الدولي أو خارجه، بحاجة لإحاطتها بحلقة محكمة من القواعد العسكرية المتعددة الأهداف والأغراض، تقوم عند " الضرورة " بأعمال مركز المراقبة الأمامي، والمستودع اللوجستي، وقد تنشعب هذه الضرورة في أي وقت، ومهمات القواعد لا تنحصر فقط بتواجد قوات للقتال، بل هناك مهمات جديدة أخرى/

1. قواعد للتنصت والتشويش الالكتروني.

2. قواعد للإنذار المبكر.
3. قواعد للاتصالات اللاسلكية للسيطرة على القطعات المنتشرة.

هذا بالطبع إلى جانب القواعد الجوية والبحرية التي يتميز البعض منها بأهمية استراتيجية إما بسبب موقعها الاستراتيجي، أو باعتبارها صالحة لاستقبال أسلحة استراتيجية، وبعضها جزر أما بقدر محدود من السكان (غوام / المحيط الهادئ، ممتلكات أمريكية، 178 ألف نسمة، سمانها خليط من أوربيين وأمريكيين، السكان الأصليين أقلية)، أو خالية تماماً (ديغو غارسيا / المحيط الهندي، ممتلكات بريطانية، مؤجرة للولايات المتحدة، هجر سكانها إلى الهند وبريطانيا) وهذه قواعد لا يترتب عليها أية التزامات سياسية.

وتلعب القواعد العسكرية دوراً مهماً كمحطات للقوات المنقولة جواً، أو بالتمركز الفعلي لقوات عسكرية ضاربة جاهزة للتدخل السريع في وقت قصير (قدر الامكان) لإنقاذ موقف سياسي / عسكري ما، أو للحيلولة دون تدهور خطير في الموقف العسكري والاستراتيجي، وبهذا المعنى فإن التواجد العسكري والقواعد العسكرية ما هي إلا صفحة في سياق استراتيجية شاملة للدول الإمبريالية وهي ذات أبعاد تتعدى تأثيراتها المحلية والقارية لترتقي إلى مستوى السيطرة على العالم.

فالقواعد العسكرية اليوم لم تعد مهماتها تقتصر على أهداف محلية أو تكتيكية، فهي كما بينا أداة للتوسع العالمي من جهة، ولمواجهة الأعداد الحاليين أو المحتملين، وحركات التحرر في البلدان التي تنشب فيها ثورات. والقواعد لم تعد تشتترط التواجد الكثيف ذات المظاهر التي تثير استفزاز المشاعر الوطنية، فعلى سبيل المثال: تؤدي طائرة أو اكس (AWACS) واحدة للاستطلاع والإنذار المبكر والرادار (وتؤدي مهام تجسس) تؤدي مهمات تفوق في قدراتها ما كانت تفعله ربما عدة أسراب من الطائرات في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وربما بعدها أيضاً، وقلصت أو ألغت عمل فريق كبير من الفنيين والعسكريين، وعناصر الحماية اللازمة وجماعة الإدامة.. الخ وبذلك تعادل (من وجهة نظر السياسية والفنية) قيمة قاعدة عسكرية كاملة، كانت الدول الاستعمارية تسعى للحصول عليها.

وما يقال عن طائرة الاستطلاع أو اكس، ينطبق على أسلحة أخرى كطائرة التجسس يوتو (U2) التي تطير على ارتفاعات شاهقة، وطور السوفيت صواريخ أرض / جو خصيصاً لإسقاطها، وكانت هذه الطائرة تطير من قاعدتها في بيشاور / الباكستان، وتقطع الاتحاد السوفيت، وتهبط في النرويج، وإذ أُلغى التطور التقني قدراتها، لكن الأقمار الفضائية عوضت عنها. وكذلك الأمر مع الغواصات الذرية التي أطالت فترة إبحار ومكوث الغواصة تحت الماء، بالإضافة إلى قدراتها التسليحية، تنجز ما كانت سفن كثيرة تعجز عنه حتى الماضي القريب.

ومن البديهي، ففي مثل هذه الحالة يتقلص المجهود العسكري إلى حد كبير، وليس ذلك فحسب، بل ويتبع ذلك تقلص في النفقات المالية المرصودة لهذه الفعاليات تقلصاً ملحوظاً في التبعات والآثار السياسية لوجود القواعد العسكرية على أراضي البلدان النامية، التي كانت على الدوام تمثل استفزازاً لسيادة البلدان على أراضيها ومبرراً وطنياً للمعارضة الشعبية ضد الحكومات الموالية للدول الاستعمارية .

بيد أن النفقات المالية والآثار السياسية لم تكن على الدوام عاملاً ضاعطاً على الدول الامبريالية والاستعمارية، فهي تسعى (بالطبع) إلى تقليص ما أمكن من النفقات المالية والآثار السياسي ولكن (مع التشديد) دون تعريض أو الإخلال بالموقف العسكري والسياسي ودون تعريض أسس الاستراتيجية الشاملة في متابعة التوسع السياسي والاقتصادي، فالولايات المتحدة تجاهر وإعلان حكومي رسمي، إدخال مناطق تبعد عشرات الالاف من الأميال تحت نفوذها ومصالحها الحيوية.

إعلان الرئيس أيزنهاور 1957 منطقة الشرق الأوسط
إعلان الرئيس نيكسون 1969 جنوب شرق آسيا
إعلان الرئيس كارتر 1980 منطقة الخليج العربي

بل وتنص دراسة أعدت بجامعة جورج تاون / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (واشنطن) " ولكن استراتيجيتنا لنصف الكرة الغربي (الحتمية الضرورية للدفاع عن الولايات المتحدة وجيرانها) يجب أن تعتمد أساساً على تفوق بحري حازم، وقوة نووية فذة وبالمحافظة على قاعدة أمنة يمكننا أن ندفع قواتنا عبر البحار لتحمي مصالح الولايات المتحدة " (1)

وبهذا المعنى فإن الإمبريالية في العصر الراهن، تضع عقيدتها العسكرية Military Doctrin في الدفاع عن مصالحها العالمية بعيداً عن حدودها الدولية المرسومة على الخرائط، وفي قارات بعيدة. وينتشر اليوم في الأدب والمصطلحات السياسية مصطلحات (الخط الأحمر) و (الخط الأخضر أو البنفسجي) وتلك تعني حدود فعاليتها المختلفة ما يجوز التفاوض فيه وما لا يجوز، وقد تمر تلك الخطوط بدولة مستقلة ذات سيادة، أو في جزيرة نائية في المحيطات، فتكون موقع ثمين إذ تشكل نقطة ممتازة لمراقبة فعاليات غزو الفضاء الخارجي، أو التجارب النووية، أو أنها تضع أهداف محملة على خارطة الأهداف النووية المحتملة، أو لاعتبارات مدى الصواريخ أو كونها توفر مزايا طبيعية وجغرافية مناسبة لإيواء وإبحار الغواصات.

ومع أن إقحام معطيات التكنولوجيا في صناعة السلاح بشكل واسع النطاق قد قلص كما ذكرنا الضرورة الحتمية للكثير من الفقرات في مجال انتشار القوات المسلحة على صعيد الكرة الأرضية، بيد أن بالمقابل فإن توسع الأهداف الإمبريالية وسعيها الحاد إلى إيجاد مواقع نفوذ سياسي واقتصادي " تطلب " بدوره أتساع دور القوة

العسكرية وكذلك في إطار استراتيجيتها في التصدي لاعداءها، وهو معسكر آخر بالاتساع، وهذا ما يفسر التوسع المطرد في ميزانية الدفاع للدول التابعة للمعسكر الغربي، لا سيما الولايات المتحدة خارج حدودها الوطنية. ففي عام 1981 بلغ رقم التواجد العسكري كمجموع كلي (2,062,346)، منهم فقط (1,562,569) في الولايات المتحدة نفسها، و (1,278,715) في ممتلكات امريكية (جزر في البحار والمحيطات)، فيما بلغ عدد العسكريين الأمريكيين في دول أجنبية مستقلة (499,777) فرداً، أي حوالي النصف مليون. (2)

وتشير إحصاءات رسمية أن الزيادات في ميزانية الدفاع للولايات المتحدة متواصلة، فقد كان حجم الزيادة عام 1980 (1,3%) عن العام الذي سبقه، وزاد بنسبة 4,3% للعام 1981، وسيشهد في السنوات اللاحقة زيادات تصل إلى 7-10%. (3)

وفي عصرنا الراهن، حيث تلعب العوامل الجيوبوليتيكية وكذلك العوامل الاقتصادية دوراً يتسم بالأهمية الفائقة، يحتل الشرق الأوسط وأقطاره العربية بصورة خاصة مكانة مهمة في مجموع هذه العوامل التي تدخل في صلب الاستراتيجية الشاملة للامبريالية العالمية ومما يجعلها على رأس قائمة اهتماماتها ومجهوداتها.

وبموجب هذه المعطيات وغيرها، توجهت استراتيجيات الدول الاستعمارية: الولايات المتحدة بصفة خاصة، باعتبارها قائدة للمعسكر الرأسمالي، وباعتبارها تسلمت الإرث الاستعماري البريطاني / الفرنسي.

وقد تجسدت هذه التوجهات في بداية الخمسينات بإقامة القواعد البرية والجوية والبحرية في بلدان المشرق العربي والمغرب على السواء من قبل الدول الاستعمارية القديمة، وتواجد مثل هذه القواعد لا يستفز المشاعر الوطنية للجماهير في مرحلة نضجها ووعيتها في السبعينات فحسب، بل ويشعرها بالقلق على منجزاتها السياسية والاقتصادية، فهذه توجهات لا تستهدف مثلاً رفع مستوى الرعاية الصحية، أو المساعدة في إزالة الأمية أو رفع مستوى التعليم. فالولايات المتحدة تقدمت إلى الأقطار العربية بهدف:

1. سد " الفراغ " الذي خلفه الانسحاب البريطاني من السويس.
2. سد " الفراغ " الذي خلفه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي.
3. التقدم الواسع الذي أحرزته الاحتكارات البترولية في الاقطار العربية، لا سيما في المملكة العربية السعودية التي يعادل انتاجها بمفرده نصف إنتاج بلدان أوبك.
4. الالتزام الأمريكي المطلق لإسرائيل.
5. اتساع حجم المصالح الاقتصادية الامريكية في الوطن العربي (فعاليات الشركات الامريكية، التبادل التجاري .. الخ) . (4)

تدل هذه المعطيات، أن ليس من قبيل الصدفة أن يتركز أثنين من ثلاثة من إعلانات / مبادئ (Doctrin) على اعتبار منطقة الشرق الأوسط (الاقطار العربية) منطقة نفوذ للولايات المتحدة تدخل في مجالها الحيوي.

وبهذا المعنى، فإن سياسة القوة العسكرية الاستعمارية تطرح في الاقطار العربية وفي عموم مناطق البلدان النامية أنماط تحركها باتجاهين متلازمين ينبعان أساساً من الخصائص الأساسية للاستعمار ولا نعني هنا سوى تصدير القوة والعنف في العلاقات الدولية. فخطط التوسع تضم في جانبها الأول: السيطرة والهيمنة على المنطقة وسلب ونهب ثرواتها، وإخضاعها سياسياً، وفي جانبها الثاني ضم هذه البلدان إلى سياستها في الهيمنة العالمية .

فطبيعة التواجد العسكري للدول الإمبريالية في الأقطار العربية أو في المناطق المتاخمة أو في مياهه وسماؤه في المرحلة الراهنة، لا ترتبط بطبيعة الأوضاع السياسية في الاقطار العربية الحالية فحسب، بل وفي الحسابات المستقبلية لهذه المنطقة وتأثيراتها على مسرح السياسة الدولية، وفي كلتا الحالتين يمثل هذا التواجد محاولة لتكبير صانعي القرار السياسي في الحكومات المعنية وزجهم في إطار استراتيجيتها الشاملة كعناصر مساعدة، وما ينجم عن ذلك من مخاطر:

1. تمزيق وحدة الموقف السياسي والتصرف للبلدان النامية.
2. الإخلال بسيادة واستقلال هذه البلدان.
3. تعريض أمنها القومي لصراعات وبالتالي للمخاطر.
4. حرفها عن اهتمامها الرئيس الذي يتمثل برفع وتائر التنمية وتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي.

ويتمثل الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي بأشكال وأنماك مختلفة أبرزها:

1. قواعد الإنذار المبكر والتصنت والمراقبة الجوية(القواعد الامريكية في شبه جزيرة سيناء).
2. التسهيلات البحرية في استخدام موانئ وقواعد بحرية (الصومال، صلالة / عمان، جيبوتي، البحرين، طرطوس / سورية).
3. التسهيلات في استخدام قواعد جوية، هبوط وإقلاع وتزود بالوقود، وخدمات تقنية، مثل قاعدة رأس بناس في مصر وصلالة والبحرين.
4. زيارات ومناورات مشتركة تجريها الدول العربية مع جيوش اجنبية في إطار تعاون عسكري واسع النطاق سري وعلني في العديد من الدول العربية مثل المغرب ومصر والصومال وعمان. (5)

5. تمثل إسرائيل قاعدة رئيسية للولايات المتحدة وأداتها المنفذة لا سيما بعد عقد الاتفاق الاستراتيجي بينهما عام 1983.
6. طائفة واسعة من القواعد العسكرية المهمة المتاخمة لحدود الاقطار العربية والمتمثلة بقواعد حلف الناتو في : تركيا، اليونان، إيطاليا، قبرص، مالطة، البرتغال، وجزيرة ديغو غارسيا في المحيط الهندي، والأساطيل البحرية العائمة التي يمكن اعتبارها قواعد متنقلة في البحر الأبيض والأحمر وبحر العرب، والمحيط الهندي والأطلسي والخليج العربي. (6)



(الصورة: حاملتان للطائرات / أمريكية في مناورة)

ويرتبط الوجود العسكري الاجنبي في البلدان النامية إلى حد بعيد بالنضال الذي تخوضه وبالفعاليات المشتركة التي تمارسها من أجل تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية، وبالتلازم مع المجهودات التي تبذلها هذه البلدان في عملية التنمية وتطوير مجتمعاتها سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

هوامش: 3.3

1. بالدوين، هانسون: استراتيجية للغد، ص 125، القاهرة / 1972
2. مركز العالم الثالث للدراسات: الاستراتيجية الامريكية الشاملة، ص 75، بيروت / 1982
3. نفس المصدر: ص 29
4. بالدوين، هانسون: استراتيجية للغد، ص 154 – 181 القاهرة / 1972
5. لاحظ تفصيلات عن الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة العربية في: مركز دراسات العالم الثالث: الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، ص 53، بيروت / 1982
6. تبلغ حمولة حاملة الطائرات الحديثة المسيرة بالطاقة النووية من 90 – 120 طائرة أي ما يعادل 7 أسراب وإذا علمنا أن الاستيعاب المثالي للقاعدة الجوية هي 3 أسراب، فحاملة الطائرات تمثل قاعدتين جويتين، وفي الحملات العسكرية الكبيرة، تشارك حاملتين للطائرات أو أكثر، فقد أشترك في غزو العراق 8 حاملات طائرات .

الفصل الرابع

القوة المسلحة في عصر العولمة

- 1 . 3 : نهاية القطبية الثنائية
- 2 . 3 : عولمة أم نظام دولي جديد
- 3 . 3 : للعولمة مخالب وأنياب

(أضيف هذا الفصل لدى طباعة الكتاب في أيلول / سبتمبر 2012)

4 . 1 : نهاية القطبية الثنائية

برغم ما يقال ويشاع أن السيد ميخائيل غورباتشوف، سكرتير الحزب الشيوعي السوفيت (وهو أعلى منصب في الاتحاد السوفيتي بروتكولياً) قد توصل لقناعة إنهاء الحرب الباردة، وتدشين حقبة جديدة في تاريخ المعسكرين والقطبين، إلا أن ذلك في الاعتبار السياسية وفي نظام الدولة السوفيتية أمر مستبعد، وأن الأحداث التي دارت في الكرملين في المراحل الأخيرة وما قبلها، كانت نتيجة دراسة وفحص دقيقين من القيادة السوفيتية مجتمعة، وبالتالي فالقرار هو قرار جماعي، توصل إليه صناعه بعد دراسة وفحص عميقين.

في مطلع الثمانينات، دهشت عندما صارحني بروفيسور في جامعة لايبزج / بألمانيا الديمقراطية أن حقبة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ستكون حافلة بأحداث كبيرة، وأستطرد أن برنامج ريغان للدفاع الاستراتيجي والتي أطلق عليها في الإعلام (حرب النجوم) هو استدراج لموقف أو فخ صعب، فإن استجاب السوفيت وحلفاؤه لسباق التسلح فيس مجال الفضاء، فذلك يعني أن هذا البرنامج المكلف للغاية سيستهلك أي تخصيصات للتنمية بل هو مكلف جداً حتى للأمريكان أنفسهم رغم أن أوضاعهم المالية تبدو بحال أفضل. وإن لم يستجب، فذلك يعني أن السوفيت والمعسكر الاشتراكي سيكون تحت رحمة التفوق الأمريكي، وفي ذلك أيضاً نهاية لعصر القطبية الثنائية. فكلا الخياران يعنيان للسوفيت ولحلفائهم خسارة مواقع محتمة في سباق التسلح، والخسارة هنا تعني هزيمة وإن أستبق غورباتشوف والسوفيت نتائجها النهائية والتامة، وذلك بانتهاج سياسة داخلية وخارجية وإجراء انفتاح يفضي إلى تغير معالم الموقف، ولكن روسيا والدول المتحالفة (بعد إجراء تغييرات مهمة، في الهياكل الدستورية، توصل روسيا إلى جمهورية اتحادية تضم كيانات فيدرالية، ودول الاتحاد السوفيت إلى (كومونولث الجمهوريات المستقلة CIS) معها ستبقى بمنأى عن كوارث محتملة.

ثم حدث أن نقاشاً حول هذه الموضوع وتفرعاته دار بين الكاتب وبين صديق يعمل كأستاذ مساعد في جامعة برلين، (كان بالأصل ضابطاً برتبة عقيد ركن في الجيش الألماني)، أخبرني أن الموقف العسكري في أفغانستان سيئ، والسياسيون الأفغان في مرحلة يصعب وضعهم في إطار عمل مشترك، والتعقيدات السياسية والاجتماعية تفوق كل وصف، وهناك تشاؤم بمصير العملية.

كان معروفاً في الأوساط السياسية والدبلوماسية، أن الاتحاد السوفيتي يساعد كوبا على مدار الأيام، وكذلك فقد بذل الكثير من أجل الانتصار في فيثنام (كان 11 قطاراً محمل بالسلاح والعتاد يصل فيثنام يومياً من الاتحاد السوفيتي)، وساعد الكثير من حركات التحرر في العالم، فإدارة دولة عظمى، كانت تطرح نفسها صديقة للبلدان النامية والمتحررة، بمستحقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية ليست بالأمر

البسيط، مع العلم بأن الاتحاد السوفيتي قد خرج من الحرب العالمية الثانية وهو محطم تماماً، فلدیه أكثر من 20 مليون قتيل، عدا الجرحى والمعوقين، وخراب تام للنصف المعمر من الاتحاد السوفيت، وأعاد البلاد إلى مستوى 1907، ومع ذلك كان عليه أن يواجه مستلزمات دور الدولة العظمى فوراً، فكانت معارك الصين الشعبية فيما تبقى من الأربعينات، وكوريا 1949، والحرب الباردة، وسباق الفضاء .. الخ

ومع أن البلدان الاشتراكية كانت تحقق معدلات تنمية ممتازة، إلا أن الإنفاق العسكري ومستلزمات الكتلة العالمية، كانت بالمقابل تستهلك الكثير، وقد أطلعنا شخصياً على الخطة الخمسية الافغانية التي كانت مغطاة بالكامل من الدول الاشتراكية، إذ استلم الألمان الشرقيون قطاع التعليم العالي والصحة، وأستلم السوفيت البنى الارتكازية، والبلغار الزراعة، وهكذا توزعت القطاعات على البلدان الاشتراكية، وتولت البلدان الاشتراكية تعليم ألوف الطلبة الأفغان، في التخصصات العالية بموجب منح على حساب الدولة.

ولكن كان من الصعوبة مواصلة هذه السياسة، ومتابعة سباق التسلح، والهمس الذي كان يدور في أروقة الجامعات، والدوائر القيادية، في الاتحاد السوفيتي وسائر البلدان الاشتراكية، لا يدع مستقبلاً لهذه السياسة فيما كان الغرب يعمل بكل قواه ويتوسع ويشن الحروب ويراكم المكاسب في السياسة والاقتصاد.

هذه المعطيات الرئيسية:

- سباق التسلح،
- وتكاليف الإمبراطورية الاشتراكية،
- بالإضافة إلى أخطاء داخل النظام الاشتراكي،

الذي وضع جل اهتمامه بإطعام وإكساء وتعليم الناس وصحتهم، (وكانت هذه في مستوى ممتاز)، ولكن الحريات الديمقراطية هي ضرورة بذات المستوى، انتهت إليها البلدان الاشتراكية ولكن متأخراً، فحاولت إجراء إصلاحات، الاقتصادية منها كانت جيدة، ولكن السياسية منها والاجتماعية كانت تعوزها الدفقة الحيوية. وانطلاقاً من فكرة أطلقها الرئيس غورباتشوف: أن المواجهة أو الحرب بين القطبين ليست، ولم تعد ممكنة، بسبب ما يمتلكه الطرفان من أسلحة، تكفي لإبادة البشرية ستة مرات، لذلك عندما أطلق الرئيس غورباتشوف حملته: البيروسترويكا، والغلاسنوست، المصارحة وإعادة البناء، كانت بمثابة فتح أبواب محكمة الإغلاق، فلما فتح لم يعد بالوسع قبول أو التحكم بما يدخل وما لا ينبغي أن يدخل، والباقي تكفلت بها المسيرة لوحدها. تفكك الاتحاد السوفيتي، وقامت روسيا الاتحادية التي استمرت تمارس قواعد الدولة العظمى مستلمة الأثر السوفيتي، وذلك ربما بعض مما دار وأفق عليه في محادثات مالطا بين الرئيس غورباتشوف، والرئيس بوش (3 / ديسمبر / 1989).

كان الاتحاد السوفيتي وقيادة الحزب الشيوعي، لا تجهل أن هناك مطالبة عامة تنشد التغيير، ولا يمكن إلقاء ظلال من الشك عليها جميعها، وإن نزعات استقلالية قد تسللت إلى الاحزاب الشيوعية الرئيسية في أوروبا الغربية تمثلت بالدرجة الأولى وبصفة ظاهرة بالشيوعية الأوروبية (Euro Comonism) (الاحزاب الشيوعية: الإيطالي، الفرنسي، الأسباني) .

وبعد وفاة جوزف ستالين زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي في الخمسينات (3 / مارس / 1953)، بدأت الاقطار الاشتراكية في شرق أوروبا تحاول كل صياغة تجربتها، وإعطاء مسيرتها طابعها الوطني، وسبقهم جميعاً الحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي رفع راية التمرد على موسكو حتى في عهد ستالين، إذ كرس المارشال تيتو نهائياً مركزه الخاص ونهجه الاستقلالي الواضح عبر مواقف سياسية مختلفة، في مقدمتها النشاط العالمي الذي تلعبه يوغسلافيا على نطاق دول عدم الانحياز.

كان الحزب الشيوعي الهنغاري (1956) أبدى محاولة مماثلة، إلا أن الحركة انتهت بسرعة، فالتزمت العقائدي الدوغماتي كان في ذروته، ثم مال الحزب الشيوعي الألباني بقيادة أنور خوجة إلى جانب الصين في خلافها من موسكو، وفي الستينات (توجه الحزب الشيوعي الروماني بقيادة شاوشيسكو إلى اتخاذ المزيد من المواقف التي تشير إلى استقلال القرار الروماني. وفي أكثر من مناسبة، عبر الشيوعيون الرومانيون عن انفرادهم بقرارات مخالفة لموسكو ويأتي في مقدمة الشواهد على ذلك خروجها عن أجماع الدول الاشتراكية بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني بعد عدوان 1967. كما عبرت أحداث جيكوسلوفاكيا (1968) التي تنبأ قادة الحزب فيها بضرورة التجديد وفتح آفاق جديدة، عن عمق الازمة في صف الاشتراكية، وأخيراً وليس آخراً، الهزة الكبيرة التي استطاعت نقابة التضامن أن تحدثها في المجتمع والحياة السياسية البولونية. وفي التعاطي مع الأزمة عبرت مفرداتها عن سوء إدارة، وفساد كبير في أجهزة الدولة والحزب، أبسط ما يدل عليه، وجود إذاعة غير رسمية تذيع من الأراضي البولونية، دون أن تتوافر أجهزة قادرة على غلقها !!

هذا إذا استثنينا الشرخ الكبير (الخلاف السوفيتي - الصيني) الذي أضر كثيراً بموقف الاشتراكية، والموقف المستقل للحزب الشيوعي الكوري، والتي أستغلها المعسكر الرأسمالي في أجل إضعاف الاشتراكية، ومواصلة الضغط، وتسليط مآكنة إعلامية ضخمة، أضرت إلى جانب أحداث هنغاريا 1056، وجيكوسلوفاكيا 1968 بموقف الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية التي كانت في وقت من الأوقات نداً قوياً للأحزاب البورجوازية، كما في إيطاليا وفرنسا، وأسبانيا.

أما على جبهة القوى والحركات العمالية والديمقراطية في البلدان الصناعية والرأسمالية، لم يكن الوضع بأفضل كثيراً من الأحزاب العمالية التي كانت متعددة ضمن المجتمع الواحد، بل كانت تخوض صراعات تنافسية فيما بينها، ولهذا السبب حدثت خسائر كثيرة في أميركا اللاتينية بالذات قبل غيرها في بلدان مثل: تشيلي، أرغواي، البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، نيكاراغوا، غرينادا... الخ

وكانت الأحزاب والحركات الاشتراكية تتوزع إلى شيوعية موالية لموسكو أو موالية للصين، أو اشتراكية يسارية مستقلة، تروتسكية (الأممية الرابعة)، التي كانت شائعة في أميركا اللاتينية وغيرها أو حركات فوضوية، وكانت شائعة في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وأيضاً أميركا اللاتينية، وإلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية وحركات غوار مقاتلة، وبالإضافة لذلك كانت حركات نقابات العمال وحركات تحرر المرأة ومنظمات السلام واتحادات الطلبة واتحادات الأدباء والكتاب التقدميين وغيرها والتي لها دورها البارز.

ولابد هنا من الإشارة بنوع خاص، التي سيكون لها مغزاها المهم فيما بعد، هو بروز تيارات من بين الأحزاب الاشتراكية والعمالية في رؤى ذات آفاق جديدة لم تكن إلا رد فعل على الملامح الجديدة للرأسمالية، وللمظاهر والظواهر الجديدة لها، وهذه الحركات اتخذت في البداية أسماء تدل على جوهر الحركة مثل حركة البديل Alternativ أو حركات الخضر أو السلام الأخضر Green Peace وحركة البديل والخضر (كانت انطلاقتها الأولى من ألمانيا الاتحادية)، وكانت تؤكد ضرورة تطوير أساليب عمل الحركات والأحزاب أو الدول الاشتراكية لمواجهة الرأسمالية.

بالإضافة لذلك فإن الأحداث السياسية تدور بإيقاع متسارع على مسرح السياسة الدولية واكتسبت بعض العناصر أهمية، منها عامل الأمن، ذلك أن الأحداث السياسية، تحتل فرصة تطورها وتعقدها، فهي إما تقرب النار من فتائل الأسلحة النووية المكدسة لدى الحلفين (الأطلسي و وارسو) أو تبعدها، لا سيما أن عملية الانفراج السياسي الدائرة منذ مؤتمر هلسنكي، لم تستكمل بالانفراج العسكري، بل على العكس يجري تصعيد في التوتر العسكري يتمثل بتطور صناعة الأسلحة الإستراتيجية واقتنائها.

تطورت هذه الفكرة إلى حقيقة: إن أي صراع يدور في أرجاء الكرة الأرضية قد يحل بلقاء قمة بين الأطراف المعنية أو بقاء القوتين الأعظم، الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ولكن المساس بالمبادئ الأساسية للأمن الأوروبي قد يفتح باب مشكلة لا يعرف مداها، وقد تكون الحرب النووية أحد جوانبها وصفحة من صفحاتها. ومن هنا تأتي الأهمية البالغة التي تصرف بها جميع الأطراف المعنية في مؤتمر الأمن الأوروبي وظهر ذلك في الوثائق الختامية لمؤتمر هلسنكي، تلك الأهمية التي دعت أيضاً الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أن يحضر المؤتمر ويساهم بقراراته

وتوصياته، ذلك أن الأمن الأوروبي والخلل بموازينه الدقيقة قد تخل بأمن العالم بأسره.

وحقيقة التقدم التكنيكي في وسائل المواصلات، وانتشار الإعلام ووسائل الإعلام، كان يلوح بعالم قد غدا صغيراً، وأن ما يحدث في أي قرية نائية في الكرة الأرضية، يتفاعل في الجهة الأخرى من العالم، فأضحى الانفتاح ضرورة لا بد منها، بل حتمية، ولم تعد سياسة غلق الحدود تجدي فتيلاً.

أما على الجانب الاقتصادي، وهو المهم باعتبار تداعياته الاجتماعية، فنا يستحق الإشارة إلى أن القسم الشرقي من أوربا بأسره بما في ذلك روسيا (الاتحاد السوفيتي) هي بلدان زراعية في الغالب، وحديثة العهد في الصناعة، بل أن البعض منها لم يكن يعرف أي من أشكال الصناعة حتى البسيطة منها قبل بداية العهد الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس البلدان ذات الأنظمة الاشتراكية. لذلك فالتقاليد، والتطور الصناعي هي عناصر لا يمكن نقلها بآليات سهلة، لذلك فهي كانت متخلفة عن تلك التي تدور في البلدان الصناعية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا) التي واكبت الثورة الصناعية ومنجزاتها عبر تجارب كانت مكلفة ولم تعطي أكلها إلا بعد مرور عشرات السنين.

ولكن بالرغم من ذلك، أستطاع الاتحاد السوفيتي أن يختصر الزمن، وبخطط اقتصادية طموحة صعبة، تمكن أن يحقق منجزات كبيرة جداً، ولكنها بقيت رغم ذلك في العديد من فقراتها، دون المستوى الذي كانت البلدان الصناعية الرأسمالية تحققه.

هذا من جهة، من جهة أخرى سرت سمات ومؤشرات الثقافة الاستهلاكية إلى المجتمعات الاشتراكية عبر منافذ ومعايير كثيرة، بل وانسأقت بعض الأنظمة الاشتراكية وراء النمط الاستهلاكي، وصاحب ذلك انفتاح على الغرب الرأسمالي، وبدا أن الجدار الحديدي ينهار تلقائياً، وتبعه الجدار الجليدي، وصار الانفتاح صيحة العصر. وتحدث اقتصاديون اشتراكيون بضرورة إحداث تعديلات على النظريات الاقتصادية الاشتراكية، فالكثير من المؤسسات الصناعية في البلدان الاشتراكية فاشلة، وهي تجمع للبطالة المقنعة، ولا تكاد تربح، وحجة هؤلاء العلماء الاقتصاديون، أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي أخذ عن الاشتراكية ويكسب ويستفاد، فلماذا لا تأخذ الاشتراكية بعض من مزاها الرأسمالية لتكسب وتستفيد.

وكانت إدخال آليات اقتصاد السوق إلى الاقتصاد الاشتراكي، إحدى فقرات البيروسترويسكا، وكانت هذه بداية لأن تعلن كثير من المؤسسات التي وصفت بأنها عالية على الاقتصاد الاشتراكي افلاسها، ومدخلاً للمبادرات الفردية في العمل الحر، وبداية لدخول المجتمع الاشتراكي إلى الفعاليات الرأسمالية، بل وإحدى أهم

مظاهرها، ومشجعاً للسياسيين في اتخاذ مواقف أكثر جرأة، تحت شعار " إعادة النظر "

مثلت هذه باختصار، المقدمات السياسية لنهاية، وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، ويركز بحثنا في هذا الجانب على ظروف قيام النظام الدولي الجديد أو العولمة Globalisation، حيث لا بد من الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن تسمية النظام الدولي الجديد كأنما أريد به نهاية لمصطلح النظام الدولي الذي قام على وحي وروح مؤتمر يالطا / الاتحاد السوفيتي(4 - 11 فبراير / 1945)، الذي كان قائماً على الثنائية القطبية، وقد أنتهي هذا النظام بزوال الاتحاد السوفيتي.

وإذا كان النظام السابق، وقد تعرفنا على آلياته القائمة أساساً على توازن القوى، فإن النظام الجديد هو عبارة عن مجموعة مفاهيم غامضة، ولكن الفقرة الأكثر وضوحاً فيه، تمثلت بتربيع الولايات المتحدة منفردة على قمة هذا النظام، تحدد وتقرر بمفردها توجهاته وتسئ مفاهيمه لا سيما في مجال اتفاقيات انتشار الأسلحة والتجارب النووية وأبحاثها وعسكرة الفضاء الخارجي والصواريخ العابرة للقارات، وما إلى ذلك من وسائل السيادة والقوة والهيمنة. فالولايات المتحدة كسبت الحرب الباردة بعد أن أنهكت الاتحاد السوفيتي في سباق التسلح على حساب التنمية.

وكانت أهم شعارات وشروط النظام الدولي الجديد: حرية السوق، إزالة الحواجز الكمركية، حقوق الإنسان. ولا بد من الإشارة إلى جميع هذه الفقرات يجري تسويقها وتوظيفها وفقاً للمقاييس الأمريكية وقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية الرأسمالية بصفة عامة، حرية السوق تعني القبول بمبدأ الاحتكار والتجارة الحرة تعني رفع الحواجز مهما كان نوعها أمام فعاليات الشركات الأمريكية. وقد دارت صراعات مريرة بين الولايات المتحدة من جهة واليابان أو الدول الأوروبية من جهة أخرى حول تفسير فقرات من اتفاقيات الجات (GATT) التي أبدت الولايات المتحدة مراراً عدم الالتزام بها. وتعني حقوق الإنسان والديمقراطية تعني إتاحة المجال والفرصة للعمل أمام الفئات أو المتعاونين مع الولايات المتحدة ودون ذلك يعد إرهاباً وتخريباً، فالمسألة برمتها تلاعب بالألفاظ يفتقر إلى المصداقية ولو بحدوده الدنيا والشواهد على ذلك كثيرة في الواقع، وفي مقدمة ذلك طرد الولايات المتحدة عام 2001 من مؤتمر حقوق الإنسان العالمي بأغلبية ساحقة من الأصوات.

بيد أن عنوان النظام الدولي الجديد (New World Order) بدأ مريباً بعض الشيء فأستعيض عنه بمصطلح العولمة (Globalization)، وفي الواقع فإن هذين المصطلحين يخفيان الجوهر الحقيقي لعملية تدور وتهدف إلى هيمنة المركز الرئيسي العالمي للرأسمالية الاحتكارية وتوجيه العالم وفقاً لمفاهيمها ومقاييسها والتدخل حتى في الشؤون التفصيلية للشعوب والأمم.

وقد سعينا من خلال ما تقدم عرض المرتكزات والشروط الأساسية من أجل فهم دقيق للعولمة ومن خلال:

أولاً/ أن العولمة هي مرحلة من المراحل التاريخية لتطور رأس المال المالي، بل هي أكثرها تطوراً، إن اتحاد الدولة مع رأس المال الاحتكاري، هذا الاتحاد الذي فرخ الدول الإمبريالية، فالعولمة اليوم تعبير على أن هذا الحيوان الهائل قد بلغ مرحلة متقدمة في تطوره، بل أنه يصح القول أن العولمة، هي أعلى مراحل الإمبريالية.

ثانياً/ أن فعاليات الشركات المتعددة الجنسية قد تشابكت وتداخلت لتصبح من سمات الحياة الاقتصادية اليومية لمعظم شعوب العالم، وكذلك كثافة حركة رأس المال على الصعيد العالمي عبر شبكة هائلة من البنوك.

ثالثاً/ إن الموقف الاجتماعي الداخلي (بسبب شدة تمركز رأس المال المالي لارتفاع كلفة المشاريع، وارتفاع معدلات التضخم) أدى إلى وقوع الدولة وأجهزتها في قبضة الاحتكارات وبيوت المال وغدت الدولة الرأسمالية الاحتكارية مسخرة بصفة مطلقة لخدمة هذه الاحتكارات وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة ومثلها الدول الرأسمالية الرئيسية وعلى الرغم من ثرائها الكبير، لا تعمل بمجانبة العلاج حتى للفئات المسحوقة، بل أن تكاليف التأمين الطبي باهظة بحيث يعجز عن دفع نفقاتها فهناك، 37 مليون أمريكي عاجز عن دفع نفقات التأمين الطبي عام 1990 وأن 20% من أصحاب الثروات يستحوذون على 90% من صافي الدخل القومي. (1)

وفي مطلع الثمانينات بلغت شدة درجة تمركز رأس المال في الولايات المتحدة، لدرجة سيطرة ثمانية مؤسسات مالية كبرى هي: مورجان، روكفلر، ديبوت، ملبون، بنك أوف أميركا، بنك شيكاغو، بنك كليفلاند، بنك فرست ناشنال سيتي، بلغ رأسمالها المستثمر في السبعينات 218 مليار دولار. (2)

رابعاً/ أما على الصعيد الخارجي لأن اشتداد دولنة الاقتصاد (أي المزيد من جعله دولياً) جعل من ذلك العنصر الأساسي، السمة الأساسية للمرحلة وعنصراً مهماً في إقامة التحالفات الخارجية للدولة (الولايات المتحدة) التي تولت قيادة الإمبريالية الجديدة (العولمة) بفضل انفرادها بالهيمنة على العالم.

خامساً/ ومع أن لكل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الدولة الرأسمالية وسماتها التفصيلية، لكن العنصر الثابت يشير إلى استمرار السعي لجني الأرباح والتوسع السمة الرئيسية للرأسمال المالي ولكن مع أشداد ظاهرة الدولنة في الاقتصاد.

سادساً/ إن التنافس بين الأقطاب الرأسمالية (المتروبولات) كان عبر التاريخ وما يزال فقرة أساسية في العلاقات بين الدول الرأسمالية وليس ظاهرة عابرة. وكثيراً ما وصل إلى ذروته (الصراع المسلح) وقد حدث ذلك في مراحل التاريخ دائماً (14,000) حرب ونزاع مسلح (5)، أن التنافس والصراع على مراكز النفوذ واقتسام العالم كان السبب الرئيسي في هذه الصراعات، وسوف يستمر هذا العنصر ملازماً للرأسمالية في كافة مراحلها. وقد تقلص أسلحة الدمار الشامل عدد الحروب وأتساعها ولكنها لن تمنع اندلاعها بأي صورة من الصور (3)

والعولمة بوصفها الناتج الطبيعي لتطور الرأسمالية لما بعد مرحلة الاستعمار الجديد - الإمبريالية، فإنها تتميز بسمات وملامح في هيكلها السياسية والاقتصادية، كما في توجهاتها على الصعيد العالمي ومن تلك:

أ / باعتبار أن عملية تمركز رأس المال المالي ماضية لتكون في يد فئة قليلة من كبار الرأسماليين (مصارف، مؤسسات تمويل واستثمار) فقد تقلص بطبيعة الحال ضم تلك الفئة باستمرار، ولكن مع تعاضم نفوذها الذي انعكس بداهة على تأثيرها السياسي داخلياً وخارجياً. كما غدت القوة الأولى المهيمنة في بلدان المتروبولات، فهي ليست المغذية الأولى للصادرات إلى الخارج الاستهلاك الداخلي فحسب، بل وتعدى حدودها إلى احتكارها لصناعة السلاح وأنشطة الفضاء الخارجي، فغدت الدولة أداة الاحتكارات الأولى، ويندر أن يخلو ملف من ملفات الدولة الخارجية من أهداف هذه الاحتكارات على رأس جدول أعمالها، وتصب معظم فعاليات الدولة السياسية / العسكرية في طاحونة مصالح الاحتكارات.

ب/ بناء على ذلك تراجع دور الرئيس والمؤسسات في اتخاذ القرارات مقابل تعاضم دور المؤسسات المالية وما انبثق عنها من إدارات وهيئات تحت عناوين ومسميات شتى، بل أن الاحتكارات والبنوك، تدير معاهد دراسات وأبحاث سياسية وعلمية وغيرها. ويلاحظ أن القرارات تخضع لعملية طويلة نسبياً، ولكن في النهاية فهي تراعي بالمقام الأول مصالح الاحتكارات.

ج/ واستطراداً، فقد احتكرت الفئات العليا من ملوك الصناعات وبيوت المال السلطة، وجعلت العناصر الأخرى، عناصر مساعدة ثانوية الأهمية، وتلك صيغة فريدة في وصف الائتلاف الاجتماعي الحاكم. ومما يثير الدهشة أن هذه الأنظمة تسوق شعارات الديمقراطية في وقت تحتكر فيه السلطة بحدود ضيقة للغاية. ولكن باعتبار أن النظام الرأسمالي هو نظام قديم تاريخياً، والنظم الحالية إنما هي حصيلة تطور وخبرة قرون كثيرة، تطورت فيها أساليب وتقاليد العمل حتى بلغت هذا المستوى من ترويض العناصر المعادية لها، ووضع القوة البشرية في خدمتها، بما في ذلك نقابات عمال موالية لها.

د/ الإقحام المتزايد لمعطيات الثورة العلمية التكنيكية وشيوع استخدام العقول الإلكترونية والروبوتات في الصناعات الثقيلة والمايكرو أليكتروتكنيك في المعدات الدقيقة.

و/ وباعتبار حقيقة مؤكدة هي اتساع حجم وأهمية الاقتصاد الدولي وتكاثف نشاطاته وفعالياته لدرجة يصعب فيها ملاحقة ومتابعة الأصول والجذور لرؤوس الأموال والشركات، فقد عدا الاقتصاد عنصر الضغط الأساسي الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة، إلى جانب وسائل الضغط الأخرى ومنها العسكري، كما يلاحظ وفي أطار تصدير رأس المال ودور الديون وفوائدها وأقساطها في اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي رفع من قيمة ونفوذ بيوت المال في دول المركز من جهة كما زاد من تبعية الدول المدينة من جهة أخرى.

ز/ أبدت الإمبريالية الجديدة وأدواتها الثقافية (وهي كثيرة ومتنوعة، إعلامية وثقافية) العداء لكل ثقافة لا تستسلم لها بصفة تامة، بالاستفادة من الثورة التكنولوجية في دنيا المعلومات وشبكة الاتصالات الدولية والفضائيات، تقدمت الإمبريالية بمشروع ثقافي لا يكن الاحترام للثقافات والمنجزات الحضارية، والقيم الثقافية/ الدينية للشعوب الأخرى، ويسعى في حملات غزو وتأثير سلبي وأضعاف وتهميش لتلك المنجزات بهدف أضعاف شخصيتها الوطنية والقومية وجعلها خيوطاً رفيعة في نسيجها الثقافي، وعدم الاكتفاء (كما فعل الاستعمار والإمبريالية) بجعل الشعوب توابعاً في خدمة اقتصادها العالمي، بل وتكريس تبعيتها نهائياً بإلغاء ملامحها وثوابتها الثقافية والوطنية والقومية، فقد أدركنا من تجربة الاستعمار والاستعمار الجديد (الإمبريالية)، وأن العناصر الثقافية والروحية والقومية لعبت دوراً مهماً في النضال ضد الاستعمار والإمبريالية، لذلك تحاول العولمة تحطيم تلك العناصر في شخصيتها لتزيل عقبة مهمة لتحقيق هيمنتها التامة.

هوامش : 1 . 3

1. Dietrich, Mario: Lebens Schild In USA, in Stern Nr. 22/1990, Hamburg, BRD

2. نامق، د. صلاح الدين: النظم الاقتصادية وتطبيقاتها، ص28، القاهرة/ 1982

3 . الدباغ، د. ضرغام: الأبعاد السياسية لحرب فوكلاند، ص5، بغداد/ 1985

4 . 2 : عولمة أم نظام دولي جديد

فعندما ابتدأ الاتحاد السوفيتي وقبله البلدان الاشتراكية في شرقي أوروبا بالاضمحلال، وانتهت الأنظمة الاشتراكية في أعقاب تفكك حلف وارسو، ومنظومة التعاون الاقتصادي (الكوميكون)، نهضت حكومات ليبرالية في بلدان شرقي أوروبا، فيما راح الاتحاد السوفيتي نفسه يتعرض لهزات داخلية، على أثر السياسة التي أطلقها آخر رئيس سوفيتي، ميخائيل غورباتشوف التي أطلق عليها البيروسترويكيا Perestroika (الإصلاح)، والغلاسنوست Glasnost (المكاشفة)، هذه المسيرة من التفكك والتراجع، توجت بعقد قمة بين الرئيس السوفيتي والأمريكي جورج بوش عام 1991 على متن بارجة سوفيتية في مياه مالطة في البحر الأبيض المتوسط، وبتوقيع مرسوم فك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الذي وقعته غورباتشوف، لم يعد له من منصب، فغادر الكرملين إلى داره الشخصية لتنتهي بهذه الطريقة الدولة الاشتراكية العظمى الأولى في التاريخ.

أطلقت الأجهزة الدعائية الأمريكية التي أصبح تواجه العالم دون منافس، أو متحد، أطلقت مصطلح: النظام الدولي الجديد، وشرعت الأجهزة الأيديولوجية الأمريكية والغربية بصفة عامة، تضع سلة مؤشرات لماهية وفحوى النظام الجديد الذي لم تطرحه جهة دولية أو رسمية لدولة معينة، وكانت العلامات المادية في واقع مسرح السياسة الدولية تشير، أن الولايات المتحدة قد غدت القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأقوى في العالم، وأنها قادة على أحداث تغييرات سياسية بحكم سيطرتها على مجالات عمل المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، وتوجيه تهديد مباشر ذو مصداقية وقدرة عملية في أي بقعة في العالم مع الحصول غالباً على التفويض الدولي، وضمان عدم ممانعة جدية مؤثرة للقرارات التي تتخذها على كافة الأصعدة، وحيال أي قضية في العالم.

النظام الدولي الجديد، عبر عن روح انتصار الرأسمالية على الاشتراكية، وأن هذا النظام الجديد سيفرض الاتجاهات السياسية بصورة مباشرة على الملفات السياسية التي رقدت سنين طوال على رفوف الأجهزة الدولية: هيئات التحكيم الدولية، قرارات معطلة التنفيذ لمجلس الأمن، محكمة العدل الدولية، ولم يكن بروز اتجاهات الهيمنة على صعيد العلاقات الاقتصادية بأقل من ذلك، فبعد أن استهلكت منظمة الجات GATT في أهدافها مرامي الولايات المتحدة، أبصرت النور الهيئة الجديدة المسماة " منظمة التجارة الدولية" وللولايات المتحدة والتحالف الغربي المتمثل سياسياً واقتصادياً باجتماعات الدول الثماني: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا، استراليا، وعسكرياً بحلف الناتو، وهو حلف شمال الأطلسي، ولكنه كما سنرى، يتدخل في كافة أرجاء العالم.

كان هذا فحوى النظام الدولي الجديد، وإن لم يعلن عن ولادته بصورة شرعية، ببيان أو إعلان ولادة، ولكن كان التداول يجري به كحقيقة واقعة. بيد أن مطلقي هذه التسميات، وهي جهات ليست صحفية أو إعلامية، بل هي مؤسسات تعمل بدقة وبأشراف أعلى المستويات في الولايات المتحدة ومن الجهات الضالعة في قنوات القرار السياسي الأمريكي إنضاجاً وصياغة وإخراجاً وتنفيذاً، كالدوائر السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية، ومعاهد تلعب دوراً مؤثراً في صياغة القرار السياسي كمعهد بروكنز، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة جورج تاون، هارفارد ويال، وسواها.

بيد أن تلك الدوائر سرعان ما اكتشفت أن هناك ثغرة صغيرة في هذا المصطلح تتمثل في أنه يطرح تساؤلاً كبيراً، وهو: أن لكل نظام هيئات ورئيس يتزعم هذا النظام، ثم أن النظام يعني System وللنظام آليات وقوانين عمل داخلية، وأطراف لهذا النظام، فوجد منظرو السياسة الخارجية الأمريكية إن هذا المصطلح يغفل بدرجة ما أيديهم عن العمل والتصرف، وقبل كل شيء عن التأويل والتفسير، فأستعوض عنه بمصطلح العولمة Globalisation، وهو مصطلح أكثر مرونة ولا ينطوي على تحديدات معينة، بل على غموض ومطاطية تسمح باستخدامه في كل الحالات.

وفي ظل الأحادية القطبية دخل العالم عصر العولمة، الذي لا يتضمن تحديداً دقيقاً معترف به قانونياً، بل أكتسب سماته وصفاته من خلال:

- مؤتمر دول الثماني الصناعية الكبرى وقد أنظمت روسيا إليه فيما بعد.
- مؤتمر التجارة الدولية.
- تعاضم الصفة الدولية لحلف الناتو الذي أخذ يتدخل في بؤر توتر في مناطق شتى من العالم: أفغانستان 2001، الكونغو 2006.
- أتساع الدور السياسي لمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة.

ومع أن الرأسمالية كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي كعدو يجب الاتحاد ضده، إلا أن الصراعات بين المتربولات الرأسمالية في نفس الوقت كانت ولا تزال عملية لا تعرف التوقف، فالرأسمالية كطبيعة لا تعرف شيئاً سوى التوسع، بل هي تحتضر ثم تموت ما لم تمارس التوسع. وقد تسعى الأقطاب الرأسمالية إلى تنسيق فعاليتها كي لا تصطدم ببعضها وتجنب ما قد ينجم عن هذا الاصطدام من آثار مروعة، وقد تعقد تحالفات واتلافات، وقد تتفق فيما بينها على هذا الأمر أو ذلك في هذه المرحلة، وتعقد المؤتمرات والاتفاقيات وتتقاسم فيما بينها (المصالح)، ولكن هذه الترتيبات ليست نهائية، وعندما يصل التنافس ذروته حيث لا محل في القمة سوى مقعد واحد، آنذاك سوف تسعى الأطراف المتنافسة إلى احتلاله، وتنهض تحالفات جديدة، وتدور صراعات يمكن أن تتطور في أي لحظة إلى صراع مسلح، عندما يبلغ التناقض

نقطة لن يكون بوسع نظام العلاقات السائد استيعابه، ويبلغ التناقض في المصالح درجة لا يمكن السكوت عنها، يتطور ذلك الصراع إلى درجته المسلحة بصرف النظر عن الخسائر فالأمر يدور كل شيء أو لا شيء، فتاريخ الحروب في العالم تشير أن الحروب هي حرفة رأسمالية.

تخلق هذه الأهداف التي تستهدف جبهة عريضة من شعوب العالم، بما في ذلك أمم صناعية متقدمة، ولم تعد الاشتراكية والنظم الاشتراكية فقط تستوجب العداء، بل أن المركز الرئيسي للاحتكارات (الولايات المتحدة) تجد في العولمة ما يستدعي عداء أمم أخرى كالصين وروسيا وشعوب عربية وإسلامية، بل وحتى أمم مثل فرنسا وألمانيا رغم أنها حليفة للولايات المتحدة التي لم تعد تقبل بأمم حليفة، بل العالم بأسره في معسكر واحد تقوده وتسخر جميع أمم العالم لمصالحها، طالما أنها تتمتع بالقوة العسكرية أولاً والاقتصادية لمثل هذا الدور. فقد تحول المتربول الأمريكي إلى حيوان خرافي يجوع كلما ألتهم أكثر.

الإمبريالية الجديدة (العولمة) تهدف إذن إلى الأهداف التالية بصفة عامة:

- * عولمة الاقتصاد: إيجاد عالم بدون حدود اقتصادية وجعله عالماً واحداً فقط، وذلك يعني حرية الطرف الأقوى: الاحتكارات.
- * الثورة العلمية التكنولوجية: اندماج للعلم مع التكنولوجيا بوتائر متسارعة.
- * استنفاد الدولة لدورها التنموي وسقوطها التام فريسة بيد الاحتكارات وبيوت المال.
- * مبدأ كفاءة وحرية السوق، فكرة تتبنى الحرية كمفتاح رئيسي للايدولوجيا البورجوازية (حرية مطلقة للعمل الرأسمالي) بوصفه محركاً لعالم شامل مزدهر ومحفز للثورة العلمية (حرية السوق، خلوه من العوائق الافتراضية للدولة كقوانين الحماية).
- * إطلاق موجة ثقافية على كافة الأصعدة السياسية/ التاريخية/ الفنية / الموسيقية، .. الخ تؤدي في النهاية إلى خلق ثقافة سطحية لا تغوص إلى مشكلات الإنسان الحقيقية والعميقة. (1)

إذن ووفق مؤشرات عديدة أن الإمبريالية الجديدة، هي ذات الإمبريالية القديمة (الاستعمار القديم) ولكن مع إضافات غير جوهرية أملتتها التطورات السياسية (الانفراد بقيادة العالم) اقتصادية دولية (دولنة الاقتصاد - مكانة الاقتصاد الأمريكي) وعسكرية (امتلاكها لحجم هائل من أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا التدمير).

والظواهر الجديدة في جانبها الرئيسي تمثل بالسعي لاحتكار مطلق لقيادة الاقتصاد الدولي والعالم الرأسمالي، واشتداد التمركز والاحتكار داخل الاقتصاد الأمريكي بشكل غير مسبوق. وبهذا المعنى احتكار داخلي واحتكار خارجي.

ولا شك أن ما يدور الآن على السطح من خلافات، هي مرشحة للتفاقم وليس للتضاؤل أو الاضمحلال بسبب اشتداد النهم في السعي نحو المكاسب والأرباح.

وأدراك كنهة هذه التناقضات، ودرجة احتدامها وأعداد استراتيجيات وتكتيكات نضال تناسب التعامل مع هذه التناقضات وسائر الظواهر الأخرى التي تكتنف عملية بلورة موقف مضاد للإمبريالية الجديدة وبما يصب في مجرى العمل التنفيذي هو أمر بالغ الأهمية.

ومع أن هذه العملية لا تخلو بدورها من التعقيدات بسبب تشابك المصالح وكثافتها وتعدد القوى وأتساع جبهة النضال، والقوة المالية والسياسية والعسكرية التي تتمتع بها العولمة، تجعل من أعداد خطط نضالية تفصيلية أمراً لا يخلو من التعقيد، ويدل على ذلك أن تلك الفعاليات ابتدأت في صفوف الحركات العمالية واليسارية عموماً والحركات المعادية للعولمة في بلدان العالم الرأسمالي المتطورة منها أولاً، دلالة على تعقد تلك القضية ثم انتشارها (موجة النضال ضد الإمبريالية الجديدة) في بلدان كثيرة نامية أو متقدمة. ومن أبرز الظواهر الواضحة على ساحة النضال هي :

أولاً: التنافس بين الأقطاب الصناعية:

تطرح معطيات الموقف تساؤلات صعبة، نعتقد أن الإجابة التامة عليها كامنة في رحم المستقبل، وأغلب الظن أن الخبراء ودوائر الإحصاء في الدول المتقدمة علمياً، عاجزة عن التكهن بدقة عما ستؤول إليه المواقف خلال القرون المقبلة، بل حتى في القرن القادم، ولكن ...

من البديهي أن نستطيع بعد إجراء جرد واقعي للحسابات الحالية، وإجراء قياسات محتملة، إمكان تقدير بعض التوقعات والتنبؤ بمسار العمليات الدائرة خلال العقود المقبلة، والبناء على قاعدة من التوقعات الأقرب للصحة.

فعلى سبيل المثال، تشير أحدث الإحصائيات الألمانية (فبراير / 2007) أن ألمانيا قد تصدرت دول العالم في التصدير للمرة الرابعة، إذ سجلت إحصائيات التصدير في العام المنصرم 893,6 مليار يورو، وهي نسبة تزيد ب 13,7% عن صادرات العام الذي سبقه، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثانية، والصين في المرتبة الثالثة، وفي الميزان التجاري (الاستيراد والتصدير) سجلت الاستيرادات الألمانية رقماً 731,7 مليار يورو وهو أقل من الصادرات بنسبة، 16,5% ، ويشكك الخبراء الاقتصاديون بقدرة ألمانيا بالاحتفاظ بهذا اللقب للعام القادم، على أن

الصين ستتجاوز الولايات المتحدة، إذ يحتمل أن تصدر الصين في العام المقبل ما قيمته 1،4 بليون دولار، أي حوالي 1،1 بليون يورو، وعلى ألمانيا أن تصدر ما قيمته 1،3 بليون دولار للبقاء متفوقة في مجال التصدير. ويهون رئيس اتحاد الوكالات الألمانية للتجارة الخارجية بقوله: ستفقد ألمانيا اللقب إن عاجلاً أو آجلاً في عام 2008 أو 2009، وعلى المرء أن لا يستغرب ذلك، فالصين بسكانها 1،3 مليار نسمة، تزيد حوالي 15 مرة عن سكان ألمانيا. (2)

فخبراء الإحصاء توصلوا إلى هذه النتائج من خلال حساب معدلات التنمية في الاقتصاد الصيني، ولما كانت الولايات المتحدة تتقدم الصين بنسبة طفيفة هي أقل من نسبة النمو في الاقتصاد الصيني، لذلك يرجح خبراء الإحصاء أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة في العام الجاري 2007، وربما حتى ألمانيا الاتحادية، لذلك يبذل الصناعيون الألمان جهوداً جبارة في التقدم وإنتاج سلع ممتازة سوف لن يكون بوسع الصناعة الصينية إنتاج ما يماثلها جودة لربما لسنوات قادمة، مثل: الطائرات المدنية العملاقة، القطارات الفائقة السرعة (قطار الرصاصة 500 كم/ساعة)، الأجهزة الطبية الفائقة الجودة والدقة، منتجات و سلع فخمة، سيارات، بواخر.. الخ.

وربما سيستغرق بعض الوقت لتصبح العملة الصينية (اليوان) عملة دولية كالدولار واليورو، كما يحتمل أن تقدم الصين الاقتصادي/ الصناعي سيخلق مشكلات في المستقبل، سواء في التنافس التجاري، أو في مشكلات التجارة العالمية منها ندرة المواد الخام والطاقة في مقدمتها، أو أن الأيدي العاملة الصينية سوف لن تبقى إلى الأبد زهيدة التكاليف، وأن التقدم الاقتصادي سيحكم النظام السياسي الصيني بتأثيراته، بالتطور الاجتماعي / السياسي / الثقافي وهي احتمالات قائمة، ليس بالضرورة أن تتخلى الصين عن قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بل أن الشعب الصيني يدرك أن هذه القيادة هي من رفعت من الحضيض، إلى مصاف الدول الكبرى، وربما الأولى في العالم، وهي ضمانه وحدة الشعب والبلاد، ولكن بالمقابل لا بد من الأخذ بالاعتبار أن تغيرات جوهرية اقتصادية/ اجتماعية، سيقود إلى تحولات ثقافية، ومن الأرجح أن القيادة الصينية تأخذ ذلك بنظر الاعتبار وتخطط له.

هل الصين الحدث الأهم في الألفية الثالثة ..؟

من المؤكد، أن الصين تمثل الهاجس الأعظم للدول الصناعية الكبرى، وللولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، فهي (الصين) تكاد أن تمتلك ناصية كافة شروط الدولة العظمى التي بوسعها قيادة العالم، هناك بعض اللمسات الأخيرة على أوضاعها، وربما ستستغرق هذه اللمسات عقداً من السنوات، مع بقاء عقبات تتمثل باللغة الصينية وقابليتها كلغة انتشار، وكذلك قدرة الثقافة الصينية (فنون تشكيلية، موسيقى، مسرح) من الأتساع والتأثير، خروجها من نطاق الصناعات التي تقلد الصناعات

الغربية، اكتسابها لمستها الخاصة بها في منتجاتها، وما إلى ذلك من المؤثرات، وهي بتقديرنا ليست صعبة، هي بحاجة إلى الوقت فقط، والقدرة على الحفاظ على هذه الوتيرة من العمل والعلاقات.

وفي خضم هذه التحولات الكبيرة، وقد بات واضحاً، وخاصة بعد غزو العراق 2003، أن القانون الدولي والمؤسسات الدولية ليس بوسعها حماية الدول الصغيرة من الدول الكبيرة، وما على تلك سوى صياغة مبررات، ليس من الضروري أن تكون مقنعة للمجتمع الدولي، فالولايات المتحدة وبريطانيا لم تستطيعان أقتناع مجلس الأمن بالخطورة التي يمثلها العراق ولا بوجود أسلحة الدمار الشامل، ولكنهما مع ذلك شرعتا بحرب وصفت بالعدوانية من قبل مؤسسات القانون الدولي، ولكن ذلك لم يغير من الواقع شيئاً، فالولايات المتحدة شرعت قانوناً يبيح لها أن تشن الحروب الاستباقية أو الاجهاضية ضد خطر مفترض في أي قارة من قارات العالم، باستخدام الأسلحة البعيدة المدى وقواتها المسلحة وصولاً إلى غزو البلاد واحتلالها، وهو قرار خطير يهدد الأمن ليس ضد الدول الصغيرة، بل وحتى الدول الكبرى، والسلم العالمي والنظام الدولي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية، القائم على احترام سيادة الدول، وفق شريعة الأمم المتحدة.

تجد الدول الصناعية الكبرى نفسها في حالة تنافس شديد، وتشير معطيات كثيرة أن الحفاظ على السباق يستلزم فيما يستلزم:

1. البقاء في درجة التفوق، حيال القطبية الأحادية، والاستعداد لمرحلة تعدد الأقطاب والقوى الدولية.
2. تحنل موارد الطاقة بصفة أساسية والمواد الخام بصفة عامة موضع الأولوية بالنسبة لها.
3. تعاني البلدان الصناعية العظمى من سلة مشكلات داخلية، اجتماعية، ثقافية، أمنية، ومشكلات البيئة وغيرها، تضعها بدرجة من التوتر والشعور بالخطر.
4. اتخاذ أي تدابير للحفاظ على المستوى الاقتصادي / الصناعي دون الاهتمام باستنزاف الموارد الطبيعية، والإضرار بالبيئة، إجراءات أمن غير مسبوقة تتجاوز المستوى الاجتماعي، وتضع البلاد فيما يشبه حالة الطوارئ.

ثانياً : قضايا البيئة :

تعتبر قضية تلوث البيئة من مشكلات العصر، وبدورها مرشحة للتفاقم، وتتنذر بمخاطر تعم على الكوكب الأرضي برمته، وكان مؤتمر كيوتو (اليابان 1997) قد أصدر توصياته بضرورة الإقلال من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وذلك بتأمين شروط سلامة البيئة في المصانع، وقدر المؤتمر أن الولايات المتحدة مسؤولة لوحدها عن 25% عن الإساءة إلى البيئة، وبعد مناقشات من الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بالتقليل من هذه النسبة، ومماثلة استغرقت أربعة أعوام، وافقت

حكومة الولايات المتحدة عام 2001 على إجراء تخفيض قدره 7% فقط، وهو أقل بكثير من النسبة المطلوبة منها، وتسيء النفايات النووية، والتجارب الذرية، واستخدام الأسلحة المنضبة من اليورانيوم، بدورها إلى البيئة، وهي وراء تصاعد الإصابة بأمراض السرطان، فقد رصدت معاهد أبحاث دولية مثل هذه المخاطر نتيجة استخدام الولايات المتحدة العتاد المنضب من اليورانيوم في جنوب العراق، والغريب أن الولايات المتحدة خاضت حرباً ضروس وحصار دام أكثر من 12 عاماً بذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

ولكن ما يجري في أماكن أخرى ليست أقل ضرراً، فاليابان راعية مؤتمر كيوتو للحفاظ على البيئة، تعمل بلا هوادة على اصطياد الحيتان في البحار لأغراض استهلاكية، وصناعية، ولم تجد النداءات الدولية من جمعيات الحفاظ على البيئة سبيلها إلى الإقلال من قتلها، ويقدر علماء البحار أن الحيتان في سبيلها للانقراض على هذا النحو من الاستهلاك المدمر.

وتلوث البحار بحد ذاته أضحى منذ عقود مشكلة، تسبب بها بدرجة أولى التسريبات النفطية من حاملات النفط العملاقة، وقيام البعض منها بغسل أحواضها في المياه الدولية بما يتسبب بتلوث واسع، ناهيك عن الصيد العشوائي للحيوانات والكائنات البحرية قد ألحق ضرراً بالغاً بالرصيد من هذه الكائنات، إضافة إلى اعتبار أعماق البحار مدفن للنفايات النووية، وغيرها، بل اعتبرت مزبلة الكوكب الأرضي ومكب لنفاياته على اختلاف أنواعها.

يقود التغير في مناخ الكوكب الأرضي إلى مظاهر لم تكن مألوفة، في جميع القارات، فبالإضافة إلى مخاطر ذوبان الجبال الجليدية في القطب الشمالي، والأنهار الجليدية، وهو ما تطرقنا له في مكان آخر، فإن ارتفاع درجات حرارة الكوكب الأرضي سيؤدي إلى ندرة المياه ويقود بالنتيجة إلى تصحر تدريجي لمساحات خضراء، مثل هذه المخاطر بدأت ظواهرها في أسبانيا وإيطاليا وحتى ألمانيا، في جفاف أنهر، وهبوط مناسب المياه في أنهر أخرى، مما يقلل من إمكانية الاستفادة منها للزراعة، ناهيك عن صعوبة الملاحة في الأنهار، وهي مهمة في أوربا وتعريض الثروة السمكية إلى الانقراض، وبطبيعة الحال فإن الوضع مدمر على نحو أوسع وأشمل، فالمؤتمرات الدولية تحذر من زحف الصحراء على المدن، وتقلص المساحات المزروعة، وضعف الفعاليات المتخذة لإيقاف ظاهرة التصحر.

ثالثاً : اتفاقيات التجارة الحرة :

كانت الدول الرأسمالية منذ أن اتفقت بعد الحرب العالمية الثانية على إقامة منظمة التجارة الحرة GAAT عام 1947، وكانت هذه الاتفاقية تخدم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الرأسمالية الوحيدة (تقريباً) كانت في وضع تجاري ممتاز، يعزز ذلك اعتبار عملتها (الدولار) مقياساً للتبادل التجاري على

الصعيد العالمي وفق مقررات مؤتمر برتون وودز (صيف عام 1944) حيث انعقد بحضور ممثلي 44 دولة في الولايات المتحدة وكانت تحت ظروف:

- ضعف دول أوروبا وتفوق الولايات المتحدة.
- استمرار هيمنة الدول الاستعمارية على الكثير من المستعمرات والبلاد التابعة لها مع وجود غليان شديد في حركات التحرر.
- بروز قوة الاتحاد السوفيتي وزيادة عدد الدول الاشتراكية، وكان ذلك له تأثيراته الواضحة على صياغة أسس النظام النقدي الدولي الجديد. (3)

ولكن ما أن بدأت رياح التغييرات تهب على الاقتصاد العالمي بسبب عوامل كثيرة أهمها اقتحام عدد كبير من الدول ميدان التجارة الدولية، واستعادة دول أخرى مكانتها في التجارة الدولية، بعد إعادة البناء التي شهدتها، وتحول بعضها إلى منافس خطير للولايات المتحدة، مثل اليابان وألمانيا ودول أخرى.

ومنذ السبعينات، بدأت الولايات المتحدة تتملص من التزاماتها المالية النقدية التي أقرها مؤتمر برتون وودز عندما وجدت أن ذلك قد ابتداءً يضر بمخزونها الاحتياطي الذهبي ومن العملات الصعبة، وشرعت بتقديم تفسيرات وتأويلات خاطئة وأحادية الجانب لبنود اتفاقية التجارة الحرة التي وضعت هي بنودها أساساً، واتخذت من بند إغراق السوق ذريعة لوضع العراقيل أمام سلع وبضائع البلدان الأخرى المتوجهة نحو أسواقها، وأخذت تدعو إلى مؤتمرات واتفاقيات جديدة تضمن لها استمرار هيمنة مصالحها، يرافق ذلك تسليط ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية، على الرغم من ذلك لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، بل تنفذ ما يحلو لها مما يتفق مع مصالحها في كل صفقة أو سلعة. ونشهد نشوب نزاعات وأزمات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة مثل أزماتها مع اليابان بصدد التجارة، وأزمة الموز مع الاتحاد الأوروبي، وأزمة الحديد والفولاذ مع الأوروبيين وغيرهم. وأن هذه الأزمات مرشحة للتكرار والاشتداد والتصاعد، وأن الصراع على المكتسبات يقود في إحدى مراحلها إلى ذروة معقدة.

رابعاً : التحالف العريض في الدول الصناعية :

عرضنا، أن الرأسمالية طرحت في ذروة تطورها، وفي بلوغها مرحلة الإمبريالية الجديدة التي عرضنا أن أولى علاماتها كانت التمرکز الشديد، وذلك يعني بدهشة أن القسم الأعظم من الناتج القومي والثروة الوطنية تتركز لدى فئة ضيقة، وضيقة جداً من أصحاب الاحتكارات العملاقة والمصارف وتزداد هذه الفئة ضيقاً كلما مضت عملية التمرکز قدماً. وبذلك فإن فئات كثيرة كانت حتى الأمس القريب تعد من الفئات المرفهة وذات حظوة وأمتيازات في البلدان الرأسمالية المتقدمة ولا سيما في الولايات المتحدة حيث تدور عمليات التمرکز بقوة وشدة.

ويجدر هنا الذكر أن البلدان الرأسمالية المتقدمة والولايات المتحدة بصفة خاصة أن حزام الفقر قد تعدى وتجاوز فئات كثيرة، بل أن الكثير منها غدا عاجزاً عن دفع التأمينات الطبية أو دفع أجور الدراسة لاسيما الجامعية، فلا غرابة إذن أن يلاحظ أعداد هائلة من فئات التكنوقراط بصفة خاصة (أطباء، مهندسين، أساتذة جامعات، طلبة، فنانيين) تنظم إلى الفئات الكادحة والشغيلة في الولايات المتحدة.

ومن هنا نتبين سعة الجبهة المعادية للنظام الرأسمالي الاحتكاري وتساهم وبقوة في نضال متصاعد وتقاوم بأس الأجهزة القمعية وفئات متزايدة تنظم إلى هذه الجبهة وتمارس فعاليات نضالية. (لاحظ تسلسل الجدول التالي كمثال) في البلدان الرأسمالية المتقدمة ضد الإمبريالية الجديدة أو ما تسمى بالعولمة، ويلاحظ اشتداد التناقضات، واتساع جبهة النضال ضد (العولمة) والتسارع المدهش في هذه العملية التاريخية: -

ولابد هنا أن نطرح تساؤلاً مشروعاً: ما هي الشروط التي تنطبق كوصف على أي بلد نام؟ وبتقديرنا، فإن أمم ودول كثيرة سوف تدخل تحت هذا العنوان بسبب اشتداد التمركز واختصاص بلدان قليلة في العالم الرأسمالي بمواصفات علمية/تكنيكية، وتمتعها بقدرات عالية جداً تمكنها من دخول فعاليات اقتصادية عملاقة. فقد بلغت على سبيل المثال أجمالي مبيعات عشر شركات متعددة الجنسية تساوي الإنتاج القومي للقارة الإفريقية بأسرها. وأجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز الأمريكية بلغ عام 1986 حوالي 97 ألف مليون دولار، وهو يساوي ثلاثة أضعاف واردات السعودية من النفط، وتسيطر 50 شركة على هذه الشركات الاحتكارية الدولية على نحو ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم. وتظهر إحصائيات 1986 أن مبيعات 500 شركة أمريكية الأصل (متعددة الجنسية) قد بلغ 1,8 ترليون دولار وبلغت أرباحها للسنة نفسها 70 ألف مليون دولار. (4)

وسوف يشهد المستقبل احتكار المؤسسات الصناعية العملاقة مجالات عمل معينة تستلزم استثمارات عالية جداً وقدرات علمية كبيرة مثل أبحاث وفعاليات الفضاء، ويتعدى الأمر هنا اكتشاف الأجرام إلى خدمات الأقمار الصناعية في مجالات الاتصالات والاكتشافات الجيولوجية للمعادن على سطح الأرض ومصادر المياه والثروات الطبيعية والطقس أو دراسات الهندسة الوراثية وتطبيقاتها أو دراسات الليزر والذرة، ولا تخفي المراكز الرأسمالية المتطورة ميلها إلى احتكار المعرفة وامتلاكها واستخدامها.

حقائق جديدة في ميدان العلاقات الدولية والأمن العالمي

شهد العقدين قبل الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين، تعميماً هائلاً في إقحام المنجزات العلمية التكنيكية على كافة الأصعدة والميادين، الطبية، إذ أصبحت بعض الأمراض تنتمي إلى التاريخ، وإن كانت ما تزال أجزاء مظلمة من آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية تعاني منها، وظهرت أمراض لم تكن معروفة في السابق كالإيدز

وأفولونزا الطيور وإيبولا في أفريقيا، والفلكية التي تمثلت في تعدد الدول التي تطرق أبواب الأفلاك البعيدة استكشافاً وارتياً، واستخدام الفضاء للمواصلات اللاسلكية الإلكترونية، ولبت الصور المرئية (التلفزة)، وفي مجال المواصلات حيث تزايدت بأرقام متصاعدة أعداد المسافرين جواً، كما كان لصناعة القطارات السريعة والفائقة السرعة (500 كم/ساعة) دوره في تقريب المسافات سواء في نقل المسافرين، أو السلع، وكذلك في مجال الشحن البحري، مما خفض تكاليف الشحن، فتطورت التجارة ونشط تبادل السلع وتشابكت مصالح الشعوب.

ولكن من الحقائق الأخرى، أن الفرق والهوة بين الدول قد تباعدت، وفيما تمكنت بعض الدول من تجاوز صعوبات اقتصادية وثقافية والاقتراب من حافات مرحلة التطور الصناعي، وعبور مرحلة البلدان النامية كمجموعة دول آسيان، والصين والهند وكوريا، وقد نشهد اتساعاً للقائمة بدخول فيثنام وكوريا الديمقراطية وإندونيسيا، فيما تعقدت مشكلات مرحلة التحرر الوطني والمخلفات الثقيلة لمرحلة الاستعمار والتبعية، أو بسبب صعوبات يواجهها النسيج الاجتماعي لبلدان أخرى، فتنشبت مشكلات ومعرقلات للتنمية مما يضاعف من صعوبة خطط التنمية، بالإضافة إلى الصعوبات المستوطنة في هذه البلدان كضعف رأس المال وضعف الإنتاجية والحاجة إلى التكنولوجيا، ومشكلات اجتماعية وثقافية وعلمية، كالفساد المالي والإداري الحكومي في غالبية البلدان النامية.

ولا بد من الإشارة إلى أمر آخر مهم، غير تلك العوامل الذاتية، وهو ما يتعلق بضعف التعاون الدولي لحل مشكلات البلدان النامية، ما لم نقل العراقيل التي يضعها عدم التكافؤ في التبادل التجاري، حجب فقرات مهمة عن الدول النامية، سياسة الديون والقروض الحكومية والدولية كسياسات صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي للتنمية والإعمار IBRD التي أضرت كثيراً باقتصاديات البلدان النامية، وارتفاع معدلات الفوائد وشروط خدمة الديون، والسياسة الضارة التي تتبعها البنوك الأجنبية في البلدان النامية، ونشاطات الشركات المتعددة الجنسية التي نادراً ما تأخذ بنظر الاعتبار مصالح البلدان النامية.

ومع أن العديد من هذه الظواهر كانت موجودة على مسرح السياسة والاقتصاد الدولي قبل ما يسمى بالعولمة، إلا أنها تفاقمت بصورة كبيرة وأضحت تمثل علامة العصر ومؤشرات التعامل المعاصرة. فعلى سبيل المثال كانت الدول الصناعية تتذرع باتفاقية الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة عقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947) وتعتبرها مقياساً للتعامل مع الدول، إلا أنها أعلنت تبرمها واعتراضها على الجات عندما استطاعت دول معينة كاليابان مثلاً التعامل مع الجات بدناميكية وحصلت على منافع اقتصادية، سرعان ما لجأت الولايات المتحدة إلى اعتبار أن الجات أصبح يمثل فقرة مضررة لتجارها الخارجية، فعملت على إنشاء منظمة التجارة الحرة، وتفرض شروط معينة من أجل الأنظمة إلى هذه

المنظمة، ومن شأن تلك الشروط أن تجعل الأبواب مفتوحة دون رقيب أو حماية أمام فعاليات الدول الصناعية المتقدمة.

هناك قاعدة حكيمة في التعامل السياسي تنص، أن العلاقات بين قوة عظمى وقوة صغيرة، سيكون على الأرجح غير متكافئاً، أي أن الأمور ستجري لمصلحة القوة الكبرى. ولكن مرحلة معينة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ففي ظل التوازنات التي كانت قائمة، كان يمكن فيها للدول الصغيرة والضعيفة أن تنال حقوقاً هي أقرب للعدل، عبر تمثيل دبلوماسي متكافئاً قدر الامكان، اعتبارياً على الأقل، وإن تمتعت الدول الكبرى دائماً بأفضلية في الأمم المتحدة التي تمثل الميدان الأهم للعلاقات الدولية بين الأمم، وذلك بامتلاكها حق النقض الفيتو VITO، ولكن القطبية الثنائية كانت تتيح فسحة من المجال للأمم الصغيرة تتمكن من خلاله أثبات وجودها، والحصول على مكاسب وإن كانت محدودة.

وعصر العولمة يطرح في واجهته الأساسية، نهاية عصر القطبية الثنائية، وأن عصرًا من انعدام التوازن في السياسة الدولية والعلاقات بين الدول قد حل، تربعت بموجبه الولايات المتحدة على موقع الهيمنة على العالم دون منافس (في المرحلة الحالية على الأقل) وتطرح دون موارد هيمنتها ليس السياسية والاقتصادية والعسكرية فحسب، بل وتريد أن تفرض أنماطاً من التفكير والتقاليد الثقافية، وتتدخل في مناهج التعليم، بما يمكن أن تقوم به حكومة في بلدها، وبذلك فالعولمة تعني في هذا المدى، حكومة عالمية تدار بأساليب نصف قانونية، نصف شرعية، ويفسر الشك والاشتباه، أي في حالة عدم وجود نصوص، أو تفسير دقيق، تفسر دائماً لمصلحة الحكومة الدولية، التي تتولى التفسير وما ينبغي أن يكون عليه الأمر والحكم والتنفيذ، بالأساليب التي تقررهما.

وليست فقط الدول النامية والصغيرة من يعاني من متاعب العولمة، بل سيات في ذلك الدول الكبرى أيضاً، ولكن بدرجات متفاوتة، إذ تشكو حتى الدول الصناعية من ظلم يلحق بها من سوء تفسير الاتفاقات الدولية، والرغبة في الهيمنة، ولكن من المؤكد أن شكوى من يفقد 1% أو أقل، من ثروته، ليست كمن يفقد رغيف خبزه الأخير !

وحصاد العولمة خلال ما يزيد قليلاً عن العقد تعلنه أحدث الإحصائيات الدولية لهيئة الإغاثة ومكافحة الجوع، بأرقام مدوية: وتشير إحصائيات فبراير/2007 أن هناك 850 مليون شخص في العالم يعانون من المجاعة وسوء التغذية، ويموت 18 ألف طفل يومياً بسبب المجاعة، ومن المرجح أن هذه الإحصائيات هي أقل من الواقع بسبب سوء الإحصاء وتخلف وسائله في البلدان النامية. (5)

وتغرق البلدان النامية في ديون ذات طابع متصاعد، ويعتبر خبراء الاقتصاد إذا تجاوزت ديون دولة ما 30% من حجم صادراتها، أنها بلغت درجة يصعب معها سداد خدمة الدين، لذلك فسوف تضطر إلى الاستدانة مجدداً من أجل تسديد خدمة الدين، إي الدخول في دائرة الشيطان، وتضاعف الديون هي سمة من سمات عصر العولمة.

وقد تراكمت وتضاعفت بمرور الوقت ديون ضخمة على قرابة 58 دولة من الدول النامية من 600 مليون دولار عام 1980 إلى 2.2 تريليون دولار العام الماضي (وفق تقرير صندوق النقد)، وقد غدا شبه المستحيل أن تسدد هذه الدول ديونها، أو أن تسدد ما يُسمى بخدمة هذه الديون (قسط الدين + الفائدة)، ويتعين على الدول الفقيرة أن تدفع يومياً قرابة 700 مليون دولار أي ما يعادل 500 ألف دولار في الدقيقة، وخلال الفترة ما بين أعوام 1972 وحتى 1992 اقترضت الدول النامية مجتمعة ما يقرب من 1.935 تريليون دولار، وبلغ مجموع ما سدده من أقساط وفوائد عن هذا الدين خلال نفس الفترة تقريباً 2.237 تريليون دولار، ولكن على الرغم من ذلك، فهي ما زالت مديونة بنحو 1.7 تريليون دولار، ويمكن التصور بعد إجراء عملية حسابية بسيطة، أن الدول المدينة قد سددت ديونها مرتين من خلال الفوائد، ولكنها ما زالت ترزح تحت الدين.

والفساد الحكومي، الإداري والمالي، ظاهرة اشتدت باشتداد ظاهرة الدولنة في الاقتصاد، واقتحام الرأسمال الأجنبي (أو تسلله) كل زوايا البلدان النامية، وتهدف السياسة التي تتبعها الدول الصناعية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق أنظمة تعمل بمقتضى المصالح السياسية والاقتصادية لها وليس لبلدانه، تسبب في حالة من الفساد، بنتائج كارثية، فقد وجدت الديون الخارجية لعدد من البلدان مساوياً تماماً لحجم موجودات مالية في الخارج، بل ويزيد أحياناً، كما حدث في الفلبين عندما نهب الديكتاتور فريناندو ماركوس أكثر من 15 مليار دولار من خزانة الدولة ورفع من حجم الديون المستحقة على بلاده من 2.3 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 35 مليار دولار حتى الآن، وفي تقريرها الأخير أشارت مؤسسة مورجان مورانتر المالية الأمريكية إلى اختفاء مبلغ 189 مليار دولار من 18 بلداً نامياً في سنة واحدة مع العثور على 31 مليار دولار منه في حسابات سرية في البنوك السويسرية والأمريكية.

وفي البرازيل قدرت كلفة إنشاء سد إيتابو المبدئية بحوالي مليار دولار، فيما تعدت تكلفة الإنشاء الفعلية 25 مليار دولار وهو ما أدى إلى تراكم مديونيات البرازيل التي بلغت حتى الآن ما يقرب من 180 مليار دولار، وقد وافق صندوق النقد الدولي في نهاية العام الماضي على إقراضها نحو 43 مليار دولار لتصل بذلك ديونها إلى نحو 223 مليار دولار، وفي مثال آخر مشابه، بقيام الفرنسيون والإيطاليون بتمويل تكاليف إقامة سد (ريوبارنا) على الحدود بين الأرجنتين

والمكسيك، بقرض قدره 1.5 مليار دولار في عام 1978، ولكن النفقات الواقعية النهائية لتشييد هذا السد انتهت بتكلفة قدرها 15 مليار دولار.

ويتكرر في عالم الاقتصاد الدولي المعاصر مصطلح الدول المانحة، وهو ما لا يعني بأن هذه الدول تهب وتمنح المساعدات لإغراض نزيهة، لكنها في الواقع تريح أضعاف المبالغ التي تقدمها بل تشير الحقائق: إنها تفعل ذلك لزيادة نفوذها، ومن تلك الأمثال على ذلك موقف فرنسا من إفريقيا، ففرنسا تعد على رأس الدول المانحة لإفريقيا فقد بلغت قيمة مساعداتها لإفريقيا عام 1997 حوالي 7.18 مليار فرنك فرنسي أي ما يعادل 49% من مجمل المساعدات الفرنسية الخارجية، ولا تمثل هذه بالطبع مساعدات لدول استعمرتها عقود طويلة هذه القارة ونهبت ثرواتها، وإنما لتكثيف نفوذها وفي إطار التنافس والتسابق مع أقطاب رأسمالية أخرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بالأسواق الإفريقية، باعتبارها أسواقاً واعدة قوامها 700 مليون مستهلك يمثلون خمس سكان العالم، والواقع يقول: إن هذه الدول المانحة هي ذاتها الدول التي تستورد السلع الأولية من البلدان النامية بأسعار منخفضة للغاية ثم تعيد تصديرها إليها بعد تصنيعها بأسعار مرتفعة جداً، وتحرص أن تكون لها اليد العليا في تحديد هذه الأسعار إما مباشرة أو عن طريق شركاتها العابرة القارات، وإذا كان بديهيّاً ألا تُمنح القروض إلا بضمانات فإن الضمان الوحيد الذي تحصل عليه هذه الدول المانحة من الدول المدينة أن هذه الديون تحرمها من حرية اعتماد سياسيات سليمة لنموها وتنميتها. (6)

ويرى الدكتور مطر أن العولمة قد اقترنت بظواهر متعددة استجذبت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل، ولكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، ولا شك أن أبرز هذه الظواهر هي الظواهر الاقتصادية التي أهمها:

1. تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسيب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاعات التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.

2. تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشتري في الأسواق (تجارة النفود)، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد على 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب من 800 صندوق استثمار، ويتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار دولار (أي أكثر من مرتين ونصف قدر الناتج القومي العربي) دون رابط أو ضابط، وهو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب والفوضى في الأسواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لفرض

شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من أمتيازات له. وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

3. تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحريك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995، وهو ما يشاهد الآن بعد توحد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، وكذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة (24) ساعة ليتمكن المتاجر في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم. وقد ترتب على إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها، لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضاً على رءوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

4. زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح أو التكيف الاقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر ويحدث الآن في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).

5. زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

6. التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل كتل الآسيان والاتحاد الأوروبي وغيرها، والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص.

7. انتشار ظاهرة الشركات المتعدية الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات IBM، ومايكروسوفت

وغيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

8. تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

9. ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصب والبتروكيماويات والتسليح وغيرها) التي لا تحقق لها ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

10. تغير شكل وطبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعدية الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية تبديد الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كنتاج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الاجتماعي والثقافي، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساساً للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها الاستهلاكي (نسبة الإنفاق على الاستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات من الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي وبالتالي فإن ميلها الاستهلاكي أصبح مرتفعاً، وقد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها.

11. تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج وهو ما يسمى بالتحلل من المادة (Dematerialization)، وإحلال الطاقة الذهنية والعلمية (الفكر) محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية

وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، وما ترتب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

12. تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب استحواد الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتنائها، كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

13. زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة مستوى الجودة؛ فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

14. إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية competitive advantage وحلوله محل الميزة النسبية Comparative Advantage بعد توحيد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التسايط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائدها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها المجتمع، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعد على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي؛ حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبتكلفة أقل لتتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات. أما الميزة النسبية فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعد على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية

والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

15. اتجاه منظمات الأعمال والشركات إلى الاندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية وتصنيعية هائلة الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، وهو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها؛ حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناميات الإنتاجية" الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصارف، وينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة والرقابة والسيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة. (7)

ومع أن نظام القطبية الأحادية الذي دشن عصر العولمة لم يمض عليه وقت طويل بعد، إلا أن النتائج البارزة لحد الآن توحى بالآثار سلبية أكثر مما هي إيجابية، ومن الصحيح القول أن الكثير من هذه الظواهر موجودة في العالم، إلا أنها لم تكن بهذه الدرجة من الحدة، كما أن تراكماتها لم تكن بهذه النسب المتصاعدة بدرجة مقلقة.

ومع أن القوى العظمى (الصناعية الكبرى) هي التي تحدد مصطلحات المشكلات الدولية، وتحدد الحلول لها، فمشروع العولمة الذي يقدر أن يكون حكومة عالمية، نصبت نفسها دون اختيار، مع أن مبتدعوا العولمة يبشرون بالديمقراطية، هذه الحكومة العالمية، التي بسبب الإدارة النابعة من رؤية أحادية الجانب حيال المشكلات، وحيال الأمم أسفرت عن كوارث على جميع الأصعدة والميادين من تلك: الإرهاب، الهجرة غير المشروعة، التطرف، الأصولية الدينية، حدود الحصول على المستوى العلمي والتكنولوجي، التصرف بالمواد الخام، المساهمة بالأمن العالمي أو الإقليمي، حدود التسلح.

وإذا كانت النتائج الاقتصادية هي ما أسلفنا، من تصاعد مديونية البلدان النامية، وتعاضم ظاهرة الفساد، والحروب الصغيرة والكبيرة، كما يعترف بذلك منظروا العولمة (برجنسكي: أن العالم لم يصبح أكثر أمناً، بالإشارة إلى تقرير سنوي حول النزاعات في العالم أن عام 2002 وحده شهد ثلاثة وعشرون نزاعاً مسلحاً راح ضحيته 125000 ألف إنسان، بالإضافة إلى 79 نزاعاً متوسطاً، تسبب في مقتل 1000/100 لكل منها، و38 نزاعاً سياسياً عنيفاً أدى كل منها إلى مصرع 100/25 شخصاً، ولم تشخص إلا 35 دولة فقط في العالم تخلو من الصراعات السياسية العنيفة، أي أقل من ربع دول العالم)، واشتبكت الولايات المتحدة في عدد من الحروب الكبيرة والصغيرة منها: يوغسلافيا، العراق، أفغانستان، ليبيا.

المهاجرون:

وبسبب عنف العوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية (السكانية) والصراعات والنزاعات المسلحة من حروب وحروب أهلية وأشباهها، تصاعدت أرقام الهجرات غير المشروعة من الدول الفقيرة صوب الدول الغنية، أو الدول الأكثر أمناً بما أصبح يمثل قلقاً حقيقياً لتلك الدول لتداخل العناصر البيئية والثقافية والاقتصادية والعرقية... الخ، وتشير الإحصائية التالية إلى أحدث الأرقام:

* مهاجرون من المناطق:

من آسيا: 1,3 مليون شخص سنوياً للفترة من 2005/2000
من أميركا اللاتينية(الجنوبية): 0,8 مليون شخص سنوياً، 2005/2000
من أفريقيا: 0,5 مليون شخص سنوياً 2005/2000

* أما المناطق التي استقبلت هؤلاء المهاجرين:

أميركا الشمالية: 1,4 مليون شخص سنوياً 2005/2000
أوربا: 1,1 مليون شخص سنوياً 2005/2000
أوقيانوسيا: 0,1 مليون شخص سنوياً 2005/2000
أما الدول التي استقبلت الأعداد الأكبر من المهاجرين (8)
المصدر : Der Spiegel : Ausgabe vom; 26/2006, Hamburg, BRD

الدول	عدد المهاجرين / مليون	% إلى السكان
الولايات المتحدة	38,4	12,4
روسيا الاتحادية	12,1	8,4
ألمانيا الاتحادية	10,1	12,2
أوكرانيا	6,8	14,7
فرنسا	6,5	10,7
المملكة العربية السعودية	6,4	25,9
كندا	6,1	18,9

الأمراض المعدية الوييلة:

ومن حصاد العولمة أيضاً، تصاعد أعداد المرضى بالأمراض القاتلة: الإيدز وأنفلونزا الطيور وإيبولا، وأفلونزا الخنازير، وقد استطاعت الدول الصناعية، بنجاح جزئي من الحد على التوالي، من انتشار أنفلونزا الطيور، وإيبولا، إلا أن شيوع انتشار العلاقات الجنسية المثلية وتقنياتها(السماح بزواج مثلي الجنس) واعتبارها جزء من الحريات الشخصية، وتناول المخدرات بالحقن، عامل على استمرار استيطان هذا المرض المميت تقدم علاج الإيدز في مراحله المبكرة، إلا أنه باهض النفقات، ومن غرائب سياسات العولمة، رفض الدول الصناعية الأساسية المنتجة للعقاقير الطبية، تصنيع العلاج من قبل شركات من بلدان النامية(البرازيل) وبيعه بأسعار زهيدة للمصابين في أفريقيا، للإبقاء على أرباحها أولاً، وتحقيقاً لسياسة سكانية.

ولكن الأمراض تنتقل بطرق غير مرئية، طالما نحن نعيش على ظهر كوكب واحد، وقد طالعنا إحصائية مذهلة تشير، أن أفريقيا تقذف بألوف الأطنان من الغبار والرمال على أوروبا سنوياً بواسطة العواصف والرياح، عبر بحر المتوسط، فمن يستطيع اليوم عزل نفسه في قارات مغلقة.

الخلل في طبقة الأوزون والاحتباس الحراري:

ومن الظواهر التي اشتدت في زمن العولمة، تفاقم تلوث البيئة، (الهواء والمياه والطبيعة) وإطلاق كميات هائلة دون حساب أو تقدير لغاز ثاني اوكسيد الكربون من قبل الدول الصناعية، الأمر الذي أدى إلى خلل بطبقة الأوزون، وارتفاع في معدلات درجات حرارة الأرض قادت في نتائجها، إلى ذوبان الجبال الجليدية في القطب الشمالي، وربما سيسري ذلك على القطب الجنوبي، والثلاجات الطبيعية الكبرى في جبال الألب وأيسلندة وجرين لاند، مما سيتسبب في ارتفاع مناسب المياه في البحار والمحيطات، وطغيان المياه على اليابسة وفقدان مساحات كبيرة منها، وربما مدن كبيرة ومزدهرة أيضاً، كما تبدو مقلقة ظاهرة الأعاصير المدمرة التي في ثورانها تقتل مئات الألوف من البشر وتلحق دماراً بالبنى الاجتماعية، ويحذر الخبراء من زلازل وكوارث طبيعية في إطار تغيرات في الطقس والمناخ.

هوامش : 3 . 2 :

1. سوزا، نيلسون أرووجودي : نفس المصدر، ص30 بغداد/ 1999
2. Frankforte Rundschau: 17/ Feb/ 2007
- 3 . مكدوف، هاري : نفس المصدر، ص 147 بيروت/1981
- 4 . عبد الله، عبد الخالق: نفس المصدر، ص 32، الكويت/1989
5. وكالات الأنباء: 17/ فبراير، إحصائيات وكالات الغوث ومكافحة الفقر والجوع
6. سعيد، لبنى: مطرقة الدين، وسندان الفساد، موقع اقتصادي على الإنترنت فبراير/ 2007
7. مطر، د. زكريا: العولمة، هدم الاقتصاد القديم، موقع اقتصادي على الإنترنت، فبراير / 2007
8. Der Spiegel :Ausgabe vom; 26/2006, Hamburg, BRD :

4 . 3 : للعولمة مخاوف ومخالب

أُتِّمَّت المرحلة في عقد التسعينات، أن النظام الدولي الجديد (العولمة) قد أصبح حقيقة راهن، وبدأ العالم يعتاد تدريجياً على عهد نهاية القطبية الثنائية على مسرح العلاقات الدولية، وهذه المرحلة ستفرز ظواهرها، ومما كان يمكن تشخيصه بسرعة هو:

1. نهاية القطبية الثنائية.
2. دخول الرأسمال العالمي في مرحلة دولنة كثيفة غير مسبوقه للاقتصاد.
3. تنامي مؤشرات لمشكلات مستقبلية في الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي.
4. صياغة أهداف وهمية لإخطار خرافية أو مبالغ بها، أنتجها (مفكروا) الرأسمالية لخلق حالة من الاستنفار والتعبئة في صفوف العالم الرأسمالي من جديد خلف دبابه وبنوك تقودها الولايات المتحدة لاحتلال العالم.

برغم ما روجت له الأوساط الغربية للنظام الدولي الجديد، فإن العالم لم يصبح أكثر أمناً، ويشير تقرير سنوي حول النزاعات في العالم أن عام 2002 وحده شهد ثلاثة وعشرون نزاعاً مسلحاً راح ضحيته 125000 ألف إنسان، بالإضافة إلى 79 نزاعاً متوسطاً، تسبب في مقتل 1000/100 لكل منها، و38 نزاعاً سياسياً عنيفاً أدى كل منها إلى مصرع 100/25 شخصاً، ولم تشخص إلا 35 دولة فقط في العالم تخلو من الصراعات السياسية العنيفة، أي أقل من ربع دول العالم.(1)

وفي محاضرة للمستشار السابق هيلموت شمت قد تحدث (Helmut Schmidt)، أن القوة الأعظم في العالم (الولايات المتحدة) قد يكون بوسعها التدخل في أي مكان وكسب الحروب، ولكنها سوف لن تكسب السلام. وعقب وزير الخارجية الألماني أن أي نظام عسكري مهما بلغ من الرقي والتقدم لا يضمن الحماية الكاملة لبلد ما، وأن الأولوية بالنسبة لأوروبا هي في نزع السلاح وليس العودة إلى التسلح وحذر الوزير الألماني من محاولة تقسيم أوروبا إلى قديم وجديد من خلال مشروع درع الصواريخ، والجدير بالذكر أن هذه التصريحات تأتي في أعقاب القائد الأمريكي من قيادة مكافحة الصواريخ في الجيش الأمريكي، التي كان هدفها تخفيف المخاوف الأوروبية.(2)

لقد اضعف احتلال العراق مصداقية الأمم المتحدة إلى حد بعيد، وألحق الوهن بمؤسسات العدل الدولية، وقد عبر العديد من قادة الدول أن العالم قد أصبح أقل أمناً، وأن الاعتماد على الأمم المتحدة كمقر للدبلوماسية الدولية ولحل المشكلات بالطرق السلمية لم يعد ممكناً، وإن سيادة الدول لم تعد بمأمن، وتقود هذه الحقائق الجديدة إلى تساؤل مهم: فما لذي يمكن أن تفعله الدول الصغيرة لتبقي على استقلالها وأن تصون مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية وتبقي على بلدانها بمنأى عن المخاطر،

ومشكلات معها أمر اندلاع نزاعات مسلحة ليس مستبعداً، فالمشكلات القادمة تحمل معها طابعها المتفجر:

- a. الطاقة.
- b. البيئة ومضاعفاتها: الاقتصادية/الجغرافية
- c. ندرة المواد الخام.
- d. إقامة مناطق محيطية للمراكز.
- e. انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- f. الهجرة الشرعية وغير الشرعية.
- g. الأمراض الفتاكة(الإيدز - أنفلونزا الطيور - إيبولا).

وليس فقط الدول الصغرى، بل وحتى بلداناً أوروبية مهمة كألمانيا وسواها يجدون في هذه السياسة الكثير من التوتر التشنج والرؤية الأحادية الجانب للمشكلات الدولية، والنظرة المزدوجة للمشكلات، والكيل بمعيارين، وأن هذه السياسات هي اقتراب شديد من حافات الخطر، وعودة إلى أجواء التوتر وسباق التسلح، ومثل هذه الأطروحات كانت عماد الأفكار الروسية التي تحدث عنها الرئيس الروسي بوتين في مؤتمر الأمن بميونخ فيراير/2007، إذ أكد أن العالم لم يعد آمناً، وأن حلف شمال الأطلسي بالرغم من زوال الاتحاد السوفيتي، لكنه ما زال يمارس سياسة التسلح والاقتراب من حافات الخطر.(3)

الحرب حرفة رأسمالية، ولو أجرينا تحليلاً دقيقاً لكافة أسباب الحروب الكبيرة والشاملة بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية، لنجد أن التنافس لكسب مواقع نفوذ والمصالح كانت وراء جميع هذا الحروب. ومن المؤكد أن التقدم في صناعة أسلحة الدمار الشامل، وقد تطورت إلى أسلحة إبادة، سترغم قادة هذه الدول بالتفكير مرات عديدة قبل اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية، إلا أن المخاطر لم تختفي وهو اجسها لم تزل، بدليل أن هذه الدول ما تزال تتفق المزيد من الأموال على الصناعات الحربية والتسلح، وأن حلف الناتو(شمال الأطلسي) ما يزال موجوداً بل ويتسع ليشمل دولاً أخرى، وينتشر خارج حدود تأسيسه، وبمراجعة بسيطة نلاحظ أن قوات مسلحة لهذه الدول تتواجد خارج أراضيها، بل وخارج قاراتها، وبعض هذا التواجد كثيف، يلحق اشد الضرر باستقلال وسيادة تلك البلدان.

وكانت الدول الاستعمارية في العهود الغابرة، تستهدف البلدان الصغيرة، فتحتلها وتضع نظاماً سياسياً يتيح لها استثمار الثروات الطبيعية لهذه البلدان من معادن وخامات، وينشأ طبقة كومبرادور في البلاد من الأجانب المقيمين أو من فئات متحالفة معه، تنسج أوثق الصلات مع المتربولات، وتحاول أن تظهر محاسن ثقافتها، وتبذل جهوداً في سبيل ذلك، إلا أن التجارب تشير أنها فشلت في معظم الأحيان فشلت ذريعاً، إذ فشل الاستعمار حتى في فرض أنظمة بالقوة المسلحة، ولكن العولمة

اليوم تعيد ذات السياسة بقواعد جديدة، ولكن بمؤدى واحد. فهي تضع شروطاً وتفرضه بالقوة المسلحة، وتعمل على إضعاف قهري لثقافات وتقاليد الشعوب الأخرى، وتحاول فرض أنماط معيشية تنتاول حتى اللباس والطعام، إذن فالعالم اليوم أمام هيمنة العولمة بأساليب تفوق كثيراً في تعسفها الأساليب الاستعمارية، تحت شعار: القوة حق، والقوة هيمنة.

وبينما تؤيد الاتفاقيات الدولية ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذ بتاريخ 1972/2/18 كفاح الشعوب التي تتعرض للغزو والاحتلال ويعتبرها حقاً مشروعاً، سعت الولايات المتحدة راعية النظام الدولي الجديد، إلى وضع قواعد جديدة لمفاهيم الإرهاب تضع كل معرض أو مقاوم لخطتها وفعاليتها السياسية والعسكرية في حقل الإرهاب، برغم أن ذلك لم ينل تأييد المجتمع الدولي، إلا أن أنها ماضية في تفسير أحادي لهذه العناوين، وتشن أنشطتها العسكرية وتضع ثقلها السياسي في مجلس الأمن في إقرار قرارات تتسم بالقسرية كالحصار والعقوبات واستخدام مبالغ به للفقرة 7 من الميثاق الذي يجيز استخدام القوة المسلحة.(4)

من الحقائق الجديدة، أن القوى العظمى، في ظل القطبية الواحدة، والهيمنة المطلقة، بوسعها مهاجمة أي دولة تشاء، وتحطيم الجيوش بقدرات تكنولوجية تدميرية غير مسبوقة، (وربما بأسلحة محرمة دولياً كالليورانيوم المنضب الذي استخدمته الولايات المتحدة في غزو العراق) ولكن من الواضح المؤكد أن ذلك لا يعنى إنهاء لأزمة، ولا يضع الحلول الجذرية للمشكلات، كما أن التوصل إلى اتفاقات ومعاهدات إرغامية لا يمكن أن تكون حلاً نهائية، وتلك من تجارب التاريخ القديم والحديث، وسياسياً حكيماً مثل المستشار الألماني الأسبق هيلموت شمت، يؤكد ذلك أن بوسع الولايات المتحدة التدخل في أية بقعة في العالم عسكرياً لأمتلاكها الوسائل والتقنيات لهذا الغرض، وقد تكسب الحروب، إلا أنها لن تستطيع أن تكسبها حتى النهاية، أو بالأحرى أن تكسب السلام(5)

ثم هناك كيان أعتلى مسرح العلاقات الدولية، ونعني به الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي هي المرحلة الأعلى التي بلغها التجمع الأوروبي الذي ابتدأ في خمسينات القرن الماضي في مؤتمر روما بستة دول (فرنسا، ألمانيا، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ)، لكن الاتحاد اليوم يضم 28 دولة، ويحاول هذا الكيان أن يثبت وجوده في العلاقات الدولية، أكثر من كونه تجمع اقتصادي، ولكن الاتحاد يواجه مشكلات جمه، أبسطها هو صعوبة اتخاذ القرارات مع هذا الحشد الكبير من الدول لا سيما القرارات السيادية، لها نفس الحقوق في المجلس الوزاري، وبوسع أية دولة أن تعطل مفعول أي قرار، كما أن دولاً لم يوافق الناخبون فيها على دستور الاتحاد.

ماذا بوسع الدول الصغيرة أن تفعله لتحافظ على الشروط الأساسية للاستقلال والهوية الوطنية والقومية وثوابتها الثقافية.

ويبدو لنا أن على الدول النامية أن تبدأ بنفسها، وتقيم الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحصين مجتمعاتها من الثغرات المحتملة، وأن تتعامل مع معطيات العصر بمرونة، كالانترنت والقنوات التلفازية الفضائية، والانتشار الهائل لوسائل الإعلام، ومحاولة الاستفادة منها وتقليل أضرارها بالتنوير والتثقيف، والارتقاء بوعي المواطنين، وباختصار إن على الدول النامية الكثير لتفعله في بلدانها.

أما على صعيد العمل السياسي الإقليمي والقاري، بإمكان الدول النامية فعل الكثير، عبر تحركات دبلوماسية بناءة بهدف التوصل إلى إعلانات ثقة وتفاهم وإبلاء المصالح الثنائية والجماعية أهمية قصوى، وصولاً إلى إقامة التحالفات الإقليمية والقارية، ونسج شبكة من العلاقات مع القوى الدولية بمضمون توثيق العلاقات على كافة المستويات، تغني عن التفكير بسياسات الهيمنة. لتكن علاقات الدول النامية الصغيرة مصاغة بدقة، وذلك بإشراك عناصر كفوءة في العمل على إرشاد أصحاب القرار إلى أفضل السبل وأكثر الاحتمالات أرجحية، في صياغة نهج واستراتيجية تراعى فيها حتى أبسط التفاصيل، ويتم تنفيذها بانضباط على أيدي أجهزة كفوءة مؤهلة ومدربة، **فالقاعدة الأساسية في عالم السياسية اليوم هي: عليك إذن أن تبقى نفسك في موضع المرغوب والمطلوب، دع الآخرين يجدون مزايا العمل معك، وأنت مفيد لهم في جميع الظروف، وقدّر مصالح الآخرين، وضع نفسك موضعهم، لا تطرح نفسك رقماً صعباً.**

مشكلات المستقبل:

أما المتاعب والمشاكل التي يحتمل أن تتفاقم وربما إلى درجة خطيرة مضررة بالعلاقات الإنسانية، فانتشار الأمراض الخطيرة، ويحتمل أن نشهد المزيد والأخطر منها في المستقبل بسبب انتشار التلوث النووي، وتزايد النشاط الكيميائي في العالم سواء على صعيد صناعة الأدوية أو الأسمدة، والمبيدات المستخدمة في الزراعة، التي تلحق أضراراً بالغة بالمياه الجوفية، والإشعاعات الصادرة عن المفاعلات النووية، وخطر النفايات النووية التي تخلفها المفاعلات، فقد رصدت دوائر أوروبية مختصة هطول أمطار حامضية أدت إلى تساقط أوراق الأشجار، كما لوحظ اتساع انتشار مرض السرطان (سرطان الجلد والدم اللوكيميا) في المناطق التي تضم مفاعلات نووية، لا سيما في أعقاب حدوث إهمال بشري أو خطأ تقني يؤدي إلى تسرب إشعاعي، وإن كان بدرجات واطئة، إلا أن آثارها لن تزول. والجدير بالذكر أن المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي أصدر ضمن توصياته، زيادة الاعتماد على المفاعلات النووية لتوليد الطاقة من أجل تلافي النقص المتنامي في العرض، والتصاعد على الطلب، وذلك في أعقاب شحة في إمدادات الغاز والنفط الخام إلى أوروبا. (6)

الطاقة:

ومناقشة موضوعات الطاقة يمكن أن تجرنا إلى دخول عميق في موضوع اقتصاديات الطاقة وهو بحد ذاته بحاجة إلى دراسة مستفيضة، ولكننا سنحاول استعراض أزمة الطاقة الحالية والمتصاعدة، والمرشحة للتفاقم، بحكم استنادنا إلى قاعدة العرض والطلب التي تتحكم في سوق النفط العالمي.

ستحكم في السوق العالمية للنفط والغاز عوامل كثيرة، عدا عامل العرض والطلب الذي هو أقوى العوامل، بفعل اشتداد الطلب من البلدان الصناعية الكبرى المعروفة، ثم بسبب دخول بعض الدول الآسيوية ميدان استهلاك الطاقة كالصين والهند، بيد أن هناك عوامل أخرى مؤثرة على سوق النفط الذي يدار بآليات السوق الرأسمالية، وتلعب بورصة روتردام (هولندية) في هذا المجال دوراً بالغ الأهمية، فما هي تلك العوامل:

1. الاضطرابات السياسية في مناطق تصدير النفط، مثل الشرق الأوسط، وبدرجة ما أفريقيا (نيجيريا والغابون)، ومؤخراً أنظمت فنزويلا إلى الدول التي تواجه الغرب الرأسمالي والولايات المتحدة بصفة خاصة.
2. مخاطر نشوب الحروب والصراعات المسلحة التي قد تتسبب بتهديد طرق الملاحة الدولية في الممرات المائية أو المضائق البحرية.
3. الخلافات السياسية حول أسعار عناصر الطاقة، كما حدث في شهر يناير/2007 بين روسيا والاتحاد الأوروبي.
4. استئثار دولة معينة بإنتاج النفط من مناطق معينة والتحكم في السوق العالمية تجهيزاً وتسعيراً، كما تفعل ذلك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وتقدر دوائر كثيرة أن قضايا الطاقة ستكون محور مهم في السياسة العالمية للعقود المقبلة، وستمثل أسباب لخلافات ونزاعات، طالما أن العلم لم يكتشف بعد مصدر للطاقة يضاهاي النفط في سهولة توفيره ورخص ثمنه، وحتى في مزايا الصناعات الجانبية كالبتروكيماوية.

سوء التغذية / الانفجار السكاني

ثمة ظاهرتان مهمتان ومؤثرتان على الصعيد الدولي، تبادلات التأثير، تتفاعلان.

* وقلة الغذاء يؤدي في البلدان النامية إلى مجاعات، وقد ذكرنا في ما من هذا المبحث، أن سوء التغذية والمجاعة يفتك يومياً بما لا يقل عن 18 ألف طفل، فيما يعاني 850 مليون إنسان من المجاعة وسوء التغذية، وفيما عدا التعاطف الإنساني ومشاعر الأسف، التي لا تنفع ولا تغني عن جوع، بمعنى أنها لا تحل جوهر المشكلة، بل لا تلامسها، فالزراعة اليوم أصبح لها تقنياتها، وتكنولوجياها المعقدة، ولم يعد هناك من يزرع ويحصد معتمداً على المطر إلا شعوب العالم الثالث، لذلك

فالمجاعة مستقرة هناك، تفتك بهم، فيما سينتبه العالم الصناعي فقط إذا وجد له مصلحة للتدخل في هذه الديار أو تلك.

وترجع الإنتاج الزراعي أصبح سمة العصر بعد أن ضاقت الأرض بساكنيها، وتعدت معدلات الولادة نسب التنمية الزراعية وبذلك أصبحت كمية الغذاء المنتج محلياً لا تكفي السكان، ولا تخصص الحكومات العملة الصعبة لاستيرادها، لأنها لا تمتلكها أصلاً، فالمجاعة في هذه الحالة نتيجة طبيعية، ويضاعف من هذه المأساة كما أسلفنا ظاهرة التصحر وندرة المياه، والحروب والنزاعات المسلحة وما يشبه الحروب الأهلية، لتكتمل عناصر الكارثة بكل أبعادها، ولكن لهذه التأثيرات أبعاد أخرى تجعل الدول الصناعية تعيرها أنتباهاً.

* فالانفجار السكاني والفقر يدفع بالألوف من مواطني البلدان الفقيرة، إلى جانب عوامل أخرى، كالقمع السياسي، والصراعات الدموية، والمشاكل الداخلية والحرب والنزاعات المسلحة، يدفع بهم لركوب المجازفة والبحث عن مهاجر يجدون فيها الأمان ولقمة العيش، فيتجهون إلى البلدان المحتملة، (أنظر الإحصائيات في المبحث السابق)، وقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلة دولية، تعقد المؤتمرات من أجلها وتصرف أموالاً طائلة لقطع دابرها، دون جدوى، ويتجه العديد من المهاجرين بزوارق بسيطة متحدين أمواج البحر ودوريات خفر السواحل، وكثيراً أنتهي الأمر بهؤلاء المهاجرين في قاع البحار والمحيطات في رحلة البحث عن الأمان ولقمة العيش، إلا أن الكثير من هؤلاء بلغ هدفه، وربما نجح الكثيرين منهم بالاستقرار في تلك البلدان.

اليمين المتطرف:

وأخيراً نرى لا بد من التطرق إلى ظاهرة سياسية تنشط في بعض المجتمعات الأوروبية الصناعية المتقدمة بصفة عامة، وهي ظاهرة اليمين المتطرف، وإذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية، التي يحكمها جناح من الأصولية اليمينية، ففي أوروبا يتقدم اليمين بخطى سريعة في كسب الجمهور أولاً ومن ثم التقدم صوب البرلمان، فهذه العمالية تحدث في فرنسا منذ سنوات عديدة، وكذلك في ألمانيا، والدانمرك، وبدرجة أقل في هولندا وإيطاليا.

وتتشابه هذه الأحداث في إيقاعها ما كان يحدث في أوروبا في المرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ أن الأجنحة الديمقراطية/ الليبرالية لم توفق في إدارة تناقضاتها، ولم تتمكن من تحقيق التوازن بين صعود القوى البورجوازية الصناعية، وبين المشكلات الوطنية / الاجتماعية، وأخفقت في إدارة دفة التوازن، وكان نتيجة ذلك صعود أحزاب فاشستية إلى السلطة بالانتخابات، كما حصل في إيطاليا وألمانيا، وأسبانيا، والنرويج، فيما اكتسبت مواقع نفوذ قوية لها في أقطار أوروبية أخرى.

مشكلات أخرى:

ومن المشكلات الحالية والمرشحة بالتفاقم، هي تراجع نسبة الولادات في البلدان الصناعية، وهو أمر يثير قلق السلطات بدرجة كبيرة، فعلى الرغم من المحفزات التي تقدمها السلطات، فإن معدل الولادات في تراجع مستمر، وهذه النتيجة محصلة لعوامل عديدة أهمها:

1. تراجع مؤسسة العائلة ومكانتها بصورة كبيرة، نتيجة لمعطيات التقدم الصناعي والاقتصادي، واتخاذ الموقف أشكاله القانونية.
2. الحرية الجنسية شبه المطلقة التي تتيح إقامة علاقات معاشرة بين الجنسين دون ارتباط وزواج.
3. شيوع حالات الشذوذ الجنسي بين الرجال والنساء، وصولاً إلى زواج مثلي الجنس قانوناً بكل ما يترتب على ذلك من مناحي قانونية.
4. انحطاط البواعث الاجتماعية والعائلية لتربية طفل أو عدة أطفال، التي أصبحت بدورها مرهقة مادياً ومعنوياً.
5. تيسر موانع الحمل ورخص ثمنها والتثقيف بها حتى في مراحل مبكرة من المدارس، كذلك سهولة الاجهاض قانونياً وصحياً.
6. ضعف العناصر العاطفية، واشتداد نزعة الفردية، وخضوع قضية الزواج والإنجاب لمعادلات عقلانية مادية أكثر مما هي عاطفية.

ويرتب العزوف عن الإنجاب ما يتبعها من مواقف، إذ ينبغي على الدولة الألمانية مثلاً لتبقى على مستوى الإنتاج الصناعي العمل على اجتذاب مهاجرين مؤهلين أكاديمياً وعملياً بما يناهز النصف مليون شخص سنوياً و370 ألف في إيطاليا، والحال ليس بأفضل في بريطانيا واليابان وسواها من الدول الصناعية.(7)

ويطرح هذا الموقف صوراً مقلقة ومتشائمة للعديد من الخبراء والباحثين الأوروبيين عن مستقبل هذه الحالة بعد بضعة عقود من السنين.

الدرع الصاروخي، عودة للحرب الباردة !

يبدو أن نذر الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي بصدد الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ التي تزمع الولايات المتحدة نصبه في أوروبا، تطفو على السطح، فالإتحاد الأوروبي أتسع عدد أعضائه (27 دولة) يمثل تحدياً سبق وأن نبه إليه الكثير من القادة الأوروبيين المخضرمين، وقادة الرأي وعلماء سياسة، من أن تجمع كبير للدول يتمتع كل منها بحق النقض يحول دون صدور قرارات حاسمة، كما أن مساحة واسعة من الحرية في السياسة الخارجية، تتيح للدولة العضو أن تعتبر ما تراه من القرارات السيادية، سينجم عنه تحول الاتحاد الأوروبي من منظمة سياسية عملاقة أريد لها أن

تدخل عالم تعددية الأقطاب بقوة اقتصادية سياسية وبشرية وعسكرية، إلى منظمة للتبادل التجاري الحر، شاء مؤسسوه أم يشاءوا.

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها، أن تثبت أن العالم الغربي ينبغي أن يبقى متحداً بقيادتها، وبوصفها تمتلك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأعظم في العالم، فمن الأفضل أن يقف العالم الغربي الوقوف بوجه التحديات القادمة من آسيا مع الولايات المتحدة بزعامتها وقيادتها، وهو منطوق يعرض فكرة الاتحاد الأوربي إلى الاهتزاز والوهن من أساسها، ومن هنا تحاول (الولايات المتحدة) دون كلل أو ملل أن تثبت ذلك للزعامات الأوربية، الفرنسية / الألمانية بصفة خاصة، فعدا بريطانيا، هناك العديد من القيادات الأوربية ذات الهوى الأمريكي، بما في ذلك بعض البلدان الأساسية في أوربا مثل: بريطانيا، إيطاليا، وأسبانيا، وبعض القيادات الأوربية في شرق أوربا التي أنظمت إلى الاتحاد الأوربي حديثاً مثل: القيادات اليمينية في بولونيا، وجيكيا، وربما في بلغاريا ورومانيا.

وبعض الدول الأوربية (ألمانيا) عبرت عن رأيها، بتداخل مهام وصلاحيات الناتو والاتحاد الأوربي، أن أوربا يجب أن تكون قادرة على المبادرة على الصعيد السياسي والأمني، ولكن ذلك لا يتعارض مع أهداف الناتو، بل يتكامل معه ويسنده، فالناتو هو المظلة المشتركة ودعامة الأمن المشترك للتحالف بين طرفي الأطلسي.

وتخشى ألمانيا، وهي من الدعاة الرئيسيين لأوربا موحدة، أن يطلق الدرع الصاروخي الأمريكي سباق تسلح عالمي جديد، في أعقاب تصريحها لمسؤولين بولنديين، أن النظام الدفاعي الأوربي يفتقر إلى إمكانيات التصدي للصواريخ، وهو ما سيدفع بولونيا لعقد اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة، وأن يؤدي في استطراداته، إلى خلافات عميقة في وجهات نظر الحكومات الأوربية، وبالتالي لضعف مبین لهيبة الاتحاد ووحدة موافقه، أو إلى انشاقات كما عبرت عنه السيدة ميركل.

وفي هذا السياق، أدلى نائب وزير الخارجية الألمانية بتصريحات مبدئية بتاريخ 15/ مارس بقوله: أن قرار إقامة شبكة الصواريخ الأمريكية في شرقي أوربا هو ذو صبغة جماعية، لا يمكن أن يتخذ من جانب كل دولة، ذلك لأن عواقب القرار سوف يشمل العديد من الدول الأوربية الأخرى، وأشار نائب وزير الخارجية مستبقاً زيارة السيدة ميركل إلى بولونيا بيوم واحد، إلى أن هذا الموضوع الهام سيكون في مقدمة القضايا على جدول أعمال لقاء قمة بولوني / ألماني.

ومع أن واشنطن تبدي الرغبة في مناقشة مستفيضة لهذا الأمر داخل المؤسسات الأوربية وفي قيادة الناتو، إلا أن هذه الإشارات وغيرها تطلق إشارة التسلح، لا سيما بعد قرارات اتخذت في الدول المنتجة للسلاح النووي بتحديث مخزونها من تلك الأسلحة، وفي هذا السياق أيضاً وصل إلى برلين (اللواء) الجنرال الأمريكي Henry

A. Obering من قيادة مكافحة الصواريخ MDA لإجراء المزيد من المشاورات حول هذا الموضوع، وأن الولايات المتحدة تود طمأنة روسيا أن الشبكة تستهدف حماية أوروبا من قوى ودول مارقة، بحسب وصف الحكومة الأمريكية.

الحرب في كوسوفو وأفغانستان والعراق:

مر علينا في المباحث السابقة، أن المنظمة الدولية ومجلسها الدائم (مجلس الأمن) قد تحول في مرحلة العولمة إلى أداة سياسية لتنفيذ السياسات تناسب المصالح السياسية / الاقتصادية للولايات المتحدة، بفعل امتلاكها وحلفاءها (بريطانيا وفرنسا) لحق النقض (VITO)، ولسعة هامش المناورة التي تتمتع بها على مسرح السياسة الدولية، تستطيع من خلالها أتباع سياسة داخل المجلس، تؤدي في نهاية المطاف إلى هيمنتها شبه المطلقة عليه. وقد أثبتت تجارب عديدة، أن استخدام القوة المسلحة هو خيار يتصاعد لدى الغرب وفي السياسة الخارجية الأمريكية بسبب:

1. الميل المتزايد لفرض الهيمنة المطلقة، وهذه تتحقق بأستسلام الطرف المقابل كاملاً بعد مواجهات عسكرية حاسمة.
2. استخدام القوة المسلحة وبرعاية وقيادة أمريكية يعيد التماسك للحلف الغربي.
3. الأهداف الاقتصادية الكامنة وراء استخدام القوى المسلحة، سواء في البلد / الهدف، أو من خلال الإنفاق العسكري.
4. القوة المطلقة التي تحققت من خلال القطبية الاحادية، تسهل اللجوء للقوة المسلحة.

وفي مقابلة مع الكسندر هيغ، والذي شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية وقبلها كقائد قوات حلف الناتو 1974 إلى 1979، (وكان يعد من أوساط الصقور في السياسة الأمريكية) مع المجلة الألمانية فوكوس (Focus)، بعد لقاء مالطا، الذي تفكك الاتحاد السوفيتي بموجبه (مطلع التسعينات)، وأعلن عن حل حلف وارسو، أجاب رداً على سؤال صحفي عن وجود حلف الناتو، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وحل حلف وارسو، أجاب: أن الحلف ضرورة استراتيجية لربط ضفتي الاطلس أمام التحديات الحالية والمستقبلية، حيال أي مشكلة سياسية يتستعصي حلها، وتحتاج إلى وقفة من الحلف الغربي، يشير من طرف أزمة يوغسلافيا.

وتشير هذه الرغبات الظاهرة والكامنة بذور الشكوك المتنامية بين جانبي الأطلسي، وهي بذور ما فتأت أن تظهر أو تختفي تبعاً للمواقف على مسرح السياسة الدولية منذ نهاية القطبية الثنائية ونهاية ما يسمى بالتهديد السوفيتي لأوروبا الغربية، حيث شكك عدد من المفكرين بضرورة بقاء واستمرار الناتو، فيما تحاول الولايات المتحدة إثبات ضرورة استمراره، ولذلك تنظر (الولايات المتحدة) بعين الريبة وعدم الرضا إلى المحاولات الأوروبية تشكيل قوة عسكرية كبرى قادرة على التدخل في أي نقطة

في العالم، تضاهي القوة الاستراتيجية الأمريكية، بيد أن الأوضاع في أفغانستان والعراق، تأتي محبطة لفكرة تكوين قوة عسكرية قادرة على التدخل وإنزال ضربات، ولكنها غير قادرة على إحراز السلم.

أستخدام القوة المسلحة في يوغسلافيا:

ورغم أن هذا التصريح كان في مطلع تفكك الاتحاد السوفيت وحل حلف وارسو، إلا أن الأجواء كانت ملبدة في البلقان، وروسيا الاتحادية، تضع تاريخياً البلقان والقضية البلقانية في جملة اهتماماتها، من قبيل مرجعية الكنيسة الارثوذكسية في موسكو، وروسيا كانت تاريخياً حامية للسلافيين في شرق أوروبا. ولجهة الانتماء للأرومة (الأثنية) السلافية، بالإضافة إلى القضية الدينية وإن كانت لا تلعب الدور الأول بالنسبة للروس، ولكنها الواجبة التي لها جذر شعبي لمد نفوذ سياسي، إلا أن الولايات المتحدة كانت قد عقدت العزم، أن لا تبقى قوة لها إشعاعها، ونقطة جذب في أوروبا، وساعدها على إنضاج هذا التصور الصراعات التي سادت الجمهوريات اليوغسلافية الاتحادية (كرواتيا، سلوفينيا، الجبل الاسود، مقدونيا، البوسنة والهرسك، صربيا) بعد وفاة القائد التاريخي جوزيف بروز تيتو.

وفي تفاعلات القضية اليوغسلافية، حاولت صربيا، الإبقاء بأي ثمن على أقصى ما يمكن الحفاظ عليه من حجم يوغسلافيا ككيان سياسي مهم في شرق أوروبا والعالم، فأرتكبت أخطاء منها أوجب وضاعفت الصراعات العرقية والدينية التي لم تكن نائمة أصلاً، فنشبت تصفيات عرقية، وأحداث حرب أهلية، وبذلك قدمت الذريعة للتدخل في يوغسلافيا وإطلاق طلقة الرحمة على هذه الدولة التي كانت تلعب دوراً مهماً في حركة عدم الانحياز، ففي 24 مارس 1999 تدخل حلف الناتو في كوزوفو بذريعة حماية الألبان في الاقليم الذي كان يشهد أحداث حرب أهلية، فالتدخل الأمريكي لم يكن يهدف لتعزيز وحدة يوغسلافيا، ولا إعادة اقليم كوزوفو إلى ألبانيا، بل خلق وضع يمكنها من التدخل بين الأطراف المتنازعة، ولعب دور الحكم، وهو ما تحقق في مؤتمر دايتون في الولايات المتحدة (نوفمبر / 1995)، حيث فصلت موقفاً لا يزال ساخناً يتصاعد الدخان من جنباته، الأمر الذي يستدعي تواجداً عسكرياً دائماً وقواعد وأفضلية سياسية (ما زالت قوات من الناتو ترابط في المنطقة)، وكل مستلزمات التدخل والتأثير على الأحداث.

أستخدام القوة المسلحة في أفغانستان:

وخيار استخدام القوة المسلحة، قاد إلى حرب في أفغانستان، التي تتمتع بموقع جيوسراتيجي فريد، فهي تمتلك حدوداً مشتركة مع الصين ومع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي تشهد تحولات سياسية واسعة، وتنبت بثروات خامية مهمة، وفي مقدمتها النفط والغاز، ومع الباكستان التي تمتلك السلاح النووي، وهي منطقة تريد الولايات المتحدة أن تتواجد بها. يضاف لهذه العوامل، نمط نظام الحكم في أفغانستان

الذي يخشى أن يتحول إلى بؤرة تمتد تأثيراتها مما يثير القلق من انتشار نسخ عنه إلى البلدان المجاورة أو غير المجاورة.

ولم تعاني الولايات المتحدة من تعبئة حلفاء الناتو في المعركة، والحر التي بدت في بدايتها سهلة، حيال قوات عسكرية أفغانية غير مؤهلة لخوض حروب نظامية مع بلدان بمستوى تأهيل الناتو، ولكن مع اشتداد تداعيات الحرب في أفغانستان، تبحث الدول المتورطة في مجاهل جبال هندكوش في البحث عن حل للمأزق (وبالطبع تبدي وسائل الإعلام والأوساط السياسية اهتماماً لكل إشارة في هذا المجال)، زجت بنفسها فيه. وعنوان كل الحلول ومنطلقها تشير: أن لا نصر عسكري مطلقاً، هذا ما يردده الحكماء السياسيون وعقلاء العسكريين، فالحكيم من الصقور والحمام هو من يبحث في نهاية المطاف عن هدف أصبح ربما صعب المنال: الخروج من أفغانستان بغير هزيمة مذلة.

وسياسة القوة والتفوق والاعتماد المطلق عليها لا تدع مجالاً للحكمة والفلسفة التي تطرح بدائل أخرى، وحل مشكلات معقدة بوسائل السياسة والدبلوماسية في العلاقات بين الدول، لا جدوى من محاربة التاريخ والجغرافيا، أفغانستان لا يمكن أن تصبح نيوجرسي، ستبقى أفغانستان بخصائصها، وتبقى الولايات المتحدة كما هي، فلن يتغير أحد. وأبسط دليل على ذلك، أن الولايات المتحدة هي غير بريطانيا لا من حيث الدستور ولا في طبيعة الحياة السياسية أو مظاهرها، ولا هي ألمانيا أو إيطاليا، فتلك خصائص تتكون وتتشكل عبر معادلات معقدة ليس من البساطة التدخل وقلبها لصالح هذا أو ذاك، الآن ابتدأت قوى التحالف الغربي تدرك ذلك، ولكن بعد دفع تكاليف باهظة جداً وأخرى قادمة، هي تريد أن تختزلها، وربما هو جوهر الهدف في المرحلة المقبلة من المأساة الأفغانية.

ولكن القيادة العسكرية الأمريكية (وهي من يقود التحالف الغربي) تطالب الحكومات الحليفة بإرسال المزيد من القوات إذا أريد منها وقف الانهيار، ولكن السياسيون يدركون أن هذا الطلب ما هو إلا مقدمة لطلب المزيد من القوات، والمزيد من الطلبات دائماً، إلى أن يصاب المركز القيادي بالعجز من إرسال المزيد من القوات، والعجز عن تكاليف ماكنة الحرب. آنذاك .. ما العمل...؟ فلسان حالهم يقول: إن هذه الحرب قد استغرقت للآن أكثر من الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من ذلك لا نهاية قريبة تلوح في الأفق.

وتمخضت اجتماعات مكثفة أجرتها القيادات السياسية / العسكرية / الاستراتيجية، عن سياسة جديدة / قديمة تجاه أفغانستان البلد الذي بات شأناً عالمياً تشارك فيه جيوش 42 دولة ضد قوات شعبية تقاثل بطريقة العصابات، لا تشير شدتها وعضوانها إلا إلى أنها مدعومة من الشعب، وتلقى التأييد منه، وتلك أولى شروط حرب العصابات، وتتلخص هذه السياسة إلى منح الحرب طابعاً إقليمياً تماماً كما فعل مبدأ

نيكسون في الفتنة (Vithnamisation)، وهو مذهب أمريكي قديم / حديث في تصدير الأزمة، وسحب أكبر عدد من الشركاء إلى المشكلة / الأزمة، لعل من حل في ثنايا هذا الأسلوب.

وفي الإدارة الأمريكية تقليدياً، صقور يذهبون إلى القرارات الصعبة، والأكثر استعراضاً للقوة المسلحة، وحمائم، التي وإن كانت لا تستبعد الخيارات العسكرية، إلا أنها أميل للحفاظ على المصالح بالوسائل الأقل دموية وعنفاً، والآن صار عني عن التعريف، أن الصقور وربما معظمهم من العسكريين، يميلون إلى استخدام مفرط للقوة، ولا يستبعدون استخدام محرمة دولياً (اليورانيوم المنضب، قنابل نووية تكتيكية، قنابل عنقودية، القنابل الفراغية... الخ) قد أشاروا مع اعترافهم بصعوبة الوضع.

والنقاش يدور حول: هل نرسل المزيد من القوات لتكبر الأزمة، أم نحاول بحثها سياسياً. الصقور (وغالبيتهم من الجمهوريين) يحبذون إرسال المزيد من القوات محذرين أن الهزيمة تعني كارثة سياسية / عسكرية، وبين حمائم يترددون ويخشون اتخاذ قرارات كبيرة وتاريخية. وستحاول الإدارة الأمريكية، أن تجد طريقاً ليس من السهولة إيجادها، وهو ما يحفظ للولايات المتحدة أمنها (الاستراتيجي)، وقد يتمثل بالخلاص من المأزق، وفي أفغانستان ينتظر 90 ألف جندي أمريكي القرارات السياسية، وعشرات ألوف جنود الناتو، أو اعتماد خيارات أخرى تجلب السلام لتلك البلاد.

ففي حرب فيتنام، بلغ العجز حتى خيار استخدام السلاح النووي. ولكن استخدامه لم يتم بناء على مفردات السياسة العالمية وليس لإنسانية الولايات المتحدة. هناك صراع علني وخفي في أوساط السياسة الأمريكية، بين من يريد المضي في سياسة الحرب، وبين من يرفع شعار الخروج الكريم وقبل فوات الأوان. الولايات المتحدة والإدارة، وحلفاءها في حيرة من القرار الحاسم.

من المرجح نتيجة لدراسات ومداولات مكثفة، أن أوساط مولجة باتخاذ القرار في الحكومة الأمريكية ربما تكون قد توصلت إلى نتيجة نهائية: أن الحرب لا يمكن كسبها بالقوة المسلحة مهما رصد لها من تعزيزات وحشود جديدة، أو بعبارة أدق، أن القوة المسلحة ليست الأداة الحاسمة. طالما أن الحرب ليست مجدبة، والحركات المسلحة الأفغانية، في نهاية المطاف تتكيف وتستوعب كل تطور جديد، فيبدو الأمر في نهاية المطاف كمن يقذف بالأموال والمعدات في برميل لا قعر له.

وهناك في أفغانستان حوالي 68 ألف جندي أمريكي بالإضافة حوالي تسعة آلاف جندي بريطاني، تعتبر القوات الألمانية المتواجدة في أفغانستان والبالغ عددها 4500 جندي، وهي ثالث قوة عسكرية للناتو في أفغانستان.

ولكن المأساة الملهمة هي أن يقوم 100 ألف جندي أمريكي، و160 من القوات الحكومية الأفغانية (82 ألف جندي حكومي، 80 ألف شرطي حكومي) وعشرات الألوف من قوات 42 دولة بعمليات عسكرية تستخدم فيها أحدث التكنولوجيا الحربية وأسلحة دمار، بهدف نشر الديمقراطية، كثمار للعولمة الحديثة.....!

استخدام القوة المسلحة في العراق:

قادت مجموعة من التراكمات إلى موقف وجدت فيه الولايات المتحدة أن العراق يلعب دوراً مهماً في إحباط مساعيها الشرق أوسطية، هذه المساعي التي مر ذكرها في أكثر من مكان في هذا الكتاب، تتلخص في حماية إسرائيل، وضمان الاحتياطات النفطية، ولعب دور يتفق مع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، الفقرات المتعلقة بالشرق الأوسط بحالة تخدم السياسة الأمريكية.

وكان العراق ينتهج (منذ أواخر الستينات) خطأً سياسياً / اقتصادياً داخلياً، على قاعدة تأمين النفط، وقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني، وسياسة قومية تتقاطع مع السياسة الأمريكية على أكثر من محور. ومبكراً في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، آب / أغسطس 1988، حاولت الإدارة الأمريكية ترويض المنتصر من الحرب، ولكن خيارات استخدام القوة المسلحة طغت على سائر الامكانيات الأخرى، فابتدأت عملية سياسة / عسكرية أفتتحها الإعلام، في البحث عن الذرائع، من أجل توجيه ضغوط إلى العراق بهدف تغيير نظام حكمه.

وهنا أيضاً برز خيار استخدام القوة المسلحة بديلاً عن المفاوضات والأساليب السلمية في التعامل بين الدول. والولايات المتحدة في هذا المجال (المفاوضات)، وضخامة الحملة الأمريكية التي تمكنت من تعبئتها رغم عدم مخالفتها لأحكام وأصول القانون الدول، ومع أنها تهيمن على مجلس الأمن، فقد فشلت في استصدار قرار يجيز لها الهجوم على العراق. واعتبرت الأكثرية في مجلس الأمن أن قراراً يمنح الحق للولايات المتحدة وبريطانيا بشن الحرب على العراق لم يصدر من مجلس الأمن، وبالتالي فإن الحملة العسكرية كانت مخالفة للبند الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية والتي تنص على أنه "لا يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة من تهديد أو استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس. ومن الجدير بالذكر ان السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد ان الغزو كان منافياً لدستور الأمم المتحدة، وكان هذا مطابقاً أيضاً لرأي السكرتير السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي. وفي 28 أبريل 2005 اصدر وزير العدل البريطاني مذكرة نصت على أن أي حملة عسكرية هدفها تغيير نظام سياسي هو عمل غير مشروع (ولكن الحرب كانت قد انتهت بنتائجها الكارثية) .

وقد صدرت نظريات كثيرة عن الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للقيام باستخدام القوات المسلحة الأمريكية على نحو شامل (ليس اشتباك محدود) وشن الحرب بدون

مسوغات قانونية كافية، ودون موافقة مجلس الأمن على دولة أخرى مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، ومخالفة لميثاق المنظمة الذي يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية، ولكن أكثر النظريات عقلانية هي تلك التي تؤكد سعي الولايات المتحدة للهيمنة على الشرق الأوسط، بإزالة دولة مركزية قوية وأساسية فيه، والهيمنة على فقرات واسعة سياسية واقتصادية واستراتيجية.

وقد عبرت أوساط أمريكية غير رسمية أن الاهداف الحقيقية الكامنة وراء الغزو:

1. الهيمنة على سوق النفط العالمية وذلك بالهيمنة على ثاني احتياطي نفطي في العالم.
2. ضمان المصالح المالية لشركات الأعمال وشركات الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة، ورؤساءها من الشخصيات السياسية النافذة.
3. ضمان تواصل الشعبية لصالح الحزب الجمهوري الأمريكي التي حققها ابان احداث سبتمبر 2001 وتواصل هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.
4. تأثر قرار الإدارة الأمريكية بأفكار سيطرة وهيمنة متطرفة خاصة تلك التي وردت في مذكرة تشيني- رامسفيلد- وفوتز (عام 2000) التي تخطط لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، للهيمنة على العالم.
5. نشر أفكار الديمقراطية وتحقيقها بالقوة في أقطار الشرق الأوسط .

بيد أن الإسرائيليين حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين، عبروا عن مصالحهم في الحرب/ وهي على الأرجح متطابقة أو متلائمة مع الأهداف الأمريكية وهي:

وعن هذه المصالح عبر وزير الأمن الاسرائيلي، أن مصلحة إسرائيل في الحرب تمثلت بالأهداف التالية:

إن أفضل تحييد للعراق عن طريق تكريس أوضاعه الحالية تشكل أهمية استراتيجية للأمن الصهيوني. فالعراق الذي تلاشى كقوة عسكرية وكبلد متحد، وخيارنا الاستراتيجي بقاءه مجزأاً ومنقسماً ومعزولاً داخلياً بعيداً عن البيئة العربية والإقليمية.

وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت في حملتها العسكرية على العراق عام 2003 على تقارير قدمها متعاونون مع المخابرات الأمريكية رغم كونها تخالف القوانين الدولية. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد حاولتا قبيل بدأ الحملة العسكرية الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ولكن هذه المحاولات فشلت. فنظمت الولايات المتحدة تقريراً لمجلس الأمن واستندت في هذا التقرير على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات

البريطانية MI5 تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شاملة وقت نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة. وفي 12 يناير 2005 اضطرت الولايات المتحدة حل فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي اثر على أسلحة الدمار الشامل والاعتراف بذلك.

ولكن الإدارة الأمريكية، واستنادا لدستور الولايات المتحدة، وحيث لا يمتلك الرئيس صلاحية إعلان الحرب وان هذه الأمر هو من صلاحيات الكونغرس الأمريكي، ولكن حسب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي لعام 1973 War Powers Resolution of 1973 يمكن لرئيس الولايات المتحدة إرسال الجيوش إلى دولة أجنبية لمدة 60 إلى 90 يوما دون الرجوع إلى الكونغرس. وفي 3 أكتوبر 2003 حصل الرئيس بوش على موافقة الكونغرس بعد خلافات عديدة من أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي.

وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم 1441 الذي دعى إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فإنه سيتحمل "عواقب وخيمة". لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم 1441 وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة ان العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتسريع الحملة العسكرية ومن الجدير بالذكر ان السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد ان الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة.

استطاعت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لحملتها لغزو العراق من 49 دولة، وكان هذا الائتلاف يعرف "بائتلاف الراغبين". حيث كانت 98% من القوات العسكرية هي قوات أمريكية وبريطانية. وصل العدد الإجمالي لجنود الائتلاف 300,884 وكانوا موزعين كالتالي:

الولايات المتحدة الأمريكية 250.000 (83%)
المملكة المتحدة 45,000 (15%)
كوريا الجنوبية 3,500 (1.1%)
أستراليا 2,000 (0.6%)
الدانمارك 200 (0.06%)
بولندا 184 (0.06%)

ساهمت 10 دول أخرى بأعداد صغيرة من قوى " غير قتالية ". كان هناك دعم ضئيل من قبل الرأي العام في معظم الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، فعلي سبيل المثال في اسبانيا أظهرت استطلاعات الرأي ان 90 % من الأسبان لا يؤيدون الحرب.

مجموع الجهد العسكري في الحرب ضد العراق

الكم	الصف
959,600	جندي
2,780	طائرة حربية
107,921	طن متفجرات تعادل 6 قنابل هيروشيما
112,000	طلعة جوية
483	صاروخ كروز
4,938	دبابة
3,741	مدرعة
1,097	مدفع ميدان
220	قطعة بحرية حربية منها 8 حاملات طائرات وبارجتين 20 مدمرة وعشرين فرقاطة وخمسة غواصات

وإذا كانت لنا كلمة أخيرة نزيها في ختام هذا الكتاب، هو أن التاريخ قد شهد مراراً التقلبات السياسية، وصعود أمم وهبوط أخرى، فالدول يصيبها الهرم والشيخوخة، وكان العالم العربي الكبير أين خلدون قد أشار إلى ذلك بعبقريته في كتابة (المقدمة)، وفي العصر الحديث العالم الأمريكي بول كندي، لذلك فليست هناك ثمة حقائق نهائية أبدية سرمدية، ولكن ذلك لا يعني الاستسلام للحتميات التاريخية، وأن الشعوب التي تواكب حركة التاريخ ستتمكن من تقوية مكانتها على أرض الواقع، في عالم أضحت متغيراته كثيرة.

هوامش: 3 . 3

- 1 . برجنسكي: نفس المصدر، ص 51
2. (قدم السيد شمت هذه المحاضرة من على شاشة قناة التلفزيون Phoenix وقد عرضت مراراً، خلال شهر نوفمبر / 2005)
3. Artikel in Tagesspiegel vom 11/2/2007
4. المجذوب، د. محمد: التنظيم الدولي، ص198 بيروت/ 2002
5. Schmett, Helmut: Vorlesung, Feb/2006, Phoenix
6. Deutsche Welle: Anfang Januar/2007, Berlin
7. برجينسكي، زيغنيو: الاختيار، ص201

ملاحق

معاهدة حلف شمال الاطلسي ناتو

معاهدة حلف وارسو

اتفاقية حلف شمال الأطلسي

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية، من جديد، إيمانهم بأهداف ومبادئ، ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب، والحكومات، في سلام. وتؤكد الأطراف، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك، وحضارة شعوبهم، التي تقوم على أسس ومبادئ الديمقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون. وهم يسعون لترسيخ الاستقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممين على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية وهي:

المادة 1:

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان، والعدالة للخطر، كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة.

المادة 2:

سوف تساهم الأطراف، في استمرار تطور علاقات السلم، والصدقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون، عوامل التضامن، والرخاء، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية أو جماعية.

المادة 3:

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل، يعمل الأطراف، فرادى ومجتمعين، من خلال الاعتماد الذاتي الفعال، والدائم، والدعم المتبادل، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية، ومشتركة، ضد الهجمات، والاعتداءات المسلحة، والاستمرار في تطوير ذلك.

المادة 4:

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد.

المادة 5:

يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدواناً عليهم جميعاً، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن

أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساعدة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيد.

ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين.

المادة 6:

طبقاً لمفهوم المادة "5"، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح، على طرف أو أكثر:

أ. كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان.

ب. العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف، في هذه المناطق، أو عبر مجاله الجوي، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف، تتمركز لفترة، كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة، أو سارية المفعول.

المادة 7:

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال.

المادة 8:

يعلن كل طرف، أنه لا توجد التزامات دولية حالياً بينه وبين أطراف أخرى، أو دولة ثالثة، تتعارض مع لوائح وبنود هذه الاتفاقية. ويلتزم بعدم التعهد أو التورط، في أي التزامات دولية، تتناقض مع هذه الاتفاقية.

المادة 9:

يقوم الأطراف، بتشكيل وتكوين مجلس، يتم فيه تمثيل كل منهم، لبحث ودراسة قضايا تنفيذ هذه الاتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس، بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت، وعلى وجه السرعة. ويقوم المجلس، بتكوين هيئات وأجهزة تابعة، طالما كان ذلك ضرورياً، وبصفة خاصة، يقوم دون تأخير، بتشكيل لجنة دفاعية، تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3، 5).

المادة 10:

يمكن للأطراف، من خلال قرار جماعي، أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى، يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الاتفاقية، والمساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي، الانضمام إلى الحلف. وكل دولة يتم دعوتها، على هذا النحو السابق، يمكنها من خلال إيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، أن تصبح عضواً في هذه الاتفاقية. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علماً، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها، (وثيقة ومستند الانضمام).

المادة 11:

يقوم الأطراف، بالتصديق على الاتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها. ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق، بأسرع ما يمكن، لدى الولايات المتحدة، والتي بدورها تقوم بإحاطة كل الدول الأخرى، الموقعة على الاتفاقية، بكل عملية إيداع تتم، لديها. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول، بين الدول المصدقة عليها، بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الاتفاقية، وثائق التصديق. بما في ذلك، وثائق تصديق كل من : بلجيكا - المملكة المتحدة - فرنسا - كندا - لوكسمبرج - هولندا - الولايات المتحدة. أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم، في يوم إيداع وثائق تصديقهم، على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة

المادة 12:

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة، أو في أي وقت آخر، سوف يقبل الأطراف، بناءً على طلب أحدهم، إجراء مشاورات، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي. أو بناءً على أي تطوير قد يطرأ على الاتفاقيات الدولية، والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على، السلام والأمن الدوليين، في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المادة 13:

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاماً، يحق لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية. وذلك بعد عام من تقديم إنذار، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علماً، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات، وإنذارات.

المادة 14:

تودع الاتفاقية، في سجلات ومحفوظات، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعتبر نصيها الإنجليزي والفرنسي، صحيحين، وبنفس الدرجة، وسوف يتم إيداعها،

في أرشيف حكومة الولايات المتحدة، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة، من الاتفاقيات
لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الاتفاقية.

واشنطن، 4 أبريل، عام 1949

بدأ سريان المعاهدة في 24 أغسطس 1949 بعد إيداع تصديقات كل الدول الموقعة.

اتفاقية حلف وارسو

عندما تم التوقيع، في 14 مايو 1955، على "معاهدة وارسو للصدقة والتعاون والمعونة المتبادلة"، وحضر الاجتماع وزير دفاع جمهورية الصين الشعبية، بوصفه مراقباً؛ صيغ الهدف الرئيسي من إقامة هذا التحالف، في ديباجة المعاهدة، وهو أن الأطراف المتعاقدة "إذ تأخذ في الاعتبار، الموقف، الذي طرأ في أوروبا؛ نتيجة التصديق على اتفاقيات باريس، التي تنص على تكوين تجمع عسكري جديد في صورة "اتحاد أوروبي غربي"، إلى جانب إعادة تسليح ألمانيا الغربية، وإدماج ألمانيا الغربية في كتلة شمال الأطلسي، مما يزيد من التهديد بحرب أخرى، ويخلق تهديداً للأمن القومي للدول المحبة للسلام؛ تتفق فيما بينها، اليوم على توقيع معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة، وتكون هذه المعاهدة ملزمة للأطراف الموقعة عليها".

أ. أهم نصوص ميثاق وارسو:

المادة الأولى

يشدد الأطراف المتعاهدون على الامتناع، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد بالقوة أو استخدامها، وتسوية منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية؛ حتى لا يُعرّض السلام والأمن الدوليان للخطر.

المادة الثانية:

يعلن الأطراف المتعاهدون استعدادهم للاشتراك في جميع التعهدات الدولية، المراد بها حماية السلام والأمن الدوليين، والعمل، من أجل اتخاذ تدابير فاعلة، بالاتفاق مع الدول الأخرى الراغبة في التعاون في هذه المسألة، نحو إجراء خفض عام للأسلحة، وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

المادة الثالثة:

وجوب التشاور في جميع المسائل الدولية المهمة، المتصلة بمصالحهم المشتركة، والتشاور، على الفور، إذا رأى أحدهم ظهور تهديد بهجوم مسلح على دولة، أو عدة دول من الدول الموقعة على الاتفاقية. وذلك تمشياً مع مصالحهم في تنظيم دفاعهم المشترك، ودعم السلام والأمن.

المادة الرابعة:

في حالة هجوم مسلح في أوروبا على دولة، أو عدة دول، من الدول الموقعة على الاتفاقية، وعند ممارستها حق الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، سوف تُقدم للدولة، أو الدول، التي هوجمت، المعونة

الفورية، بصفتها الفردية، وبالاتفاق مع الأطراف الأخرى، وبجميع الوسائل، التي قد تراها ضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

المادة الخامسة والسادسة:

إنشاء قيادة مشتركة لقواتهم المسلحة، ولجنة سياسية استشارية، تضم ممثلاً عن كل طرف.

المادة السابعة:

عدم الاشتراك في أي ائتلاف، ومحالفات، وألا تعقد أي دولة عضو أي اتفاقات، تتعارض أغراضها مع أغراض المعاهدة.

المادة الثامنة:

تنمية ودعم العلاقات الاقتصادية والثقافية، مع التمسك بمبادئ الاحترام المتبادل لاستقلالهم وسيادتهم، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

المادة التاسعة:

الباب مفتوح أمام انضمام دول أخرى، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية، وأنظمة الحكم فيها.

المادة الحادية عشر:

مدة الاتفاق، يستمر هذا الاتفاق لمدة 20 عاماً ويمدد تلقائياً، إلا إذا أخطر أحد الأطراف برغبته في الانسحاب قبل اتمامه بسنة.

هكذا وُلد حلف وارسو في ظل نظام القطبية الثنائية، أثناء مرحلة الوفاق الدولي، وجاء تكريساً لتوزيع مناطق النفوذ بين القطبين، بناءً على اتفاق ضمني بينهما؛ بحيث يُحظر، على كل منهما، التدخل في مناطق نفوذ الآخر؛ فقد ترك حلف الناتو دول حلف وارسو تتدخل في المجر ويوغوسلافيا، دون أي ردود فعل عسكرية. وعلى الرغم من عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمنع قيام موالٍ للاتحاد السوفييتي، في كوبا عام 1959، فإنها تصدت لمحاولات نصب صواريخ سوفييتية في كوبا، عام 1962. وفي المقابل، لم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يمنع تدخل القوات الأمريكية في مناطق عديدة من العالم.

مصادر البحث

باللغة العربية:

1. الديراوي، عمر: الحرب العالمية الأولى، بيروت 1966
2. الدباغ، د. ضرغام: قوة العمل الدبلوماسية في السياسة، طبعة 1 بغداد / 1985
3. الدباغ، د. ضرغام: حرب فوكلاند، الأبعاد السياسية والاستراتيجية، بغداد / 1985
4. الدباغ، د. ضرغام: قضايا الامن القومي والقرار السياسي، بغداد / 1986
5. الشلبي، د. أمين: الوفاق الأمريكي - السوفيتي، القاهرة / 1981
6. الصمد، د، رياض: تاريخ العلاقات الدولية، بيروت /
7. بالدوين، هانسون: استراتيجية للغد، القاهرة / 1972
8. بونيه، غابرييل: الحرب الثورية في فيتنام، بيروت / 1970
9. جوليان، كلود: الإمبراطورية الأمريكية، بيروت / 1970
10. تايلور، أ. ج. ب. : الصراع على السيادة في أوربا، بغداد / 1980
11. ريبوف، فاسيلي: المأثرة العظمى، موسكو 1974
12. رينوفان، بيير: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، بيروت / 1982
13. شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، بيروت / —
14. فولر، الجنرال ج. ف. س. : الحرب الميكانيكية، القاهرة / 1967
15. فوسكريسنسكي، العقيد: المجلة العسكرية السوفيتية، عدد 1، موسكو / 1974
16. قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سوريا، بيروت / 1975
17. لويس، بلتي: الجغرافية العسكرية، بغداد / 1975
18. مانو، جاك: عسكرة الفضاء، بغداد / 1986
19. مرتجي، الفريق أول ركن عبد المحسن كامل: العمليات الحاسمة في تاريخ جنود الجو، القاهرة / 1970
20. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، بيروت / 1981
21. تقرير معهد السلام الدولي/ استكهولم: مجلة اليوم السابع، عدد 80، باريس 1985
22. مجموعة مؤلفين: عرض اقتصادي تاريخي، موسكو / —
23. مجموعة مؤلفين: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، موسكو / 1974
24. مجموعة من القادة الألمان، قرارات مهلكة، بغداد / 1965
25. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، بيروت / 1977
26. مركز العالم الثالث للدراسات الاستراتيجية، الصين واليابان والشرق الأقصى، بيروت / 1982
27. مركز العالم الثالث للدراسات الاستراتيجية: الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، بيروت 1982

28. مركز العالم الثالث للدراسات الاستراتيجية: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، بيروت / 1982
29. ندِيم، العميد الركن شكري محمود: حرب العراق، بغداد / 1974
30. هويدي، أمين: حروب عبد الناصر، بيروت / 1979
31. هيكل، محمد حسنين: مدافع آيات الله، بيروت / 1983
32. وانتي، الجنرال أميل: فن الحرب، بيروت / 1973
33. ياغي/ إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني، بيروت / 1974
34. عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت/1989
35. نامق، د. صلاح الدين: النظم الاقتصادية وتطبيقاتها، القاهرة/ 1982
36. سوزا، نيلسون أروجودي: انهيار الليبرالية الجديدة، بغداد/ 1999
37. غورباتشوف، ميخائيل: البريسترويكا والglasnost، بغداد/ 1989
38. هنتكن، صموئيل: صدام الحضارات، ليبيا 1999
39. برجسكي، زبيغنيو: الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، بيروت/2004
40. وكالات الأنباء: 17/ فبراير، إحصائيات وكالات الغوث ومكافحة الفقر والجوع
41. سعيد، لبنى: مطرقة الدين، وسندان الفساد، موقع اقتصادي على الإنترنت فبراير/ 2007
42. مطر، د. زكريا: العولمة، هدم الاقتصاد القديم، موقع اقتصادي على الإنترنت، فبراير / 2007
43. المجذوب، د. محمد: التنظيم الدولي، بيروت/ 2002

المصادر باللغات الأجنبية:

1. Al Dabak, Durgham: Die Politischen Voraussetzungen der Nationalen Unabhängigkeit in Irak, Leipzig 1977
2. Al Dabak, Durgham: Die Expansions- Politik Des USA Imperialismus im Nahen Osten, Leipzig 1981
3. Der Spiegel: Nr. 2 / 1983, Hamburg
- 4: Der Spiegel: Nr. 30 / 1983, Hamburg
5. Der Spiegel: Nr. 2 / 1984, Hamburg
6. Der Spiegel: Nr. 38 / 1983, Hamburg

7. Kiessling, G.: Krieg und Frieden in unsere Zeit, Berlin 1977
8. Kissinger, H.: Amerikanische Außenpolitik
9. Irving Werstein, "1914-1918: World War I", Cooper Square Publishers; Inc, New York, 1964
10. Hartley, A. ;: American Foreign Policy in the Nixon Era, in International Institute for Strategic Studies, London 1977
11. Yarmolinski, A. ;: The Military Establishment, New York 1971
11. Artikel in Tagesspiegel vom 11/2/2007 .
12. Dietrich, Mario: Lebens Schild In USA, in Stern Nr. 13./1990, Hamburg, BRD
14. Der Spiegel :Ausgabe Nr. 26/ 2006, Hamburg , BRD
15. Deutsche Welle: Anfang Januar/2007, Berlin
16. Frankforter Rundschau: 17/ Feb/ 2007
17. Schmett, Helmut: Vorlesung, Feb/2006, Phoenix